

مكتبة الامراء
للجمعية الملكية

المجلد

المجلد الثاني



الجات

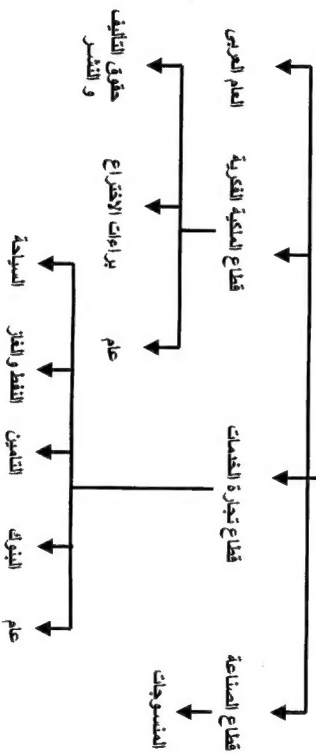
المجلد الثانى

إعداد

مكتبة  للبحث العلمى

الجات

المجلد الثاني



المنسوجات

الجات

ومصر

قطاع الصناعة : المنسوجات

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	مصانع النسيج ترفع الراية البيضاء	أحمد غالى	العالم اليوم	١٩٦٣	١٩٩٧/٧/١٦	٨٣
٢	مق نعلن وفاة صناعة المنسوجات ؟	الجرينة	العالم اليوم	٢٠١١	١٩٩٧/٩/١٠	٨٥
٣	خبراء الغزل والنسيج والملابس الجاهزة يحدرون (١ من ٣)	جيهان الصاوى	العالم اليوم	٢٠٦٤	/١١/١١ ١٩٩٧	٨٨
٤	خبراء الغزل والنسيج والملابس الجاهزة يحدرون (٢ من ٣)	جيهان الصاوى	العالم اليوم	٢٠٦٥	/١١/١٢ ١٩٩٧	٩١
٥	خبراء الغزل والنسيج والملابس الجاهزة يحدرون (٣ من ٣)	جيهان الصاوى	العالم اليوم	٢٠٦٦	/١١/١٣ ١٩٩٧	٩٥
٦	صناعات النسيجية تدخل سنة اذى خطر (١)	عبد الناصر عارف	الاهرام	٤٠٥٤٤	١٩٩٧/١٢/٨	٩٨
٧	صناعات النسيجية تدخل سنة اولى خطر (٢)	عبد الناصر عارف	الاهرام	٤٠٥٤٥	١٩٩٧/١٢/٩	١٠٠
٨	اتفاقية الجات وصناعة المنسوجات	عبد الفتاح عبد الوهاب	الاخبار	١٤٣٠٥	١٩٩٨/٣/٨	١٠٢
٩	تعزيز التجارة الدولية فى المنسوجات والملايس	عادل محمد حليل	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٤٠	١٩٩٨/٧/١٣	١٠٣

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	أحمد غالى
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الصناعة : المنسوجات	رقم العدد :	١٩٩٣
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٧/١٦

الموجة الأولى لـ «طلانج الجات»:

أول يناير 1998

مجمع

الشرطوى

إلغاء

الضرائب

على

الضامات ينقذ

الاقمشة

المحلية

مجمع

مجمع

سنغلق

محلنا بعد

تطبيق القرار

رسميا

مجمع

الشرطوى

فتح الباب

سيعرض

الصناعة

لنكسة

المجمع

مجمع

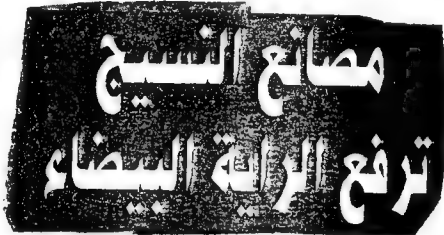
لا بد من

استغلال

الفرصة

لتوفيق

أوضاعنا



القرار الذى صدر مؤخرا بإلغاء الحظر المفروض على استيراد الأقمشة من الخارج اعتبارا من يناير المقبل، وضع صناعة الغزل والنسيج فى مهب الريح، وجعلها فى نفس الوقت محصورة بين مطرقة الفساد وتراكم المخزون فى الداخل وسندان ارتفاع معدلات تهريب الأقمشة من الخارج حتى وصلت إلى مليار جنيه.

900 مصنع لا تتحمل فتح باب الاستيراد فى هذا التوقيت

طوارئ، فى غرفة الصناعات النسيجية لبحث الموقف

لأجدوى من التأجيل والحماية لن تستمر إلى ما لانهاية

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	أحمد غالي
الموضوع الفرعي :	ومصر : قطاع الصناعة : المنسوجات	رقم العدد :	١٩٩٣
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٧/١٦

عبد الحكيم حجاج

نحن ملتزمون بمواعيد الاتفاقية الانتقائية للمنسوجات

ويستلم عبد الحكيم حجاج كيف تسهم باستيراد الأقمشة في أول يناير القادم بينما الصناعة النسيجية في مصر تعاني من ظاهرة تهريب الأقمشة التي وصلت قيمتها إلى حوالي مليار جنيه على الأقل.

ويوضح صليباوي شراري ويقول إن وزير التجارة ومعد يصرخ هذه المشكلة في مجلس الوزراء في اجتماعاته القادمة للحصول على ملة أخرى لصالح النسيج لكن هذا إن جدي لا إذا قرر مجلس الوزراء إزالة الأعباء المروضة على الصناعة النسيجية حتى تستطيع المنافسة في عام 2004 ولا أغلقت أبوابها، لاسيما في قطاع تجليل النساء حظر الاستيراد لقطع، بل لا بد من تهيئة المناخ لهذه الصناعة كي تستطيع المنافسة داخلية في حالة فتح باب الاستيراد وخارجيا للمنافسة في التصدير، ولذا لا بد أن تحل الحكومة قرار عدم إلغاء حظر استيراد الأقمشة بأقصى سرعة إن كبار تجار الأقمشة في سوق الأهر بداروا في إجراء اتصالات للمنافسة على استيراد الأقمشة من دول جنوب شرق آسيا سواء من الاستوكات أو أقمشة الدرجة الثانية وهذه يقل سعرها كثيرا من أسعار الأقمشة المصرية وبالقطع أيرم بعضهم عقودا مع المنتجين هناك.

ويقول محمد عبدالراضي صاحب مصنع الرخيا للمنسوجات إننا نعلم من كساد بسبب الأقمشة المهربة التي لا يدفع عنها رسوم، حتى أن بعض المصانع التي طورت نفسها لتكنولوجيا أصبحت تعمل بمحالي 50/ من طاقتها. فكيف يتم استيراد الأقمشة في هذا التوقيت بالذات؟

وقال عبدالحكيم حجاج رئيس الشركة القابضة للغزل والنسيج إن الشركات أكدت رفضها القطاع لفتح باب استيراد الأقمشة والملايين، وأعلنت تضامنها مع غرفة الصناعات النسيجية بما في ذلك أصحاب مصانع اللباس الجاهزة الذين ثابوا مطالبين بفتح باب استيراد الأقمشة التي تنتجها مصانعهم لتصدير إلى أوروبا في حالة تنفيذ اتفاقية الشراكة معها.

وأضاف أن الفترة الانتقالية لاتفاقية المنسوجات والملايين في إطار اتفاقية الجات قد ألزمت جميع الدول بإحباط المنظمة لتدمير للنتائج النسيجية والتخصيصات في الرسوم الجمركية تدريجيا حتى نهاية الفترة الانتقالية والتي تنتهي في أول يناير 2005 وأشارت إلى القيام بعملية التدمير على أربعة مراحل وبالقطع كل عام يقول عبدالحكيم حجاج - فقد تم تقليد المرحلة الأولى بنسبة 17٪ وكذلك المرحلة الثانية بنسبة 17٪ ومئات المرحلتان تمان حتى عام ألفين، لسفي المرحلة الأولى تم تصدير استيراد الألياف والغزل الصناعية بقيمة 15385 طنًا والأقمشة المنجزة من الكتان بقيمة 850 طنًا والصناعات مثل موابس الصفات المنجزة من مواد نسيجية ومتمجبات وأصناف نسيجية لاستعمالات فنية وكل هذا يصل إلى 681 طنًا، كما تم تصدير التجارة في أربعة النقط والكتان والحرير بقيمة 179 طنًا والنبدة

لمنتجات المرحلة الثانية والتي تمثل 17٪ فقد تم حصرها في كمية 12644 طنًا كخضروات في الكيف نسيجية نباتية وأقمشة من الحرير بقيمة 4516 طنًا وسيور نكل حركة من مواد نسيجية بقل 732.5 طنًا، وهذه جار تصديرها حتى عام 2001.

وعلى ما يقول عبدالحكيم حجاج إن مصر قد أوفت بالتزامها بالمرحلة الأولى والثانية في المايرد للنصوص عليها في مواد الاتفاقية الانتقالية للمنسوجات والملايين، ولذا لا بد من إرجاء استيراد الأقمشة والملايين الجاهزة حتى عام 2004 كما نعمت على ذلك اتفاقية الجات.

يتراوح بين 340 و360 جنيها في حين تصل أسعار القطن لصالح الغزل في الخارج إلى مايمثل 241 جنيها للغزل الهندي و336 جنيها للقطن القطن الشعر الأمريكي قصير التيلة وبالإضافة إلى ذلك تعمل 10٪ على الآلات الرأسمالية كصيربية موبسات - كما يقول الشراوى - و10٪ على خدمات التشغيل وأعمال النقل والتفويكات و20٪ على الخامات المستوردة في حين تتراوح الأعباء المصرية في الخارج ما بين 2.5٪ و15٪ كما تحمل أعباء جمركية تصل إلى 5٪ على الآلات الرأسمالية و30٪ جمارك على الغزل المستوردة كما أن هناك 10 أنواع من المصناعات والرسوم وكل هذا يزيد من غل في الخارج.

ويعارض عبد الوهاب الشراوى استيراد الأقمشة في هذا التوقيت مطالبا بتأجيل المدة حتى عام 2004 ونقلا لما حددته اتفاقية الجات.

وعلى خط مواز قال المعتز بالله عبدالقصور رئيس غرفة الصناعات النسيجية في المفكرة التي أرسلها إلى د. أحمد جويلى وزير التجارة إن مجلس إدارة الغرفة يؤمن باستمرار حظر

استيراد الأقمشة حتى سنة 2004 حتى يمكن لصناعة الغزل والأقمشة المحلية لتوسيع أوضاعها، نظرا لأن المنافسة التي راحها صناعة النسيج في عصر غير متكافئة لتصلها معاصر صيربية وإدارية أكثر من ميلاتها في الدول الأخرى والتي لم تظفر آثارها بالصوم الطبيعي ندر لحظر الاستيراد، ولذا فإن مجلس إدارة الغرفة يطالب بسرعة التدخل والتوصية بالعمل على استيراد حطار استيراد الأقمشة والملايين الجاهزة لأسيا وأن اتفاقية الجات تعطي الدول النامية فرصة لتوسيع أوضاعها المحلية وإلى أن يتم رفع الأعباء المفروضة على كامل هذه الصناعة في الداخل

تحقيق أحمد غالي:

للمستولون من صناعة الغزل والنسيج يرغبون بقرار إلغاء الحظر ويرون أنه سيؤدي لإغلاق 900 مصنع للنسيج والغزل وفقدان 50٪ من العمالة للصناعة لوظائفها ويشيرون إلى أن الصناعات النسيجية محملة بأعباء صيربية وإدارية تصل إلى 14 نوعا من الضرائب، ويطلبون بمنح الصناعة ملة لتوسيع أوضاعها.

والله إن تكن مربية إذ لم تنصل الأحوال لأن الحماية لن تستمر إلى مآلنها.

ترجع بدايات الأزمة عندما أعلن د. أحمد جويلى وزير التجارة والمصريون عن الاتفاق لإلغاء حظر الاستيراد القادم على الأقمشة المستوردة في إطار التزامات مصر مع اتفاقية الجات. وفي أعقاب القرار أكدت غرفة الصناعات النسيجية حالة الطوارئ كما أعلن جميع الشراوى من صناعة الغزل والنسيج في قطاع الأعمال العام والقطاع الخاص حالة الطوارئ أيضا.

أعباء كثيرة

ويستد كل هؤلاء مؤرخا اجتماعا سوحد في الاسكندرية وأكدوا على رفضهم لاستيراد الأقمشة في وقت لاتزال فيه الصناعة النسيجية محملة بأعباء صيربية وتوصيلية ضخمة في حين لاتتمتع الصناعة النسيجية في دول جنوب شرق آسيا هذه الأعباء مما يعني أن هناك منافسة غير عادلة مما يهدد صناعة الغزل والأقمشة تحديدا في مصر، بالإضافة لأنه كما يقول صليباوي الشراري نائب رئيس غرفة الصناعات النسيجية أن مصانع النسيج في مصر لاتتمتع فتح باب الاستيراد في ظل الوقت، قبل أن تقوم الحكومة بحل مشاكل هذه الصناعة وممر هذه الأعباء وجود 14 نوعا من الضرائب المفروضة على الصناعة النسيجية في مصر، في حين لاحظت ذلك في الخارج فضلا عن حصولها على فوائد بأسعار مرتفعة تصل إلى 14٪ في الوقت الذي لا يتجاوز سعر الفائز في الخارج 3٪ وتم إرسال مذكرة بهذا المعنى إلى وزارتي التجارة والصناعة أوضحت فيها أن مصانع الغزل في الداخل تحصل على تقارير القطن، الشعر يسعر

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الصناعة : المنسوجات	رقم العدد : ٢٠١١
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور : ١٩٩٧/٩/١٠

عصر الجات و «العالم اليوم»

منذ عامين ونصف العام انعطفت العالم نحو منحني جديد في التجارة العالمية . هذا المنحني أطلق عليه «عصر الجات» وهو العصر الذي يحمل بصمات جديدة ستقود العالم في القرن القادم وتضع حلولاً للمشاكل التي نشبت منذ قيام الحرب العالمية الأولى في بدايات القرن العشرين ويراود البشرية الأمل في أن تضع هذه المعادلة الجديدة حلولاً للمشكلات التي أدت إلى نشوب الحرب والصراعات الدولية والإقليمية والعلمية من جراء النزاع على التجارة العالمية أو السيطرة على مصادر المواد الخام.

ومع ذلك فمن أظلم دول العالم حستى التي انضمت إلى الجسات لم تمتد هذا الانعطاف الدولي الكيسيسر حسسته في المناقشة والتحليل فالتوصلات الجذرية التي تضمنتها «الجات» خطيرة حقا ويمكن أن تساهم في إيجاد نظام دولى معايير جميع الأنظمة التي عرفها العالم من قبل.

لذلك دعنا «العالم اليوم» نخبر من الفكرين و كبار الاقتصاديين لمناقشة وتحليل المبادئ التي تتطوى عليها اتفاقيات الجات بغر وعها المختلفة البالغة 28 فر حتى الآن ولكن يعر ضوا أراهم وتصوراتهم ويلقوا الضو . على هذا العصر الجديد وكان من الملبس أن يرأس ندوة «العالم اليوم» الرجل الذي قام بمشاهدة كل الخطوات التي تمت منذ بد . «جولة أوروبا وجوى» حتى الموافقة على انضمام مصر لهذا النظام الدولي الجديد . وهو الدكتور يسرى مصطفى الذي شغل منصب وزير الاقتصاد في مصر لأطول فترة في السنوات الأخيرة والذي يعتبر الأب الروحى لجات في مصر حيث شارك في الجز . الأكبر من الندوات والاجتماعات والمؤتمرات التي بعثت وناقشت هذه القضية الحيوية وهو يرأس حاليا بنك مصر أمريكا الدولي .

كما استضافت مائدة حوار «العالم اليوم» كوكبة من الخبراء والمختصين للمعنيين . عصر الجات وتأثيره على مصر وإنتاجها الصناعى والزراعى هو الموضوع الذى تطر حه «العالم اليوم» في هذه الندوة التي تشر وقائعها اليوم والأيام التالية.

متى نعلن وفاة صناعة المنسوجات؟

جلال الزوربا :
د. إبراهيم فوزى
سياساتنا
الاقتصاد
العلمية
لايفيد . .
اتسح
وتأيد من
مواجهة
في اللون
مشاكلنا
العالمى

المنسوجات؟

جلال الزوربا
محمد مأمون
رجل أعمال
وزير مفوض تجارى
مختص فى صناعة
اللايس الجاهزة
د. على حبش
نقيب المعلمين
د. محمود سليمان
رجل أعمال
مختص فى
صناعة الكيماريات
محمود المراضى
كاتب صحفى

رأس الندوة
د. يسرى مصطفى
وزير الاقتصاد
والتجارة الخارجية
الاسبق ورئيس بنك
مصر أمريكا الدولي
شارك في الحوار
بترتيب الحروف
الابجدية:
إبراهيم فوزى
رئيس هيئة الاستثمار
ورئيس الصناعة
الاسبق
د. إبراهيم بمران
وزير الصحة الاسبق
السيد أحمد داود
رجل أعمال
د. ثروت بدوى
الأستاذ محقق
القاهرة

الموضوع الرئيسي :	الجات
الموضوع الفرعي :	ومصر : قطاع الصناعة : المنسوجات
المصدر :	العالم اليوم
اسم كاتب المقال :	
رقم العدد :	٢٠١١
تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٩/١٠

أسعار الملابس الجاهزة سوف تخفض بعد إنتهائها الحظر.

تعد صناعة الملابس والمنسوجات أحد أهم الصناعات التي ستنأثر تأثراً بالغاً بالتفاقيات الجات إلى الحد الذي قد يعرض إلى التكهّن بامعان ولقاء صناعة المنسوجات رسمياً بعد انتهاء المرحلة الانتقالية في اتفاقية الجات.

المعلم اليوم طرحت القضية في إطار أشد مسلسلة من ندوات تنظمتها حول اتفاقية الجات وشركاء في الندوة عدد كبير من الخبراء والأكاديميين والمسؤولين.

تحدث في قضية صناعة المنسوجات في هذه الندوة الدكتور يسري مصطفى وزير الاقتصاد الأسبق ورئيس بنك مصر امريكا الدولي ومحمد سامون الرئيس الفخري للمعرض التجاري الدكتور ابراهيم بدران وزير الصناعة الأسبق والدكتور ثروت بدوي والدكتور ابراهيم فوزي رئيس الجهاز التنموي لهبة الاستثمار والدكتور محمود سليمان رجل الأعمال.

بدأ الحديث الدكتور يسري مصطفى الذي أكد ان جميع السلع الصناعية عدا المنسوجات والملابس لم تتردد مصر بأي خفض جمركي عليها ولكنها التزمت بربط رسم جمركي اعلى من الرسم الحالي بمعنى أننا نقوم بربط قيمة المصارك صوريا فقط مثلاً بحوالي 20٪ وتخفض كل عام 2٪ على مدى 5 سنوات إذن الربط يزيد مما كان عليه بـ 10٪، اما المنسوجات والملابس فالتزمت ببعض التفضيحات وفيها تقرر ان انها تخفيضات معقولة وليست مبالغ فيها.

محمد سامون والنسبة والملابس والمنسوجات فإن الملابس ستخضع عليها رسوم جمركية حوالي 40٪ عام 2005 والاتفاقة 33٪ يعني ان الرسوم الجمركية عام 95 تسد ان 70٪ وتقوم بتخفيض هذه الرسوم حتى تصل الى 40٪ عام 2005. وهذه هي الحدود العليا التي التزمت بها مصر في اتفاقية الجات.

نواجه منافسة غير عادلة بين عمالقة وأقزام

● ديسري مصطفى. هذا هو التزام مصر تجاه الجات أما بالنسبة للدول المتقدمة العشر فقد التزمت بتخفيض وليس ربط الرسوم الجمركية في المتوسط 36٪ على مدى ست سنوات وهذا ما يمكننا من الحفاظ على هذا الاسواق.

احتفظنا بالحظر

● محمد سامون: فرضت مصر حظراً على استيراد الاتمشة والمنسوجات والجات لاتسمح بالحظر وبالرغم من هذا فإن مصر احتفظت بالحظر منذ عام 1986 حتى 1998 طبقاً للتفاوض الذي تم تحت مبرر ان مصر لديها مشاكل في ميزان المدفوعات وعند التفاوض وجدنا في عام 95/94 ان ميزان المدفوعات تغير وبالتالي فإن المبرر اصبح غير موجود وبالرغم من ذلك مازلنا نحفظ بالحظر حتى الآن.

● دابراهيم فوزي: وارد من الناحية النظرية ان صناعة المنسوجات تتعرض للحظر ولكن لو تم فرض جمارك عالية عليها من الممكن ان يصبح هذا صورياً مااليا نستتله في تطوير مصانع الاتمشة اذا كان هناك عيبات في تطوير هذه المصانع من نفسها لجابت لفورتها المالية.

● محمد سامون الجات ليست مستنولة ونخل على ذلك لو ان الولايات المتحدة الامريكية خفضت رسومها الجمركية على ملعة ما معني ذلك ان مصر تستطيع ان ترفع قيمة صادراتها الى امريكا ولكن هذه الفرصة لن تكون متاحة امام مصر فقط ولكنها ستتاح لكل دول العالم. وفي تصوري ان من اهم اثار الجات هو ان نكتشف هل نحن قادرون على المنافسة ام لا؟

صادراتنا من الملابس الجاهزة ستستمر وتنمو ولن تموت

سفر صرف حقيقي ● ديسري مصطفى: بما أننا لثنا نقطة حماية الانتاج المحلي فاني تؤكد انه لا بد ان يكون سعر صرف الجنيه المصري مقابل العملات الاجنبية حقيقياً واعتقد ان هذه القضية يجب ان تكون الاولى من حيث الأهمية وبعد ذلك الرسوم الجمركية تأتي كصاية والوسائل القانونية تأتي ايضا كصاية ولكن الاساس هو كيفية سعر الجنيه المصري.

● دابراهيم بدران: في تصوري ان قضية الجات وضعت الصناعة والزراعة والخدمات في تحد فاما ان نصلح من هائلها او ان تنتهي شاماً وأساس التفاضل الحالي هو العلم والتكنولوجيا ولعلم اساسه للتعليم لأن لسن الفترة لا بد ان تبدأ من الجهور من التعليم الأساسي الى التعليم العالي ثم الى البحث العلمي الذي يصب في تطوير الصناعة وهذا هو الأساس في النجاح في الحظر.

العلاقة والأقزام

● دثروت بدوي: الصورة التي عرضت وردية ولكن الحقيقة الحقيقية من النصف من ادم ما هي الاتفاقيات واضطره هو تحرير التجارة العالمية وتصميم تجارية بين من ومن وحريه المنافسة بين من ومن والعلاقة والأقزام، والسواورة القادريين والممارجين والصحية ليست في انخفاض وارتفاع الجمارك الحالية الحقيقية من تصميم الصناعة حتى يستطيع ان يقاس المنافسة والفكرات الحالية القادرة على اقواق السوق المحلي منتجات جيدة وقادرة على المنافسة فكل لا ب. ان تكون المرحلة الانتقالية طويلة بالنسبة للدول النامية شكها من اتسام التنمية اللازمة للتقدم من منافسة مع الدول المتقدمة

الدول الصناعية ابتكرت الجات لتسيطر على الاسواق النامية

الانتظار لايفيد

● دابراهيم فوزي: يجب ان نضع في اعتبارنا اننا نأخذ من المنافسة مع المنافسة فعلاً ولكن هو يفتح لنا سوقاً ونفتح له ايضاً سوقاً ويعتبر سوقنا بالنسبة له محدوداً جداً ولكن عندما يفتح لسوق مثلاً السوق الاوروبي كسوقاً بحوالي 2000 مليار رغم انه عسلاً ونحن نعتبر اقزاماً ولكننا ايضاً متفهمون من أحر منجاتنا حيث ان أحر الساعه للمعالي في مصر أقل من أحر الساعه للمعالي في ألمانيا وايضاً يتم شراء المكينات والعدات من الدول المتقدمة صناعياً ان من التكنولوجيا واحدة بجانب المانغ المعدل في مصر ولذلك فأننا اختلط مع دشروت بدوي ولا يجب ان نمنع بمحافة الاقزام لان طول المثرة الزمنية يستفيد منها المنافسة اكثر ما يستفيد منها الاقزام وكون ان الفترة تقول للسعي وراء التطوير فهو في نفس الوقت يسرع ايضاً التطوير فالانتظار لن لا يزيل الشكها فمن المستحيل ان الحق به ولابد من التحول في سوابجهة التحديت القادمة واعادة النظر في الارواق

الموضوع الرئيسي :	المجرات
الموضوع الفرعي :	ومصر : قطاع الصناعة : المنسوجات
المصدر :	العالم اليوم
تاريخ الصدور :	٢٠١١
	١٩٩٧/٩/١٠

المجرات متراصة -

٥. دهرت بدوي: افقة التزمينية - التي تطلب بها ليست مجرد تطوير انتاج ولكن يجب اعادة النظر في سياستها كلها في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية حتى يمكن ان تدخل في المنافسة لان المجرات كلها متراصة ومتنافسة واغفال اي حرية او تقييدها يؤدي الى تقييد الحريات الاخرى.

ولذلك فليس الاكيد ان العنصر الزماني منهم جدا لتطوير جميع سياستها حتى تستطيع ان تناف على قدم المساواة مع الدول المساهلة وتنافس الدول الكبيرة في التي تستطيع ان تكسب الجولة امام الدول الصغيرة.

٦. دهرت بدوي: لا اعتقد ان هناك دولة خرجت من مفارصات الصانع بخصارة 100٪ او بربح 100٪ لا بد ان كل دولة خرجت بربحيات او منافع الى جانب السلبيات وبيعتها ان تكون اليجابيات اكثر من السلبيات.

٧. جلال الزورابي: في تفسيرى ان الدول الصناعية المتقدمة كانت منذ زمن مستوردة للماصات ومصنعة ومصدرة للمنتج وفي خلال 30 عاما بدأت القدرة التنافسية للدول الصناعية النامية تفل واضمحلت هناك دول نامية اخرى تستهدف اسواق الدول الصناعية النامية في سلع معينة فبدأت هذه الدول تستخدم الاساليب غير الاقتصادية لحماية اسواقها.

٨. واعتقد ان هذه الانفاضية مرسومة ومضطحة بشكل فنى دقيق وكان المصنعين في الدول المتقدمة وهن الذين وضعوا كل نقطة في الانفاضية.

٩. والهدف هو غزو هذه الاسواق مع محاولة الحفاظ على أكبر كم من الارباح حتى في ظل السياسات الاقتصادية غير الرشيدة أيضا فخرت انفاضية الجاه على جميع الدول لكي تتجه في التعامل مع الوضع القائم ان تبنى سياسة اقتصادية ورشيدة ومبنية على سياسات السوق.

وبالفعل منحت بعض الدول مهلة زمنية 10 سنوات لتوفير اوضاعها ولكن في نفس الوقت وجدنا ان هذه الاسواق بدأت تتجني افكارا جديدة تقال من القدرة التنافسية للدول النامية وعلى سبيل المثال فان اوروبا بدأت تشرط على بعض المصانع الا يقل سن العاملين عن 16 سنة وبالتالي ترحم دولة مثل تايلاند من عمالة الاولاد في سن اقل من للمصنوع به وهذا يحدث ايضا في مصر.

١٠. ايضا يفرط على اي مصنع ان يكون هناك أمن صفائي بمعنى انها بدأت تشرط شروطا كخروج من الحماية لاسواقها.

١١. اوروبا وامريكا كان مفتوحا في دهرت بدوي: فمعا هذا السلع الزراعي بشكل عتيق والصناعات التجميعية بشكل اقل حدة ولم يكن هناك اي عائق امام صادرات مصر لاروبا وامريكا.

اصلاح داخلي

١٢. والجانب فرصة لاصلاح اقتصادي داخلي والصناعة لديها القدرة على المنافسة بشرط هل الدولة تستطيع السياسات وشحن الصانع المصري القدرة التنافسية لم ؟

١٣. واود ان اعطى على نقطة مهمة وهي ان الجمارك لم تعد مصدر دخل بالنسبة لميزانية الدولة واصبحت ضريبة المبيعات هي المصدر الرئيسي والجمارك ما هي الا حامية للسوق المحلي في حدود معينة طبقا لاتفاقية الجات.

١٤. وهذا الموضوع كان في اوائل التسعينات وكان هناك دفعي كالف وتصورتنا من خلال السياسات الاقتصادية الجديدة وتشفيص الاجباء على المنتج المصري ان المنتج يستطيع ان يصنع سلعة بتكلفة مناسبة ضمنه الهبة التنافسية. ونحن في عام 97 لم نر حتى الآن السياسات الاقتصادية التي تسمح للمنتج الانتاج متكلفة يستطيع من خلالها المنافسة في السوق العالمية.

١٥. السئلة الأساسية ان النظام والسياسة الاقتصادية ان يسمح للمصانع ان ينافس في السوق العالمي ولكنه ايضا ان يستطيع المنافسة في السوق للملى.

١٦. والى جانب تبنى السياسات الاقتصادية كان يجب ان تبنى بالكميات جديدة غائبة عنا مثل منع الاخر من تقلال لدينا الكمالات الفنية القادرة على التعامل مع الاغراق وهل تم تدريبها وهل لديها الامكانيات لتدريب ما هو حق لها؟ هل لدينا كليات في ظل الجات تسمح لنا بانشاء الجامعات التي استيراد بعض السلع انا هددت مصانعنا المحلية؟ هل لدينا المؤشر من الجمارك لنا وصل استيراد سلعة معينة لحد ما يعطى الانذار بالخطر ونتمكن من منع استيراد هذه السلعة؟

صناعة الملابس

١٧. هناك نقطة مهمة اود للتصديق عليها وهي سعر الصرف ولا شك ان سعر الصرف يحمي الصناعة المحلية ذلك يساهم في زيادة التنافسية على التصدير. لنا فل هو كالف وهذه الحقيقة هو ليس كلفيا فهو جزء من مجموعة البات تشام في هذا

١٨. ولذلك تصود ان المنتج المصري قادر وكبير داخلي على ذلك صناعة الملابس الجاهزة. ونحن الآن مستخرفون على السوق المحلي من صناعة الملابس الجاهزة والجميع يتأخذ بان عمننا يلحق السوق العالمي تستخدم هذه الصناعة وسيحدث لغراق من المنتج الاجنبي رغم ان صناعة الملابس الجاهزة هي الصناعة الاولى في صناعة التصدير بعد البترول. ولكنني اؤكد انه بالنسبة للملابس الجاهزة فهذه ان يحدث ذلك بالعكس فل مستيرتنا من الملابس الجاهزة فلصنعنا وتتصور ان القدرة التنافسية موجودة الى جانب الهبة الضريبة وهي قريبة من اسواق اردوبي.

١٩. دهرت بدوي في الردى خلسة فيما يتعلق بالمنافسة بين المعاملة والاقزام لان الهدف الاول من اتفاقية الجات هو تصدير التجارة. ولتتنا نود ان نعرف من الذي طالب بتحرير تجارة السلع ومن المؤكد انه ليس الدول النامية ولكنها الدول الصناعية الكبرى التي تريد ان تفلح استرقا داخل الدول النامية فليترك اتفاقية الجات ومع ظهور التكتلات الاقتصادية في العالم فهل نحن قادرين على منافسة هذه التكتلات؟

٢٠. فاني نحن من تكتل الاتحاد الاوربي والتكتل الاميركي والصيني والياباني واين نحن من هذا الكم الربح؟ هل مصر بإمكانياتها المحدودة ومرحلة النفاذة التي نعيشها في مرحلة اصلاح الاقتصادي هل نستطيع ان ننافس هذه التكتلات المختلفة هل لدينا القدرة على منافسة هذه التكتلات داخليا او خارجا؟

الشركات العملاقة

٢١. هل تستطيع منافسة الشركات العملاقة حتى نستطيع استيرادنا الداخلية وعندها الاستعداد ان تفسر في البداية وقد حدث ذلك بالفعل وادى هذا إلى الفلاس بعض الشركات في مصر ؟

٢٢. وواقع الجميع على ان الجات بها السلبيات واليجابيات ولكن بالنسبة للصناعة المصرية لسن سلبياتها اكبر من ايجابياتها. يرغم انها مستحدا في تطوير المنتج المصري.

٢٣. ولكن هل نستطيع ان نطوّر ونبتكر حتى نفل على قدم المساواة في المنافسة مع الدول المتقدمة خلال الفترة الانتاقية وهي 10 سنوات ؟ هذا هو السؤال الذي يجب ان نجيب عنه

٢٤. فالمطرب ان نطوّل النفس حتى نستطيع ان نصدد ارفع التقنية المحلية إلى التقنية العالمية وهذا هو دور القطاع الخاص ودور الدولة يتحمل في دعم الصناعة. واختلف مع دهرت بدوي في ان سياسة المعاملة هي مصر بـ 60 دولارا والعكس فان انتاجية عمالة المصرية اقل بكثير من العمالة في الخارج فالمعامل في الخارج يعمل 8 ساعات كاملة ولكن العامل المصري يعمل في اليوم ساعة واحدة وهذه الاحصائية موجودة في الجهاز المركزي للمحاسبة.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	جهان الصاوى
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الصناعة : المسوجات	رقم العدد :	٢٠٦٤
الصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/١١/١١

هل هناك بالفعل مؤامرة لاغتيال صناعة الغزل والنسيج فى

مصر؟ هل هناك أطراف داخلية وخارجية تعاونت لهدم

هذه الصناعة العريقة؟ هل سيجتاح طوفان الجات

واحدة من أقدم الحرف فى تاريخ مصر ويضعها

فى متحف الذكريات؟ كانت هذه الأسئلة

وغيرها فى ذهننا ونحن ننظم ندوة

شاملة عن صناعتي الغزل والنسيج

والملابس الجاهزة.

خيراء الغزل والنسيج والملابس الجاهزة يحذرون فى

ندوة «العالم اليوم» (١٣)

مؤامرة لاغتيال صناعة الغزل

والنسيج فى مصر

منظمون فى الندوة

علام عبد العظيم جاد:

عضو مجلس إدارة غرفة
الصناعات النسيجية
باتحاد الصناعات
وصاحب مصنع علام
للنسيج

يحيى زنايري:

أمين عام جمعية منتجي
الملابس

سميحة حسن الفيلد:

رئيس شركة سموريل

سيد البرهموش:

رئيس شركة
البرهموش تكس للغزل
والنسيج

خالد أبو العينين:

نائب رئيس مجلس
إدارة مجموعات شركات
أبو العينين

لدى الندوة

سعد هجرس

أمنها للفتر:

جهان الصاوى

الموضوع الرئيسي :	الجلات	اسم كاتب المقال :	جيهان الصاوي
الموضوع الفرعي :	ومصر : قطاع الصناعة : المنسوجات	رقم العدد :	٢٠٦٤
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/١١/١١

المعونات الأمريكية ممنوعة .. والحكومة ناوينا بالكباريات والملاهي الليلة

القوانين غاشمة والضرائب عالية ولا نق في التشريعات

معظم المصانع لا تتحمل أعباء رفض رسالة تصدير واحدة

حارم عبد النظيم

رئيس راليير

رئيس راليير

قرارات الكونجرس

وكنا ندفع سعة الألمان المصرية
طولة التجارة منذ سنوات طويلة ولكن
الكونجرس الأمريكي اتخذ قراراً بمنع
تقديم أي دعوة أمريكية لصناعة
الغزل والنسيج في مصر. ولذلك
راجعت هيئة الدعوة الأمريكية عن
تقديم ٩5 مليون دولار كانت ستقدمها
كمعونة لشركة الخلة الكبرى
كل هذه أصناف أصناف مصنعة

الغزل والنسيج حدثت التكلفة تزيد
وفضه الزيادة مدفوعة طينا وليست
ناجمة منا لكن كان لدينا إصرار على
الاستمرار في العمل حتى تكون هناك
فرصة أمام الحكومة لتأويل نفسها
بعد عملية الإصلاح الاقتصادي وحتى
أنفسنا وتقلنا ذلك بعض وطني لأنه لا
يوجد بديل إلا الإصلاح الاقتصادي أو
أن يكون مصر مصر كعصير دول
الكتلة الشرقية

زيادات رهيبة

أما في قطاع الغزل والنسيج فقد
زادت أسعار الكهرمان بنسبة 1100 /
بمعنى أن المنتج الذي يدفع 1000
جنيه أصبح يدفع 12000 جنيه
وعندى المصانع تلك والممنوعاتها
للكونجرس عطف مفعلي الزيادة
السابق وتمت تسليتها في مجلس
الوزراء

وأبشع سعر الغزل زاد أربعة أمثال
وسعر الماء زاد في خراب واحد وفي
يوم واحد 700 / ومن الجبل أنه كتب
في القرار تعامل المصانع معاملة
العملاء العامة والملاهي أي أنه لا فرق
بين مصنع وبين كبرياء. وكذلك تم
استحداث ضرائب ورسم جديدة مما
أدى إلى استنزاف صناعة الغزل
والنسيج ورفع التكلفة بالنسبة

لصناعة اللباس الجافة
ومصناعة الغزل والنسيج هي
الصناعة الوحيدة التي تدفع 7/10
ضريبة مبيعات بمعنى أنه عندما
تتسرى مبلغ 100 ألف جنيه غزلا
تدفع 18 ألف جنيه في يد واحد من
ضريبة المبيعات وتعمل صناعات الغزل
والنسيج هذه الضريبة كما أنه عند
الاتفاق على الضريبة المئوية، تالت
أنا والمهندس عبد الوهاب الشرفاوي
نائب رئيس غرفة الصناعات النسيجية
محبوس منذ 7 أيام داخل جهاز
ضريبة المبيعات حتى توصلنا إلى قرار
الضريبة المئوية التي شقت على
الغزل والنسيج

وصدر خلال 14 ساعة قانون
ضريبة المبيعات لسنة 1991 الذي
بمقتضى 24 مادة جرم منها التيسير
والإشياء والمجازة وحات سياسة
القانون غير صالحة للتعاقد مع رجال
اعمال ولكن مع تعامل مستحدثات
ومعمر من

وفيما يلي الجزء الأول من مدونة
والعمال اليوم حول صناعة الغزل
والنسيج والملابس الجافة

علام عبد العظيم استموا إلى أن
اتكم كنساج صيني وليس كاستثمر
لأن هناك فروقا كثيرة بين الاثنين
حيث إن المستثمر يضع أمواله في أي
مكان يحقق له أكبر عائد أما المنتج
الذي تربى في هذه البيئة فإن المالك
المتربى لديه لهم وإقرار بالمال مكسب
وأؤكد أنني مع اللباس الجافة
ولست ضدما لأنها القاطرة التي يسكن
أن تجذب قطاع الغزل والنسيج في
مصر للامساك لكن نحن نتكلم في
ظروف معينة مرتبطة بالواقع الجات.
ويقال إن أصحاب مصانع الغزل
والنسيج يطالبون مهلة ويجب أن نسال
أنفسنا لماذا يترجون كل هذا الطبع
أولا يجب أن نتذكر أنه في بداية
الإصلاح الاقتصادي تمتعت الصناعة

الروضة بالكامل وكان لقطاع الغزل
والنسيج بالذات نصيب الأسد منها
فعلى سبيل المثال أخذت الزراعة ولم
تمتع، وكان يجب أن تأخذ لأن الرؤية
الاستراتيجية في إطار اتفاقية الحاد تأكد
أن المنتجات الزراعية الواسدة ستدفع
بأسعار فقرة حيالية ولذلك كان لابد
من تحرير الزراعة حتى تتمكن من
الاستمرار

وهذه القضية لا تتعلق فقط بهاتين
الصناعتين ولكن تمتد لتشمل الاقتصاد
الوطني كله.

وقد واجهنا في الحقيقة مواقف معقدة
ومختلفة في المصالح والمطالب بين
أصحاب صناعات الغزل والنسيج الذين
يطالبون باستثمار حظر استيراد
الأمم المتحدة حتى عام 2004 وبين
أصحاب الملابس الجافة الذين
يطالبون برفع الحظر في أقرب وقت.
تلك الحكومة حائرة طويلا بين
الطرفين ويسود أنها حسنت أوضاعها
أخيرا وقررت رفع الحظر مع بداية
العام القادم على الأرجح لأنه حسب
آخر تصريح رسمي لقد أصبح في
حكم الأمر تحرير تجارة المنسوجات
بل إن الحكومة انتهت مصانع الغزل
والنسيج على إسمان وزير المالية
بإعداد أكثر من مهلة مرت دون أن
تقوم بتطوير الإنتاج.

السؤال الآن ما هو العمل وما هي
الاحتمالات التي تقودنا إليها هذه
المواقف المتعارضة. نحتاج إلى
تحسين والى استشراف
موضوعي لأفاق المستقبل

وجهة الدعوة إلى عدد من أبرز
الخبراء والمستثمرين في صناعة
الغزل والنسيج والملابس الجافة
والتي الدعوة علام عبد العظيم حاد
عضو مجلس إدارة غرفة الصناعات
النسيجية بتحاد الصناعات وصاحب
مصنع علام للنسيج ويحيى زنتارى
أمين عام جمعية منتجي اللباس وحاد
أبو العين نائب رئيس مجلس إدارة
مجموعة شركات أبو العين وسيد
البرهمنشوى رئيس شركة البرهمنشوى
تسكن للغزل والنسيج وسميعة حسن
فريد رئيس شركة سوريليا ومحمد
المرشدي نائب رئيس غرفة الصناعات
النسيجية ورئيس شركة مرشدتك
للغزل والنسيج والدكتور حسن
الحويان أستاذ التسويق بكلية تجارة
عين شمس

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	جيهان الصاوي
الموضوع الفرعي :	ومصر : قطاع الصناعة : المسوجات	رقم العدد :	٢٠٦٤
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/١١/١١

الاستيراد والتصدير

ويكن أن تستورد المنشأة من مبيعات معينة تحتاجها ولا تنتجها وليس هناك عيب في ذلك ففرنسا مثلا تستورد القطن من إيطاليا ويصن أن حيث هذه القطنية مع النسيج لأن الانقلاص الكامل يحل صناعة الملابس متخلفة وغير قابلة للتطور وهناك بالفعل أقمشة يتم تجميعها إلى مصر وتسل حوالي 3/ من حجم الإنتاج القومي من الأقمشة وذلك مطالب بفتح باب الاستيراد حتى نلحق على القامتا ونستطيع المنافسة العالمية لأنه حتى لو لم تاج القطن فإن صناعة القطنية لاستيعاب إلا بالناقص الكاملة.

ولو قارنا صادراتنا مع صادرات دول مثل ماليزيا أو أندونيسيا نجد أن صادراتنا زادت خلال عشر سنوات حوالي 12 ضعفا وذلك لأنها فتحت باب الاستيراد وعلما سياسة التحرير الكاملة ولذلك لابد من أن نفتح هذه الخطوة سبكون من صناعا ولكن لابد من تحرير الصناعة والتجارة تحريرا كاملا لأن ما يحدث الآن مجرد تحرير لفرش. وهناك نظام الدرواك الذي يمكن أن يكون مفيدا جدا لمصر.

سجمة فريد لكن مشكلة الدرواك أو التصدير عملا أن الرسالة الواحدة إذا تم رفضها عملا حجم رأس المال الصنع صرئين تقريريا في حين أن الصناع المصغرة لا يستطيع تحمل إجراءات الدرواك.

بحسب زياترسي من الممكن أن استقطب مثلا سوق الخليج لفلل 5 6 سنوات كانت دول الخليج وبلقات السعودية تغطي ميزة حركية للصناعة المصرية وكانت حاصبة الملابس الصاغرة حيث كانت نسبة الجمارك 16/ تم إلغاء الصناعة المصرية منها.

وجاء العرب البشراء من مصر وكثفوا لم يعودوا بعد ذلك لأن أسعارنا غالية جدا لأنهم يصنعون في نفس البلد من جنوب شرق آسيا نصف الثمن بالإضافة إلى أسلونا من البع الذي يعتمد على «الطاعة» بمعنى لهم ضاعة رديئة أو غير التفت عليها ولذلك لم يعد العرب في حين أنه لو استثمرت هذه الطاعة كان حجم الصادرات سيضاعف بصورة رهيبة.

القطن والألياف الصناعية

وهناك نوعان من القطن الأول غزول المدن والثاني غزول الألياف الصناعية النسبة الغزول القطن فقد خضعت صوبوط لكنها لم تتغير كثيرا فخص أي مستوانا «مقاريون» مع الغزول الصناعية ضد دول هناك بعض الاختلافات لكنها محدودة غير أنه بالنسبة لغزول الألياف الصناعية فقد أدى تدخل الدولة إلى نتيجة خطيرة جدا حيث إنه منذ حوالي 20 إلى 25 سنة بدأت تظهر في العالم أنواع جديدة من الألياف الصناعية وهي صناعة مقشورة ونات تقنية عالية جدا.

ولأن الدولة كانت سبهجعة على صناع القطن والنسيج فلم يتمكن القطاع الخاص من إنشاء صناعة الألياف الصناعية متطورة في حين اكتفت الدولة بإقامة بعض مصانع المولى استر وإتساجها لا يصلح للاستخدام الأولي. ولأن نتاج القطن استر وبعض الألياف الصناعية المظومة بصورة بدائية جدا وليس من السهل أن يدخل القطاع الخاص الآن على المستوى المطلوب علما يحدث أن كوريا وماليزيا وغيرهما لا الاستيراد المطلوب ضخمة والتدنية عالية للغاية.

وبالنسبة لوضع البصات فنحن نتحدث فيه منذ 7 سنوات تقريبا ومع ذلك لم يحدث أي إصلاح في صناعة القطن والنسيج ولا حتى محاولة للإصلاح وفعل النماجون غلاة أن القوانين غاشمة والضرائب عالية ولم يحدث أي تطور صناعي اليوم مصر تصدر القطن القيمة المضافة فيها لا تزيد على 300 مليون دولار وهذا اتجاهنا فتمس مطلوب استمراره وزبائنه لكن نحن خطا أننا لتصدير يمكن أن تقوم به وهو تصدير الملابس التوتونية التي نستوردها من تركيا مثل في حين أنها لا تتميز بما يشي.

صناعة متقلة

ويجب أن نلاحظ أن صناعة الملابس الجاهزة صناعة متقلة حسب الكثافة وذلك تركت إسرائيل إلى الأردن ومن الأردن إلى مصر. ولقد تراه الإثيواليون صناعة القطن والنسيج واتجهوا إلى الملابس الجاهزة لأن صناعة القطن والنسيج تحتاج حال قارون وصبر أيوب وعمر نوح وقد حدث شيء خطير جدا أننا أصبحنا نستورد الأقمشة والغزول ونكتب عليها صنع في مصر في حين أن القطن تصبيرة قليلة تتكشى بنسبة 14/ 5 وهذا يسره اسمعة القطن المصري على الذي المير.

لقد عاشت صناعة القطن والنسيج في مصر 6 إلى سنة وأخشي أن يتسحق ما يحدث منه البعض من أن إنشاء الصناع في جنوب شرق آسيا جادوا ليستوروا على السوق المصري من الصناع المصري بالإضافة إلى قيامهم بفشل للثرون لديهم هنا في مصر.

معاصرة النشاط

بحسب زياترسي صناعة القطن والنسيج أصبحت لا تتحمل فربما يتناسب مع العهد ورأس المال إضافة القوانين التي تحرمنا وضريبة البويات التي تستنزفنا وفي رأيي أن الدولة لا تشجع الصناعة إلا بالكلام.

على سبيل المثال في موضوع ضريبة البويات قايما الدكتور محمد الرار وزير المالية وقتها وسالنا لما تخافون من ضريبة البويات؟ وكان ردنا المصريح أننا لا نخاف ضريبة البويات لكن نخشى أن تكون وسيلة لمصر تشجيع التجارة والصناعة على الأرباح التجارية والصناعية أو في الضريبة العامة على الإيراد وكأن وقتها لا توجد ضريبة الموده.

وكان رد الدكتور الزياتر في ضريبة البويات منفصلة تماما عن أي ضرائب أخرى وقال مثالا في منتهى السذاجة زور إنني كوزير لو طلبت اللادين أن يسحب بإعطائهما في ولكن المجوم ومنتهى السذاجة قرر الدكتور محسن الدين العربي ذلك الذي عاقل العرب وهذا مثال لتسعة الدولة وعدم ثقنتنا في التشريعات.

وقد فطت صناعة القطن والنسيج منذ التامينات في نوع من الصناعة القائمة استثمرت طويلا حتى سعد سياسة الانفتاح وبال قطاع القطن بالذات محظورا على القطاع الخاص حتى وقت قريب ما أدى إلى تخلف هائل في هذه الصناعة.

وانتهت مرحلة الإصلاح الاقتصادي التي كنا نستمتع القطن خلالها وعلنا سنة الأساس في عملية الإصلاح الاقتصادي حيث نتج القطاع الخاص 86/ القطنية نصيبا بحكم الثابتون كما أنه ماز يتوربد 75/ من إنتاج مصممة للدولة ونسبة 25/ تكون حرة التصرف فيها وإنما تلتصت يتم تمويل إلى محكمة أمن الدولة.

في ظل هذه التجميدات سقطت حوالي 45/ من مصانع القطن والنسيج وذلك بعد مرحلة الإصلاح الاقتصادي علنا تطلب الأبناء لأن معظمهم أمهات سودانية حتى نستطيع مناهضة التجميدات والتخديم على صناعة الملابس الجاهزة بتكلفة مناسبة وحتى نستطيع أيضا أن نطور.

ارتفاع القوائد الصناعية

وتؤكد الدراسات عن منطقة جنوب شرق آسيا أن الحد الأدنى للصناعة في تاوان وكوريا 3/ في حين أنها كانت عتلى 24/ في بداية مرحلة الإصلاح الاقتصادي وانخفضت الآن إلى 17.5/ كما أن متوسط سعر القطن المنعج ما يعادل 6 آلاف جنيه مقابل 24 ألف جنيه في مصر بالإضافة إلى العديد من الضرائب والرسوم الموجودة هنا وليس موجودة عندهم وقد طابنا بتقليل الكثافة لأنه لا توجد أمة في العالم نهفت إلا بالصناعة وهي القاهرة التي يمكن أن تشد للتمتع للأمام لكن الحكومة مقشورة حتى الآن ولابد أن تستفيد من الدروس التي تعرضت لها دول العالم الأخرى.

على سبيل المثال الغرب التي تصدر ملابس جاهزة في قيمته 3 طيارات دولار فهي في نفس الوقت تستورد أقمشة بقيمة 2.3 طيار دولار والقيمة المضافة 700 مليون دولار.

وقد عاد مستر عبد القصور رئيس شركة القطة الأسبوع وهو من الغرب ومعه تقرير يؤكد أن جميع مصانع النسيج هناك أغلقت و25/ من العمال يعانون من البطالة وذلك عند ذلك الحين الثاني عاقل العرب اجتماعا للحكومة تقرر خلاله خفض الإجراء نسبة 10/ وإجراءات أخرى عديدة لإعانة إحياء صناعة القطن والنسيج.

الموضوع الرئيسى :	الحات	اسم كاتب المقال :	جهان الصاوى
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الصناعة : المنسوجات	رقم العدد :	٢٠٦٥
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/١١/١٢

خبراء الغزل والنسيج والملابس الجاهزة يحذرون فى ندوة «التحالف النسيج»

3-2

أدار الندوة:
سعد هجرس
أعدّها للنشر:
جهان الصاوي

طوفان الجات يجتاح صناعة الغزل والنسيج فى مصر

■ يحيى
زنانييرى:
أطالب
بفتح باب
استيراد
الألياف
الصناعية
حتى لو
أغلقت
المصانع
المحلية

■ خالد أبو العينين: الانتاج المحلى لن يتطور دون السماح بالاستيراد..
والدليل صناعة السيراميك

■ يحيى زنانييرى: صناعة الملابس الجاهزة فى أسوأ أحوالها و50%
من طاقتها الانتاجية معطلة

■ سيد البرهمتموش: تطبيق الاتفاقية سيؤدى لتشريد العمال
واغلاق مصانع الغزل

الموضوع الرئيسي :	الحلات	اسم كاتب المقال :	جيهان الصاوى
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الصناعة : المنشوجات	رقم العدد :	٢٠٦٥
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/١١/١٢

هرم الجمارك

وبالنسبة للجمارك فإن الهرم عندما مطلوب لأن المنتج النهائي فطليا محف من الضرائب وأنا اشتري الغزل من الخارج لأنه أرخص ولا ادفع عليه رسوما لكن عندما اشتري منشوجات ادفع ما يتراوح ما بين 30 إلى 50% كجمارك إذن الهرم مطلوب لأن الأصل فى الجمارك حماية الصناعة المحلية وليس قتلها.

والحدود الجمركية الممنوعة تشل ظميا للساكنين أن أى منتج فى العالم يتكون من 5 اشياء .. الطاقة والمادة الخام

سميحة فريد: فشلنا حتى فى تقليد الانتاج المستورد

والعمالة ونسبة الاملاك والادارة. اسرار الطاقة عندما قلل من دول أخرى وللمائة العام سحرنا فى العالم كله واحد وكذلك سعر مدخل الاملاك لأن يبقى عاملان يثران فى تكلفة المنتج النهائي ما العمالة والادارة. بالنسبة للمعملة عندما لمي رخيصة للغاية ففى أوروبا يحصل العامل على 3 آلاف دولار فى حين أنه فى مصر لا يتجاوز 100 دولار لذلك المعملة فى مصر قيمة اقتصادية عالية جدا خاصة فى صناعة الغزل والنسيج لأن اليد فنى بالعمالة الفنية. إن مشكلتنا الفعلية فى الادارة لأنه لا توجد اياها بشرة فهمهم العام كما أنه ليست لدينا العمرة المظلمة فى الحصول على الشامة بالسعر العالمى لأن مصانع النسيج فى مصر تعتمد على الغزل الوارد من مصانع النسيج فى مصر التى مظلومة لأنها تشتري سعر الغزل من الغزول السميكة بأعلى مرتفعة وهكذا المشكلة تنقل من جهة لأخرى ولا أحد يقبض فيها خطوة سليمة.

وبالنسبة للجمارك الموجودة حاليا فهي خطأ لأن طول لفترة الصاية يؤدي إلى فقدان للمعالة والانهيار كما أن ضريبة المبيعات على الآلات ظالة لأنها لا تستورد الآلات للبيع كما أن فرض ضرائب عليها يجعل المصانع غير قادرة على المنافسة.

وزراعة القطن فى مصر مثل الأهرامات قتل حشرة 7 آلاف سنة وهذا شيء مشرف أن يكون لنا ماضى لكن عندما نتحدث بلغة المصير يجب أن نراعى ما هو المطلوب فنيا أو اقتصاديا حتى نستطيع أن نستمر وتواجد فى السوق

القطن المصرى طويل السيلة نوعيته متميزة لكن استخلفه الفعلي لايزيد على 2 إلى 3% من الاستعمال العالمى ونحن فى مصر نهدر هذه القيمة العالية وندخلها فى غزول سميكة والدول تدعم الفسلاح من أجل تشجيعه على زراعة القطن وفى رأيي أنه لتكون أكثر إيجابية يجب أن تدعم الدولة الفلاح لينزع القمح أو لينزع القطن قصير التيلة الذى يصل 80% من الاستهلاك.

مصادر طبيعية

والصادر الطبيعية الأربعة التي تدخل فى صناعة الغزل والنسيج هي القطن والصوف والمصريين الطبيعي والكتان وهي تمثل 50% من احتياجات الغزل والنسيج فى العالم أما نسبة 50% الأخرى فتمتثل فى نوى... الأولى أصله طبيعى مثل القطن والكتان والباقي بترولى. ويجب أن نتفصل زراعة القطن فى مصر كليا وجزيئا عن صناعة الغزل والنسيج لأن جميع الآلات الموجودة حاليا تستطيع التعامل مع الألياف الصناعية أو المخلقة إلى جانب أن السعر المصرى مرتفع جدا فعلى سبيل المثال تركيا تبيع قطن شيرت بدولار فى حين أنه لو تم تصنيعه بالقطن المصرى فلا يمكن بيعه بأقل من دولار ونصف لذلك خرجنا من السوق.

وزراعة القطن تطورت فى العالم كله إلا نحن فعلى سبيل المثال إسرائيل تزرع الآن قطنًا ملونًا حيث يزرع الشجر قطنًا أخضر وينتج بالي ويؤمنون حاليا بتقوير بالي الألوان لأن الاتجاه فى العالم البعد عن الكيماويات ولذلك يجب أن نترك الحرية للفلاح لعلنا لم نحقق له القطن عاقبا يطوره أو يستبدله بسيلة أخرى لأن القطن كان قديمًا قاعدة الصناعة واليوم أصبح عبئا على الصناعة

فى الجزء الأول من ندوة «العالم اليوم» حذر خبراء الغزل والنسيج واللباس الجاهزة من أن هناك صعوبات كثيرة تهدد صناعة الغزل والنسيج فى مصر بتميرها خاصة بعد تطبيق اتفاقية الجات قال علام عبد العظيم جاد عضو مجلس إدارة غرفة الصناعات النسيجية بالتجارة والصناعة وصاحب مصنع علام للنسيج أن هناك تحديات كثيرة للنسيج الأمريكى يدفع أى محاولات للصناعة النسيجية فى مصر فليسلا أن الدولة تصارى فى المعاملة الضريبية بين مصانع الغزل والنسيج وبين تكتاريات واللباس البالية. وقال إن أسعار الكهرباء زادت بنسبة 1100% كما تصاعد سعر الغزل أربعة أضعاف وارتفعت أسعار المياه بنسبة 700% ما يسبب صعوبات جادة على هذه الصناعة.

والم يحس زنايتير أمين عام جمعية منتجي اللباس فى القرائين شامسة والضرائب عالية وهناك تحديات فى الترخيصات ما يؤدى إلى فقدان الثقة بها فليسلا أن نتاج القطاع العام من الدولى ايسر لا يصلح للاستهلاك الأدمى والبارت سميحة حسن فريد رئيسة شركة سويدى إلى أن معظم المصانع المصدرة لا تتحمل أعباء وفرض رسالة تصدير واحدة.

ولميا إلى الجزء الثانى من ندوة «العالم اليوم» حول صناعة الغزل والنسيج واللباس المدمجة.

● خالد أبو المصين: عندما نتكلم عن اقتصاد الدولة فيجب أن ننمى العاطلة جانبيا لأن مدخلنا تمسين الاقتصاد ورفع مستوى الدخل وساتكم فى ثلاث نقاط محددة أولًا: علاقة القطن بصناعة الغزل والنسيج وثانيًا: الجمارك وعلاقتها بالاقتصاد القومى فى هذه الصناعة وثالثًا: التجارة الخارجية واتكاساتها على تطور هذه الصناعة خصوصًا والاقتصاد عموما.

وبالنسبة للقطن فمن سوء حظ مصر أنها تزرع القطن لأن هناك ارتباطا لا شعوريا بين زراعة القطن وصناعة الغزل والنسيج والزراعة على سلمة أخرى تنتج أهم سواء صناعية أو خدمية فهي تعتمد على الطب فى السوق وعلى القابل الذى تحققة هذه السلفة

الموضوع الرئيسي :	الحات	اسم كاتب المقال :	جيهان الصاوى
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الصناعة : المجموعات	رقم العدد :	٢٠٦٥
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/١١/٢

الاحتكاك الخارجى

وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية وانكاساتها على الاقتصاد فلا يمكن أن يحدث تطور دين امتلاك وذلك يجب أن تترك المنتج لعل يواجه الإنتاج الأجنبي فأنما على سبيل المثال قمت بإنشاء مصنع خشم للتسيج يبدأ الإنتاج فى سمارس 98 وذلك يعنى أنتى لا أخشى من

الاستيراد لا يمكن أن يفتى جميع احتياجات البلد كما أن المنتج الجاد لابد على الاستثمار ومواجهة المنافس الأجنبي لأنه من غير المفلور أن نستطيع المنافسة فى الأسواق العالمية ونعجز عن المنافسة فى السوق المحلي.

ولذلك أطلب بفتح باب الاستثمار على مصرى أمام جميع الأنواع وخفض الجمارك لأن ذلك سيجتسك إيجابيا على مصر ففى سبيل المثال فى يوم وليلة صدر قرار فورى بفتح باب استيراد السبراسيك والأدوات الصحية وكان هذا القرار باب السعد على مصر وعلى هذه

البيوم هؤلاء المنتج الراكد تصدق اليوم لواء الصناع فى مصر زادوا عددا ومطابقة وقدره لأن المفهوم تغير

أنا من أكبر منتجي الملابس الجاهزة فى مصر وأقول أملا وحرما باستيراد الملابس الجاهزة لأن ذلك سيدفعنى إلى التطور وسيجعل مصانعى أكثر تنورا.

تهريب الأقمشة

وبالإضافة إلى ذلك فإن معظم المصانع لا تعمل بكامل طاقتها سواء كانت قطاعا عاما أو خاصا وبالنسبة لمصانع القطاع العام فإنها واثقة من أنها إذا خسرت سيستمر تدعيمها أما القطاع الخاص فهو يكسب بطرق أخرى منها تهريب الأقمشة

محمد المرشدى:

صناعتنا بخير..

وقادرون

على المنافسة

عالميا

بطاقتها القصوى وتحسين الانتاج سعرا وجودة.

أزمة صناعة الملابس

● يحى زنتورى: بالمشية للملابس الجاهزة فإن الطاقة العاملة لا تزيد على 50٪ من الطاقة المتوفرة وهذه الصناعة فى أزمة

وتشر بأسوأ أحوالها لأن العرض أكبر من الطلب والعل الطبيعي هو توجيه الفائض للتصدير لكننا غير قادرين على التصدير لأن الجودة لدينا أقل من المستوى العالى. وصناعة التسيج تعتمد على ثلاثة عناصر الغزل والنسيج والتجهيز. بالنسبة للتسيج فلا يوجد تطور كبير فى العالم ونحن كتسجين لدينا الخبرة ولا يوجد جديد نستطيع عمله ولذلك فإن نصيرى الغزل والتجهيز هما اللذان يؤثران على الصناعة الجيدة.

ولا جدال أن الغزل المصرى مشاخرة جدا وإذا استوردنا غزولا من الخارج فندفع رسوما بطريقة أو بآخرى تصل إلى 40٪ ولذا أقتصر إلغاء الرسوم والجمارك تماما على

المستوردة إلى أن تتمكن من توريد الصناعة المصرية من الألياف الصناعية. وبالنسبة لتكلفة التجهيز فإن التسيجين يصنعون من مشاكل فى ارتفاع اسعار الكهرباء والتجابه ولابد أن تتدخل الدولة لتخفيضها

صناعة البولي إستر

● سيد البوهوش: القطاع الخاص لا يعمل مسئولية التخطف الحاصل فى صناعة البولي إستر والألياف الصناعية ولكن الذى يعمل المسئولية الاحتكار الحكومى الذى جلم على صدر صناعة الغزل والنسيج لمدة 15 عاما. وانتم لا تخصص مائة القطاع الخاص من أجل إفساح أول خط لإنتاج البولي إستر فى مصر فقد حاول المستثمر عادل طالب أمما المحصورا على ترخيص وكاد يتوسل إلى المسئولين ولكنهم رفضوا لانهزى فرصة زيارة الرئيس الراحل أنور السادات لأمريكا حيث عرض عليه المشروع وافق وكانت تلك بداية صناعة البولي إستر فى مصر.

وقد قامت شركة مصر للحرير الصناعى بإنشاء مصانع للبولى إستر ولكنه كان ميلادا مقبر ومصنعا سيئا ثم دخل القطاع الخاص ومنذ حوالي 3 سنوات انتقلت مجموعة القطاع الخاص فى صناعة البولى إستر إلى الانتفال من مرحلة الكم إلى الكيف

الموضوع الفرعي :	ومصر : قطاع الصناعة : المتسوجات	اسم كاتب المقال :	جيهان الصاوي
المصدر :	العالم اليوم	رقم العدد :	٢٠٦٥
		تاريخ الصدور :	١٩٩٧/١١/١٢

صناعتنا بخير

● محمد الرشدي: اختلف في الرأي معكم لأن صناعة الألياف الصناعية في مصر متقدمة جدا وقد توفرت الوحدة القادرة على التصفيس لأن أسعار الخامات في هذه الصناعة مرتبطة بالأسعار العالمية ولذلك ليس هناك فرق بين تكلفة المنتج المحلي والأجنبي سواء الألياف التي ترفضها الحكومة طينداً صحيح أن هناك شركة قطاع عام تعمل في مجال الألياف الصناعية وقد يكون إنتاجها غير جيد لكن ذلك لا يجب تحميله على الصناعة ككل بالإضافة إلى أنه حتى تكون قادرين على المنافسة عالمياً في مجال الألياف الصناعية تم تأسيس شركة بمليار جنيه وهي شركة الشرقين للبتروكيماويات وجاري طرح قاعدة لمصنعات البتروكيماويات التي تنتجها وذلك سيؤدي إلى تغطية الاحتياجات المحلية ويقلل التكلفة لأنه في هذه الحالة لن تكون هناك مصاريف شحن أو تأمين بالإضافة إلى التخلص من رسم الجمارك الذي يصل إلى 15٪. وفي النهاية فمعظم المصانع المصرية في مجال الألياف الصناعية على أعلى مستوى لأنها صناعة بكر ولم تبدأ إلا منذ عام 83 وكانت قد تولدت على مستوى العالم لأسباب صحية ولكن تم تطويرها لتلافي المشاكل ونحن في مصر لدينا كل المعدات الحديثة لهذه الصناعة.

وعد قمنا بأحضر خطوط إنتاج محلية على وشك أن تبدأ الإنتاج ولكننا نطالب وزارة الصناعة باستخدام خبراء عالميين لتدريبنا فقد أحضرنا أحدث الآلات ولكن نقصنا الخبرة. وإذا كانت صناعة السيراميك قد تطورت بعد فتح باب الاستثمار فإن نسبة العمالة فيها لا تقارن بالعاملين في قطاع الفزل والنسيج بمختلف الصناعات المساندة.

خلل في التعريف الجمركي

وهناك خلل في التصنيف الجمركي لأن التعريف على الأقمشة 40٪ وعلى الفزل 30٪ إذن من الأفضل أن استورد القماش في حالة فتح باب الاستثمار. وعند تطبيق اتفاقية الهات سيتم تشريد ناس فانا عندي 300 عامل سوف أخلص منهم واتصلو إلى واحد من كبار مستوردي الأقمشة لأن الطرفان قادم.

● سميرة حسن فريد: عنصر التكلفة يمثل مشكلة حقيقية بالنسبة في قطاع الفزل والنسيج يحتاج التدخل لعلاجها وبالفعل معظم المصانع تحاول تصدير خطوط الإنتاج لكن نوعية الإنتاج لم أر لها مثيلاً في العالم. على سبيل المثال «النفثية» في مصر لا علاقة له بالمثل الموجود في الدول الأخرى لدرجة أنني اعتقدت أننا نتعامل في «الستوك» وهل يمكن أن ننتج شرق الأقصى في التقليد ونفشل ن حتى في التقليد.

موضوع الرئيسى :	الجائزات :	اسم كاتب المقال :	جيهان الصاوى
موضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الصناعة :	رقم العدد :	٢٠٦٦
العدد :	العالم اليوم :	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/١١/١٣

في ندوة العالم اليوم

«3-3»

على مدى يومين ناقشنا الجزمين الأول والثانى من ندوة «العالم اليوم» التى حضر فيها الخبراء من ان هناك مؤامرة لاحتلال صناعة الغزل والنسيج فى مصر وان طوفان الجائز سيجتاح هذه الصناعة ويخلصها إلى مرحلة الذل.

قال علام عبد العظيم عضو مجلس إدارة غرفة الصناعات النسيجية بالحداد الصناعات وصاحب مصنع علام للنسيج ان للمصنات الأمريكية مفعلة وإن الحكومة تساوى مصانع النسيج بالكاريكاتير وللأسف الشديد وإن أسعار الكهرباء زادت 1100٪ والغزل تضاعف 4 أمثال ولديها ارتفعت 700٪.

وأكد يحيى زنتيرى أمين عام جمعية منتجي اللباس ان القوانين غاشمة والخصومات عالية وإن صناعة اللباس الجاهزة فى اسوا احوالها 50٪ من طاقتها الانتاجية مغلقة والسكت مسمكة حسن فريد رئيس شركة سوريلا ان معظم المصانع لا تتحمل اعباء رفض رسالة تصدير واحدة ونحن نشكوا حتى فى تنفيذ الإنتاج المستورد.

وأوضح خالد أبو الصنين نائب رئيس مجلس إدارة مجموعات شركات أبو الصنين ان الإنتاج المحلي ان يتطور بدون السماح بالاستيراد وإن القطاع الخاص يكسب بتهريب الأقمشة وليس تصنيعها.

وقال محمد المرشدى نائب رئيس غرفة الصناعات النسيجية ورئيس شركة مرشدكس للغزل والنسيج ان صناعتنا بخير وقادرون على المنافسة عالميا. وفيما يلى الجزم الثالث والآخر من ندوة «العالم اليوم» حول صناعة الغزل والنسيج واللباس الجاهزة.

إدارة الندوة:

معد هجرى

أعدتها للنشر:

جيهان الصاوى

محمد المرشدى
الساح
بالاستيراد
يدمر
الصناعات
النسيجية
ويشرد
العمال

معركة بين أصحاب مصانع الغزل والنسيج ومستثمري الملابس الجاهزة

موضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	جيهان الصاوى
موضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الصناعة : المنشوجات	رقم العدد :	٢٠٦٦
صدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/١١/١٣

د. حسن الحيوان: الصناعة المحلية لن تتطور.. وسنظل نعمل بنظام الورش سيد البرهمتشوش: نطالب بمهلة عامين لنتمكن من تطوير المعدات

محمد المرشدى: أدى تحرير تجارة القطن إلى إبعاد الصلاس لدى الحكومة بأن الفلاح قد يتعرض لضغوط تزدى في النهاية إلى استئصال الفلاحين عن زراعة القطن وذلك منطلت الدولة لحماية الصلاح ولكنها ظلمت القطاع الصناعى.

كان سعر القطنار يتراوح ما بين 275 و300 جنيه ووضعت الدولة حدا أدنى للسعر 500 جنيه فبدأت شركات القطاع الخاص تضارب إلى أن وصل سعر القطنار إلى 580 ارتفاع سعر القطن الحلى مقارنة بسعر القطن المستورد.

وخسمة القطن المصرى فيها تجاوزات مروجة فقد كنا نعيش فى الصغار موجه وانفلاق تام ومطلوب من القطاعين العام والخاص تنفيذ خطة الكساء القومى من الكسندر والدبلان والتعامل بالوالر مسطور ومن يحاول تطوير نفسه يتم اتهامه بأنه اميربوى وجاسوس اجنبى مما أدى إلى ظلم فاحش للصناعة وتمويلها بالايام.

الحكومة انتهت اخيرا للمشكلة والى ان كل مستور قماش يتم استيراد من الخارج يعنى ايقاف نول من الانتاج وتسريع عامل من الصنع وان ذلك ضد مصلحتنا: كجسيع صناعات خالصه ان نظام الدريوكه يأتى باردا ياتتوا والافشة.

الدولة متعاقبة

الدولة استعادت هذا العام فى موسمين الأول انه كانت قد تراكمت على مصالح الاقطان 5 مليارات جنيه مديونية نتيجة تمثيل قطاع الصناعة اصعب دعم القطاع الزراعى فاستصدر رئيس الوزراء تعليماته بان تتحمل الدولة سداد المديونية ويتم رفعها من كاهل المحالج.

الموضوع الثتنى انه تم الاتفاق بين رئيس الوزراء والوزارات المعنية وقطاع التجارة على ان تتحمل الدولة دعم سعر القطن للفلاح هذا الموسم 97/96 وأن يتم بيع القطن للمنتجين بأسعار التصدير وهذه خطوات تثبت ان الدولة جادة فى مساعدتنا وقطاع الملابس الجاهزة فى مصر يتأثر بالتهريب الذى له منافذ شرعية وأخرى غير شرعية ومسؤولية الدولة ان تطارد المنافذ غير الشرعية أما المنافذ الشرعية فتكون عنصرا يقوم صاحب مصنع الملابس الجاهزة باستيراد القصة بنظام المساح المؤقت وتكون نسبة الهالك 50٪

سمية فريد: نسبة الهالك 50٪ تقتصر لسط على التريكو أما بالنسبة للأقمشة فهي لا تزيد على 12٪ ونفذ عنها أيضا جمارك.

التهريب الشرعى

محمد المرشدى: الأقمشة المهربة لا تتحمل نسبة 45٪ الجمارك و15٪ ضريبة مبيعات وبالتالي لأنها تباح على السوق بنفس الثمن ثم يبال ان الانتاج الحلى غالبا فى هذه الحالة تكون للثلاثة طالة.

وعمليات التهريب تتم عن طريق استيراد القماش بنظام المساح المؤقت على ان يتم اعادة تصديرها كملابس جاهزة ولكن للأسف هناك اصحاب مصانع كبيرة ولكنهم دون ضمين والمسؤولون يبرقونهم جيدة ومطافهم موجودة عند وزير المالية. ويكن التهريب يستخدم اقمشة وخيصة الثمن فى تصنع الملابس الجاهزة بدلا من الأقمشة الفاخرة التي تم استيرادها والتي تباح على السوق الحلى أو يربح جماركة فى الكونترال الشخص للتصدير حتى يكتمل الوزن ويتم معانة صورية.

أما بالنسبة لاتفاقية الجات فتا لا اسرف سر الضريبة والصملة والضغوط الواقعة على قطاع القزل والنسيج فمن لا نطالب بأكثر من الاستفادة من التدرج فى التحرير طبقا للاتفاقية التي أمكت مهلة 10 سنوات للدول يال دخل القدر فيها عن ألف دولار وذلك لاعادة هيكله مصانها وتحديث نفسها. وقد التزمت مصر بالفعل بالجدول الدولى وخسمة الجات بالنسبة للقزل والنسيج أما فى قطاع الملابس الجاهزة فإن ما تم تحريره هو تصدير وهمى فى حين من الفرض هو نبدأ بتصدير الملابس الجاهزة أولا.

وقد وضعت غرفة الصناعات النسيجية جدولا متدرجا للتصريفات الجمركية وطالبنا الدولة بتبنيه لان نسبة الجمارك على الأقمشة 40٪ فى حين انها على القزل 30٪ وهذا فى منتهى الضورة ويهدد قطاع الصناعة بالتوقف الكامل.

لكننا فرجشنا ان وزير المالية خفض الجمارك على الملابس والأقمشة بنسبة 5٪ لكل منهما ولم يقرب من القزل!

تصدير الصناعات النسيجية

وقد تم عقد اجتماع فى مكتب الدكتور احمد جويلى وزير التجارة حضره جوديا رئيس جمعية مصدري الملابس الجاهزة وأحمد عرفة رئيس شعب المستثمرين بالفرع التجارية ورئيس غرفة الصناعات النسيجية وحدث خلال الاجتماع شبه اتفاق على ان فتح باب استيراد الأقمشة فى 98/97 سيؤدي إلى تمخير للصناعات النسيجية وتوقف للصانع وبيع شركات القطاع الخاص بأشعر الاسعار.

ولذلك لا بد ان تعيد الدولة النظر فى ضريبة المبيعات على السلع الرأسمالية وخفض الجمارك على مستلزمات الانتاج. وأن تقوم الدولة بفتح التحرير لدعم وتطوير التصدير. د. حسن الحيوان: مصر تواجه حربا اقتصادية عنيفة وهناك قوى عظمى تتلاعب بمصائير الدول القامية وذلك لمر محلى وليس سرا وهناك مجالات كثيرة ستعترض فيها الصغار.

ولينا فى القطاع الصناعى مليون عامل منهم 186 ألف عامل فى سبجالات القزل والنسيج والصباغة والتجهيز و370 ألف عامل فى قطاع الملابس الجاهزة وذلك طبقا لأحصاءات الجهاز المركزى للخصبة والايصام وذلك عمال 60 مليون مستهلك من حجم الصناعات على سلمة جيدة يسعر مئلس ومن غير القفل ان أحسن صناعة بها 200 ألف عامل على حساب 60 مليون مستهلك.

ورش ومصانع

وقد أصبحت صناعة النسيج صناعة تكنولوجية عالية ولا يصح ان تظل صنعة ورش ولا يصح ان نوقف عجلة التصدير لصناعة هذه الورش ولا بد ان يحدث تطور فى فكر الصناع وأن يكون الجيل القادم مسلحا بالعلم والتكنولوجيا وفى رأى ان رفع الطهر عن بداية القصة القامة أو تأجيله لعام آخر قضية لرجية لا تسدعى كل هذا الجهد فإلا لا فتح ٢٠٠٠ ألف قزل أمر لا لغري له والتأجيل لمدة سنة لن يحدث فرقا.

وأكد ان فتح باب الاستيراد مع وجود حماية جمركية لى حدود معقولة سيهبط صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة الفرصة لأن تتطور لأنها ستستثمر بالفر المائل فى المنافسة الأجنبية.

سيد البرهمتشوش: إذا اخذنا حيلة علمية فإن عشرات الصانع ستتاح لها فرصة نط . الآلات والمعدات

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	جيهان الصاوي
الموضوع الفرعي :	ومصر : قطاع الصناعة : المنسوجات	رقم العدد :	٢٠٦٦
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/١١/١٣

والفسد في فتح باب الاستيراد يتركز في البعد الاجتماعي أما مصانع الغزل والنسيج التي تطورت لمئاتها لم تتأثر ويمكن أن تتحتم جودتها أما الخوف من المصانع التي لا تملك إمكانيات التطوير سواء ماليا أو فنيا وبالتالي يمكن تكتل والمساءلة الآن ما هو حجم التنمية؟

ليس لدى أجابة عن هذا السؤال ولكن لابد في أن تسيد لهبة سبؤى إلى تليل الفسر لأن المصنع المصنف سيقال صغيرا والحدود سيقال محورا أما المصانع المتوسطة والكبيرة فيمكن أن تحصل على التمويل والتكنولوجيا وأثر تنطور لكن الورش سيقال بعد 10 سنوات على نفس حالها الآن . وفي اعتقادي أن لتأجيل أن يكون مفعلة لأنه سبؤى إلى مزيد من القروض ولا يستطيع أن أجزم هل من الأسهل السماح بالاستيراد اعتبارا ، أول العام القادم لم يعد 5 سنوات ولكن يستطيع أن أجزم أن فتح باب الاستيراد في النهاية في مصالح المستهلك الآن .

محمد المرشد: الدولة نهجت في سياسة الإصلاح وذلك واضح من ميزان المدفوعات وانخفاض التضخم وارتفاع الاحتياطي النقدي في البنك المركزي إلى 20 مليار دولار لكن حدث كساد في السوق واليوم نصل لتعطيل السوق ولكن قبل أن نأخذ القرارات المنظمة ونهية التضريرات وتخفيف الاعباء فكل في فتح باب الاستيراد

ونحن أن يفسرنا أن نتوصل من مجال الصناعة إلى التجارة ولكن أو خسروا صناعة الغزل والنسيج سنخسر أيضا زراعة القطن ونحسر الحكومة من أي ضغوط خارجية لتحويل مصر من بلد صناعي إلى بلد استهلاكي كما أن فتح باب الاستيراد سيجعل صناعة الغزل والنسيج ستتوقف بنسبة 90٪.

مصلحة المستهلك

د. حسن الحيران: وفقا لأرقام الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء فإن لدينا 186 ألف عامل لا يملكون مشكلة حتى أحصى بمصلحة المستهلك في توفير سلعة جيدة وبسر مناسب.

والغلب شعب مصر يدل إلى التفصيل وليس الملابس الجاهزة ولا شك أن الملابس الجاهزة تحقق قيمة مضافة وإذا نهجت في تمويل الأقمشة إلى ملابس جاهزة ستتضاعف القيمة المضافة وبالتالي إذا وصلت المنسوجات لمستوى جودة مناسب وبسر مقبول سيساعد ذلك على انتشار صناعة الملابس الجاهزة وانتشار مصانعها في جميع أنحاء الجمهورية.

موضوع الرئيسي :	الجناح	اسم كاتب المقال :	عبد الناصر عارف
موضوع الفرعي :	ومصر : قطاع الصناعة : المنشوجات	رقم العدد :	٤٠٥٤٤
المجلد :	الأهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/١٢/٨

رئيس شركة المحلة: تريدمهية لاستكمال الاصلاحات لانتاج مصانعنا

ولمجيكا احبت اننا افترقناهما بملايات السراير! انن فالحمام كله يحسب منطلقة الطليعة حتى الدول المتقدمة التي تتمايز بتحرير تجارتها لا يكتفي ان تظل شيئا ضد مصلحتها فكيف ننضم نحن مصعب صناعتنا الوطنية بهذه السهولة؟

ونفقد معه في الرأي السيد مجدي العارف ويوسفه ايسامنا الا طالب لتجليل رفع الحظر لغفيرة معينة حتى سكتنا انفسنا راحة الصبحو الكامل ويمكن السماح لتحريره

يدخل الانتفاضة التي لا تنتج مطايا مع رفع الحمارك عليها.

ونفقد ان نستفيد الحكومة الاسباب نفسه الذي استفدتم في رفع الحظر عن استيراد الدواجن.. فالحكومة رفعت الحظر ولكن فبذنه يفرح جمركية وكيفية حفاظا على المنتج المحلي..

ولا يختلف عبدالوهاب الشوقري على هذا الحل ولكنه يقول يمكننا لتجليل رفع الحظر عن المنشوجات حتى سنة ٢٠٠٥ وهو موعد رفع الحظر عن اللباس وفي هذه الفترة على الحكومة ان تضع برنامجا زمنيا لتجليل هذه الصناعة

لواجبة للانتفاضة هكذا يرى بعض قيادات ومستوى صناعة التصنيع للضرورة - من قطاع الاصالح - الحظر القادم مع بداية عام ١٩٩٨ - وكما قالوا ليس اماننا الا طالب التجليل للاستمرار

واصلاح الاصول - ولكن هل هذا يمكن ان يتم بسهولة اليس ذلك يعد اختلالا بالزاماتنا الدولية؟

حينما طرحت القضية على المجلس سليمان رشما وزير الصناعة قال بصم وتأكيده. القضية ليس فيها غموض او خيارات نحن ما نؤمن بتنفيذ تعهداتنا الدولية في اتفاقية المنشوجات بان نحل بالتزاماتنا ومستقبل كل ما لدينا وكل ملتزمين لنا اتفاقية الجات للحفاظ على مصالحنا الوطنية.. متجلبل قصاري جهندا للحفاظ على حقوقنا بما لا يخل بالتزاماتنا الدولية

ولم يفتخل رأي الدكتور اسين ميجار رئيس لجنة الصناعة والمطالعة بمجلس الشعب عن رؤية المجلس سليمان رشما وزير الصناعة مؤكدا ان الاتفاقيات الدولية يجب احترامها ويمكن ان تصالح على صناعتنا الوطنية بفرض رسوم جمركية على واردات القماش بالإضافة الى ضريبة اليميات

وقال مؤكدا: ٢٠٠٠ جمارك كفاية لمصاير المنشوجات المحلية وهذا يكفي.. ولكنه نيه الى خطر اشد فثنا بالصناعة التجميعية المحلية وهو البصانط المحلية معتبرا ان التهرب لشد خطرا من تحرير تجارة المنشوجات وكما قال الحل هو منع التهرب وليس الاختلال بالتعهدات الدولية.

ولكن كيف يرى متجلبل للمنشوجات واللباس الجاهزة في القطاع الخاص هذا " خطر بما هو اقل من وجهة نظرهم ؟

اما السيد مجدي العارف رئيس صندوق نعم للتصنيع فيؤكد ان رفع الحظر على المنشوجات سيقتل الصناعة الوطنية وكما يقول هذه الصناعة تمر الآن بمرحلة عدم اتزان وتعاين مشاكل مرحلة الانتقال ولابد من الفساح عنها ومنع الدمارين الاجانب من خربوها تحت مساهمة حرية التجارة الدولية. وحينما نفتا الاتفاقية لم تكن ظروفنا صعبة بهذه الطريقة. فالتراخي كان في ظروف مشابهة والخصخصة اولفت ضيق استثمارات جديدة تماما في شركات القطاع العام والقطاع اسرار القطاع الذي الى التهرب الهياكل التصنيعية للشركات. اسفارا البتة المركزي فهو يعرف حجم المنيجية على هذه الشركات والتي تتعثر في سداها

ويقول السيد مجدي العارف الابد لا تتحمل ضرويات جديدة للاقتصاد الذي خاصة بعدما تعرض له قطاع المساهمة بفعل الازهار.. والمفروض ان نسمح بفرض صناعة التصنيع في هذه الظروف وضرويات في الاقتصاد متروكة.

ويشير الحاج عبدالوهاب الشوقري وكيل غرفة الصناعات التجميعية باتحاد الصناعات ورئيس رابطة مصانع شورا القيمة (حوالي ١٠٠٠ مصنع) قضية اخرى قائلا: نحن لن نخشى المنافسة العادلة والمنافسة ولكن كيف نتنافس صناعة المنشوجات في مصر مع منافسين يهوديين وصناعيين مدعومين في بلادها ويغرب مثلا لذلك قائلا: الفلر، نمرة ٢٠ صوره الآن في مصر ١٦ جنيا و٤٠ قروشا بينما وفي من باكستان ٨ جنيهات فهل هذه منافسة عادلة؟ ويؤكد قائلا: مستحدث فوهي كبيرة اذا تم رفع الحظر فمع الهويين يلف الآن تجار التسلوكات يتنظرون على الاوزباق متعززين رفع الحظر ليعرفوا السوق ببضاعة مضمونة وتضرب نظايات لصانع الدول المتقدمة ولكنها رخيصة.. واتهم متعازدين فعلا لا لغراق السوق للضرورة فكيف يمكننا نحن مواجهة ذلك بينما نعمل فتراب ورسوم اتزيد على ١٠ انواع واسعار الكهرياء مرتفعة والغامات ايضا غالية.

التعجيل للتأجيل

انن ما هو الحل والوقت لرفع الحظر والله عبدالقصير يقول ليس اماننا حل الى تأجيل تنفيذ رفع الحظر وار يستفيد بفكر الشكان بخفا في التطبيق لتحريره. فالترويا لاتزال تستخدم نظام الحصص والاولايات المتحددة ليمسا بل اننا تقدمت بشكرى ضدنا دعي افراق اسواقها بالمحصان للصرية

لوضوع الرئيسى : الجات
لوضوع الفرعى : ومصر : قطاع الصناعة : المنسوجات
مصدر : الاهرام
تاريخ الصدور : ١٩٩٧/١٢/٩
رقم العدد : ٤٠٥٤٥
اسم كاتب المقال : عبد الناصر عارف

مع بداية عام ١٩٩٨

صناعتنا النسيجية تدخل سنة أولى خطر (٢) البعض يطلب التأجيل للتأهيل والآخر يستعجل رفع الحظر



لويس بشارة إيهاب الميسى فؤاد حجاج ميارى السعدى

مطلوب: رؤية استراتيجية لإنقاذ صناعة الغزل والنسيج والملابس

تحقيق :

عبد الناصر عارف

وبراصل قائلًا: لستَ بطلب التجليل إبتكر من إعادة التأهيل... وكل هذه مسج ومهمة لنا لم نزل نفس خلال ١٠ سنوات مضت إلى متى نستمر للصياغة للأصناف من تزيين على الصمغة فمن يستطيع المضي ببنائها هذه هي الحقيقة المرة التي يجب أن نواجهها ولهذا فلا بد من رفعة جادة لإعادة هيكلة هذه الصناعة ولكن دعونا نتعامل بكيافة السوق المالية

الحماية ليست عيبا
أما لويس بشارة فيرى أن مبدأ الحماية ليس عيبا مشيرًا إلى أن الدول كلها تسمى صناعاتها الوطنية لاسمريكا لتلجأ إلى نظام الحصص وأوروبا تفرع في قضايا الإغراق ضد منتجات الدول الأخرى خاصة من آسيا لتلجف صادراتها فيها من المنسوجات

وأذا كان لويس بشارة يريد طلب تأجيل رفع الحظر حتى سنة ٢٠٠٤ ويؤجل أن هذا يمكن أن يحدث بين الاختلاف بالاتفاقيات الدولية لا يمكن الاختصاص على السماح ببعض المنسوجات التي لا تنتج محليا ويظهر إلى خلوة رفع الحظر عن المنسوجات في هذه الفترة قائلا: «صناعة المايه لم تستعد بعد. فالتأجيل مسألة كبيرة من كذا أن رفع الحظر سيؤدي إلى خراب وصار شركات قطاع الأعمال مما ما يترتب على ذلك من مشاكل كثيرة قد تفوق عملية الخصخصة وإعادة الهيكلة التي تسير منها هذه الشركات

وفند للهنس إيهاب الميسى - مبررات لتأجيل قائلًا: أنا لا أفهم لماذا الجدل والاشغالات... لشكنا واضحة وأهلنا معروف. تكلفة المنتج المحلي مرتفعة لأن لابد أن نتفخضا عن طريق خفض الرسوم والخصم جمارك على هذه الصناعة وخفض جمارك مستورباتها من آلات وصياغ وكيماريات... وهذا يمكن حله بقرار حكومي من خلال جلسة جادة بين الحكومة والمعاملين في هذه الصناعة ويمكن أن يحدث هذا في يوم قلة

أما الخوف من «الاستنزاف» والأفراق وهذه القضية مهمة للشكنا من إيهاب الميسى يرى أن هذه الصناعة أكبر قضية مهمة للشكنا من طريق وضع أسعار حكومية وخصومات وإفصحة ومحفدة لنوع الأقمشة ووضع صفوف للأثاث الممركية تحول دون دخول الأقمشة من الخارج... أما المصنعة في تكثيف الرقابة لمنع التلاعب والتشويه... وهذا يمكن أن يحسمه إنشاء جمارك خاصة بالمنسوجات ووضع قائلًا: الحكومة تصرعت تصرفا حكما بالنسبة لرفع الحظر عن الدواوين... ويصمت حدا أدنى للسعر وحدودا للكميات وكل هذه أساليب تحول دون حدوث عمليات اغراق للسوق وتونس المنتج المحلي لجاد مناسبة عمالة طام الحرف أن؟

أظهر استطلاع كثير من آراء خبراء الصناعات النسيجية في القطاع الخاص أن سنوات الحظر ستعتمد ويوما تؤدي إلى النهاية إلى القضاء على هذه الصناعة العربية في مصر وما يتبعها من صناعات أخرى كالغزل والنسيج والحياكة والتجهيز والتعليق والتزيين.

ويشير ذلك إلى أنه لا يمكن الاستمرار الصناعي كله، وسيوجد نوعا من الحيف والقلق والتشاؤم، أي تضاد صناعي وسيجبرهم المستثمرون من الداخل في هذا النوع من الاستثمار خوفا من اللامبالية القائل: «ربما يقول البعض هذه هي طبيعة السوق المفتوحة... وهذه آليات العولة والاتاج في الاقتصاد العالمي لكن كل هذا يفرس علينا أن نأخذ الأمر بجديا فالمستثمرين المصرية تقدم عليه زعامة القطن... وهي سلعة استراتيجية لثقل أهمية من الدول وقتنا المورس... ولهذا لابد من موقف جاد وحاسم على أعلى مستوى لوضع رؤية استراتيجية شاملة لتأجيل هذه الصناعة بداية من زراعة القطن وحتى مراحل الغزل والنسيج والملابس، لابد من التعرف على أسباب تراجع القدرة التنافسية لهذه الصناعة في عصر دارما لنا يدخل الاستنزاف إلى أسواقنا بسعر أرخص مما لدينا»

رؤية القطاع الخاص وموقفه من رفع الحظر من المنسوجات تختلف حسب الصالح... هناك تضارب كبير في الدوافع فيما يخصه استصاح صناع المنسوجات الذين يصدرون إنتاجهم إلى الخارج... بعد التصوّل على الخدمات بنظام السماح المؤقت والأزياء... برحمن برقع الحظر وأهم مصدراتهم مصحاحيرهم ليصنع ويرفعون فكرة طلب التأجيل

المهندس إيهاب الميسى يرى أن حال صناع مصنع ملايل للتصدير بالمحلة الكبرى يقول: رفع الحظر عن المنسوجات لإدخال إلى القلق والخوف ويستنكر على المايلين بالتخليص عليهم جميعا ذكرت له مبررات طلب التأجيل من الصناعة المصرية لم تستعد بعد لتأهيل المنافسة لها في ظروف تختلف وتتر بمروحة اقتصادية ود قائلًا: «نستطيع أن نعيش منتقلين على النمط القديم خاصة نامة... وصارنا نقتصر على تصافات دوله فلما أن رفعها سنة وإذا لم نأخذ بعين الاعتبار العالم ويمكن أن يترتب على ذلك مع حلول صادراتنا إلى الأسواق الخارجية

وإذا كان لويس بشارة متفائلا إلى حد الحد يستقبل صناعة المنسوجات في القطاع الخاص أن سنوات الحظر ستعتمد ويوما تؤدي إلى النهاية إلى القضاء على هذه الصناعة العربية في مصر وما يتبعها من صناعات أخرى كالغزل والنسيج والحياكة والتجهيز والتعليق والتزيين.

ويشير إلى خلوة رفع الحظر عن المنسوجات في هذه الفترة قائلا: «صناعة المايه لم تستعد بعد. فالتأجيل مسألة كبيرة من كذا أن رفع الحظر سيؤدي إلى خراب وصار شركات قطاع الأعمال مما ما يترتب على ذلك من مشاكل كثيرة قد تفوق عملية الخصخصة وإعادة الهيكلة التي تسير منها هذه الشركات

نوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	عبد الناصر عارف
نوع الفرعي :	ومصر : قطاع الصناعة : المنسوجات	رقم العدد :	٤٠٥٤٥
صدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/١٢/٩

رفع الحظر افضل

السيد فؤاد حنجر صاحب مصنع ملابس جامزة يقدم وجهة نظر أخرى فيقول: اذا حسبناها بحسبة اقتصادية فإن رفع الحظر عن المنسوجات والاقمشة افضل للاقتصاد المصري لأن مصانع اللباس للجامزة تستعمله أكثر من مصانع القزل والاقمشة التي تستصدر كما ان هذا سيفضي ايضاً على ظاهرة التهرب مؤكداً ان صادرات مصر من اللباس الجامزة متزيدة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.

كما ان للصانع المحلية تستعمله من جو المنافسة لتحسين انتاجها مشيرين الى انه يمكن تلافي بعض الآثار السلبية لرفع الحظر عن المنسوجات باتخاذ عدد من الاجراءات فمثلاً يمكن تطبيق رسم برقي على الاقمشة المستوردة تقايبا لدخول بضاعة مدعومة وبخسبة كما يمكن التصدي للقزل التي تحاول الفرار السوق المصرية، والحكومة المصرية تعرف هذه الدول جيداً بالإضافة الى فرض مزيد من الرقابة على المورصات والجودة واسماء مصنعة الجمارك بخبراء . حتى لو كانوا اجانب . للسيولة دون التلاعب في الامصار ومواصفات الاقمشة المستوردة .

ويطالب السيد فؤاد حنجر بخفض الجمارك على مستورمان انتاج الاقمشة المحلية ومعداتها ليتمكن من المنافسة مع المستورد بخفض اسعار انتاجها غير البرر مع وضع جمارك مناسبة على القزل المستورد وبذلك يعدم الإضرار بالانتاج المحلي بل وتحفيزه على الخروج للأسواق العالمية

ولكن الأمر ليس بهذه البساطة.. فالواقع في بعض المصانع الصغيرة يقدم صورة قاتمة للمصنّعين، مدعوم ابراهيم من أحد المصانع الخاصة الصغيرة للمفروشات يقول: الانتاج المحلي لديه فائض من الاقمشة والخياط والقزل والعالم سيكلف لنا بانتاجه الرخيص الركد والنسجوب بما يؤدي الى تدهور الصناعة المحلية. في الوقت الذي نحاربت فيه أوروبا بالتوسع في قضايا الاتراف لمنع دخول منتجاتنا اليها كما يفرض البعض نظام الحصص لتقليل صادراتنا التي نمتلك فيها ميزة تنافسية.. لذلك فلا بد من التاني في قرار رفع الحظر حتى لايتوقف البقية المافية من للمجلات الدائرة ولكن محمد عبدالجواد من مصنع آخر يقول: التاجيل لى يفيد. الافضل هو السماح بدخول البضاعة التي لا تنافسها مع رفع الجمارك على اللؤلئ المحلي وفرض ضريبة مبيعات توازن بين السعر المحلي وسعر المستورد على ان يؤخذ في الاعتبار خفض جمارك خامات الانتاج

ومكنا فإن موقف مصنعتنا التصنيعية معقد ومتشابك كما تتشابك تتمدد خيطو النسيج، وإذا كان لقرار رفع الحظر من استيراد الاقمشة والمنسوجات لضرراً فإن يكفينا انه انه يسير مشاكلاً هذه الصناعة ووضعا على مراءى من الجميع . فiol نحن جبانين في حل مشاكلك هذه الصناعة واتخاذها من موت محقق؟ ان السؤال الحير الذي يحتاج الى اجابة مقنعة هو كيف ولماذا لا يقرى لتأجنا من القزل والمنسوجات على منافسة مثيله الباكستاني والهندي والتركي والاتونيسي مع اثنا نحن بلد الذعب الأبيض طويل التيلة؟

اسم كاتب المقال : عبد الفتاح عبد الوهاب

موضوع الرئيسى :

رقم العدد : ١٤٣٠٥

ومصر : قطاع الصناعة : المنسوجات

موضوع الفرعى :

تاريخ الصدور : ١٩٩٨/٣/٨

الاخبار

صدر :

اتفاقية الجات وصناعة المنسوجات

فى اعقاب الحرب العالمية الثانية ظهرت الحاجة الى تطوير المعاملات الاقتصادية الدولية وخاصة فيما يتعلق بالتجارة الدولية وفى هذا النطاق عقد فى جنيف عام ١٩٤٧ مؤتمر دولى ضم ٢٣ دولة من اجل العمل على تخفيف القيود التى تترتب على التجارة الدولية وقاموا بالتوقيع على اتفاقية فى هذا الشأن هى «الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة» والمعروفة باسم «اتفاقية الجات».

وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ فى بداية عام ١٩٤٨ وكان هدفها الرئيسى هو العمل على تحرير التجارة الدولية.

ومن الاتفاقيات التى تم التوقيع عليها اتفاقية خاصة بالملابس والمنسوجات تهدف الى تحرير التجارة الدولية للملابس والمنسوجات تدريجيا خلال فترة انتقالية مدتها عشر سنوات بداية من عام ٩٥ حتى بداية عام ٢٠٠٥. ومع حلول عام ١٩٩٨ بدأت المرحلة الثانية وتم رفع الحظر على دخول المنسوجات الى مصر كما نصت على ذلك الاتفاقية ووقع عليها مصر ويعلم بها جميع العاملين بقطاع المنسوجات والملابس منذ عام ١٩٩٢، الا انه مع اقتراب موعد بدء تنفيذ هذه المرحلة فوجدنا بصوت المستأجرين عن صناعة المنسوجات فى مصر ترتفع مطالبات الحكومة بتأجيل تنفيذ الاتفاقية!!

●●●

ونلك لان صناعة الغزل والنسيج والملابس (كما قالوا) تواجه العديد من المشاكل تتمثل فى ارتفاع اسعار القطن المحلى وتضمحل بفسارته ورسه تزيد على ١٠ انواع، وارتفاع اسعار الكهرباء، وفى ظل هذه الظروف فنحن غير مستعدين لمواجهة التكلفة التى ستؤدى الى انهيار هذه الصناعة الاستراتيجية وما يترتب على ذلك من اضرار على اخلاق شركات ومصانع وتوقفها عن الانتاج وتشريد العمالة

لذلك نريد فرصة اخرى لاستكمال خطوات الإصلاح والتأهيل والاستعداد لمرحلة التحرير الكامل ومواجهة المنافسة بالاضافة الى حماية الصناعة الوطنية وجميع الدول تعمل على حماية صناعاتها خاصة الدول النامية

سبحان الله !! لماذا لم يتحركوا طوال الفترة الماضية؟ لماذا لم يستعدوا لمواجهة هذه الظروف وهى معلومة لهم منذ مايقرب من ٥ سنوات؟

ثم تطورت هذه الاتفاقية فيما بعد لتأخذ مقومات وشكل المنظمة الدولية ومقرها مدينة جنيف حيث يوجد المكتب التنفيذي للاتفاقية، وقد انضمت مصر الى هذه الاتفاقية فى عام ١٩٧٠. ومنذ انشاء الاتفاقية حتى الآن عقدت ثمانى جولات من المفاوضات وتعتبر الجولة الثامنة المتقدمة فى اوروباى ١٩٨٦، ١٩٩٣ اهم وأخطر هذه الجولات وذلك للأسباب الآتية:

١. طول مدة المفاوضات حيث استمرت من سبتمبر ٨٦ وحتى ديسمبر ١٩٩٢
٢. وجود العديد من الصعوبات والمشاكل حول عدد من القضايا المطروحة للتفاوض.
٣. ارتفاع عدد الدول المشاركة فى ٩٧ دولة فى بداية المفاوضات لتصل الى ١١٧ دولة فى نهايتها.

٤. دخول سلع وخدمات مجال المفاوضات لم تتضمنها الاتفاقية من قبل
٥. الاتفاق على انشاء المنظمة الدولية للتجارة العالمية، وذلك بهدف:

اولا: الاشراف على التجارة الدولية والعمل على تحريرها

ثانيا: الاشراف على تنفيذ الاتفاقيات التى تم التوصل اليها

●●●

وقد اسفرت جولة اوروباى عن حوالى ٢٨ اتفاقا فضلا عن العديد من القرارات والبيانات والترتيبات فى مختلف المجالات، وتم التوقيع على اتفاقية اوروباى فى مراكش بالاسب فى ١٩٩٤/٤/١٥ على ان يبدأ سريانها مع بداية عام ٩٥ بعد الموافقة التشريعية من جانب الدول الاعضاء وكانت مصر بالطبع من ضمن الدول الموقعة على هذه الاتفاقية

ابن كائنوا طوال تلك السنوات؟ هل سنفشل القرن الحادى والعشرين بهذا الأسلوب وهذا التفكير؟ اين الاستعداد لدخول القرن الحادى والعشرين الذى نطلقنا به والصناعة المصرية، فمن الذى وسائل الاعلام كل يوم ؟

واذا لم يستعد ذلك قطاع هام وحيد واستراتيجى من قطاعات الصناعة المصرية، فمن الذى يستعد؟

ام انكم ستطالبون الحكومة بتحصيل قديم القرن الحادى والعشرين؟

ولله الامر من قبل ومن بعد.

عبد الفتاح عبد الوهاب

محاسب قانونى

نوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	عادل محمد خليل
نوع الفرعى :	ومصر : قطاع الصناعة : المنسوجات	رقم العدد :	١٥٤٠
عدد :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	١٩٩٨/٧/١٣

تحرير التجارة الدولية في المنسوجات والملابس

نظرة على الترتيبات المتعددة الأطراف للتجارة الدولية

تعد اتفاقية المنسوجات والملابس Agreement on Textiles and clothing (ATC) اتفاقاً مستقلاً في أحكامه عن الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في إطار مفاوضات جولة أورجواي بشأن قطاعات السلع والخدمات المختلفة والتي أخضعت للقواعد العامة المتفق عليها في إطار عمل منظمة التجارة العالمية WTO . فعلى حين تضمنت اتفاقات منظمة التجارة العالمية WTO إلغاء كافة القيود غير الجمركية والعمل على خفض التدرجى في التعريف الجمركية المطبقة حتى تلتشى وانضمام تجارة كافة الدول لأحكام ومبادئ الجات التي تلتخص في شرط الدولة الأولى بالرعاية وشرط المعاملة الوطنية وعدم التمييز وعدم الدعم . فإن اتفاقية المنسوجات والملابس ATC تسمح باستمرار الدول في استخدام القيود غير الجمركية بما في ذلك الحصص والقيود الكمية والحظر على بنود المنسوجات والملابس وإلى حين دمج هذه البنود بالكامل في اتفاقيات WTO . وفيما يتعلق بالتخفيضات الجمركية على المنسوجات والملابس فإنها تحدد في إطار ما قدمته الدول في جداول تنازلاتها في ضوء مفاوضات الوصول إلى الأسواق في إطار جولة أورجواي ويعد اتفاق ATC امتداداً للترتيبات المطبقة منذ عام ١٩٧٤ فيما يتعلق بالتجارة الدولية في المنسوجات المعروفة باسم:

Arrangement Regarding Interan-
tional Trade in Textiles

والمعروفة اختصاراً باسم:
Multi- Fibre Arrangement (MFA)

والذي أنهى العمل بها اعتباراً من أول يناير ١٩٩٥

د. عادل محمد خليل

مدير مؤسس مجارى

اسم كاتب المقال :	عادل محمد خليل	الجات :	فروع الرئيسية :
رقم العدد :	١٥٤٠	ومصر : قطاع الصناعة :	فروع الفرعي :
تاريخ الصدور :	١٩٩٨/٧/١٣	(مجلة) الاهرام الاقتصادي	مردو :

(١) الأحكام الخاصة بجمع قطاع المنسوجات والملابس في اتفاقية WTO. تضمنت المادة الثانية من اتفاقية ATC القواعد الخاصة بجمع قطاع المنسوجات والملابس في اتفاقيات WTO (جاءت ١٩٩٤). ويلاحظ أن عملة قطاع المنسوجات والملابس المشار إليها لتتزم بها كل الدول أعضاء منظمة WTO حتى ولو لم تكن لديها جهود مفروضة على بنود المنسوجات والملابس في شكل حصص أو غيرها لأن الهدف من الجمع هو نقل بنود معينة بشكل مرحلي ومقتل في التواريخ الواردة بالاتفاق من الخضوع للأحكام الخاصة لاتفاقية الملابس والمنسوجات ATC لتصبح خاضعة للأحكام العامة لتحرير التجارة الواردة في اتفاقية جات ١٩٩٤ (اتفاقيات WTO). - إجراءات الجمع:

وفقا للأحكام الواردة بالمادة ٢ من اتفاقية ATC تلتزم الدول بالقيام بما يلي:-

- ١- في تاريخ نفاذ WTO (١٩٩٥/١/١) يقوم كل عضو بجمع بنود تتلوا ما لا يقل عن ٦١٪ من إجمالي حجم واردات العضو في عام ١٩٩٠ من البنود الواردة بملحق انتقاسية ATC في شكل بنود Lines أو أقسام Categories وفقا لنظام النسخ HS ويصوت تتضمن البنود التي يتم معها منتجات من الأربع مجموعات التالية (مادة ٢ فقرة ٢):-

- ٢- يتم جمع بقية المنتجات (على شكل بنود أو أقسام التعريفية الجمركية (النسبة على ثلاث مراحل على الوجه التالي (مادة ٢ فقرة ٢):-

المرحلة الأولى:

في اليوم الأول من الشهر السابع والثلاثين لبدء نفاذ اتفاقية WTO (١٩٩٨/١/١) يتم جمع ما لا يقل عن ٧٨٪ من إجمالي حجم واردات العضو في عام ١٩٩٠ من المنتجات الواردة بملحق ATC. وعلى أن تضم هذه المنتجات بنودا من الأربع مجموعات المشار إليها بالبند (١) عاليه.

المرحلة الثانية:

في اليوم الأول من الشهر الخامس والثمانين من بدء نفاذ اتفاقية WTO (٢٠٠٢/١/١) يتم جمع ما لا يقل عن ٩٨٪ من إجمالي حجم واردات العضو في عام ١٩٩٠ من المنتجات الواردة بملحق ATC. وعلى أن تضم هذه المنتجات بنودا من الأربع مجموعات المشار إليها بالبند (١) عاليه.

المرحلة الثالثة:

في اليوم الأول من الشهر ١٢١ من بدء نفاذ اتفاقية WTO (٢٠٠٥/١/١) يتم جمع بقية البنود في اتفاقية جات ١٩٩٤ وإنهاء جميع القيدود للمنطقة بهذه البنود.

٣- يتم إخطار TMB برامج الجمع المرحلي هذه قبل سريان كل مرحلة باثني عشر شهرا على الأقل لمرجعها وإحاطة أعضاء المنطقة علما بها (مادة ٢ فقرة ٤).

٤- يمكن لأي دولة بعد تقديم للجمع وفقا للوضع عاليه أن تمسك بتبنيذ برنامج للجمع في توقيتات أكثر تنكيرا من المنصوص عليها في الاتفاقية ويصوت تتم التعديلات مع بداية سنوات الاتفاقية ويتم إخطار TMB قبل سريان التعديل بثلاث شهور على الأقل (مادة ٢ فقرة ١١).

ملخص قواعد جمع المنسوجات والملابس:

- ١٩٩٥/١/١
- ١٩٩٨/١/١
- ٢٠٠٢/١/١
- ٢٠٠٥/١/١

يتم الجمع على شكل بنود أو أقسام التعريفية الجمركية المنسقة

يتم الجمع من البنود المنسقة بملحق اتفاقية المنسوجات والملابس ATC

يتم الجمع من بنود تغطي الأربع مجموعات الرئيسية للمنسوجات والملابس الغزل، المنسوجات، المنتجات المنسوجة، الملابس

تصحب نسب الجمع على حجم واردات الدولة العضو في عام ١٩٩٠ من البنود

أداة في ملحق اتفاقية ATC

١٠- حين تم تخصيص لجان في إطار الخارجية الاتفاقيات الداخلية في عام ١٩٩٤، فقد تم تكوين جهاز خاص لاتفاقية المنسوجات والملابس الخاصة على المنسوجات والملابس Textiles Monitoring. ويمل بشكل مستقل ويتكون من لجان المنظمة فيبينما تشكلت من ممثلين من الدول الأعضاء. يتم تشكيل جهاز الرقابة على المنسوجات والملابس TMB من ١٠ دول. يجب أن الزارة ويوجه بصفتهم الشخصية بوزارة كل منهم مجموعة من الدول التي يجب أن تكون منظمة بها التي يتخذها الدول الأعضاء. ولكن دول التي تتم داخل اجتماعات الجهاز سريه وسريه فقط. وتلحق WTO بالاتفاق التي توصل إليها الجهاز في بحثه موضوعات الداخلية في اختصاصه ولا يتلقى أعضاء الجهاز أي تعليقات من أي حكومة أو منظمة في سياساتهم تخصصاتهم (كاتب هذه الدراسة هو أحد للمكمن للمشرة لجان الجهاز).

١١- حصل أحكام اتفاق ATC من اتفاقيات WTO تنص على للمواقف المشددة. من قبل العديد من الدول لجان قانونيات جولة أورجواي بضرورة وضع أحكام انتقاسية خاصة ببنود المنسوجات والملابس قبل منحها بالكامل في اتفاقيات على ضوء حساسية هذه البنود. والنسبة للعديد من الدول بحسبها بمواقف حثيثة تحول دون قبول سريان الترتيبات العامة لتحرير التجارة للمنظمة في اتفاقيات WTO على الفور على هذه البنود. ومن ثم أصدرت لجنة المفاوضات التجارية (في عام ١٩٩٤ أورجواي) قرارا في أبريل ١٩٩٤ تبدأ عملية جمع قطاع المنسوجات والملابس. في أي اتفاق عام يتم التوصل له

تنتهي لجولة أورجواي. بعد انتهاء دورة المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، فإن يتم الجمع بشكل تصاعدي Progressive in Character. ومن ثم تم إقرار أحكام خاصة بالتعامل مع بنود المنسوجات والملابس في اتفاق ATC. ونصت المادة الثامنة من الاتفاق على أن هذا الاتفاق وكالة القيدود للمنظمة به يجب إنفاذها اعتبارا من اليوم الأول من الشهر ١٢١ (بعد نهاية السنة العاشرة) لبدء سريان اتفاقيات WTO. بحيث يتم في هذا اليوم (٢٠٠٥/١/١) جمع قطاع للمنسوجات والملابس بالكامل في اتفاقية جات ١٩٩٤ وعلى الأيت مد أجل سريان اتفاقية ATC بعد ذلك التاريخ. هذا وقد ألتحق باتفاق ATC بيانا ببنود الملابس والمنسوجات الخاصة بجمع هذا الاتفاق.

تحرير التجارة في بنود المنسوجات والملابس:

تضمن اتفاق ATC أجراءين لتحرير التجارة في بنود المنسوجات والملابس، يشترط إليها إجراء ثالث تابع مما تم تضمينه من قواعد في جداول التزامات الدول الأعضاء.

١- وفيما يتعلق بالأجراءين الواردين في اتفاقية ATC هما :-

٢- الأحكام الخاصة بجمع قطاع المنسوجات والملابس في اتفاقية WTO

٣- اتفاقية جات ١٩٩٤

٤- الأحكام الخاصة بوضع معدلات لترسيم القيدود للتلفق عليها

٥- اتفاقية جات ١٩٩٤

٦- اتفاقية جات ١٩٩٤

٧- اتفاقية جات ١٩٩٤

٨- اتفاقية جات ١٩٩٤

٩- اتفاقية جات ١٩٩٤

١٠- اتفاقية جات ١٩٩٤

١١- اتفاقية جات ١٩٩٤

١٢- اتفاقية جات ١٩٩٤

١٣- اتفاقية جات ١٩٩٤

١٤- اتفاقية جات ١٩٩٤

١٥- اتفاقية جات ١٩٩٤

١٦- اتفاقية جات ١٩٩٤

١٧- اتفاقية جات ١٩٩٤

١٨- اتفاقية جات ١٩٩٤

١٩- اتفاقية جات ١٩٩٤

٢٠- اتفاقية جات ١٩٩٤

٢١- اتفاقية جات ١٩٩٤

٢٢- اتفاقية جات ١٩٩٤

٢٣- اتفاقية جات ١٩٩٤

٢٤- اتفاقية جات ١٩٩٤

٢٥- اتفاقية جات ١٩٩٤

٢٦- اتفاقية جات ١٩٩٤

٢٧- اتفاقية جات ١٩٩٤

٢٨- اتفاقية جات ١٩٩٤

٢٩- اتفاقية جات ١٩٩٤

٣٠- اتفاقية جات ١٩٩٤

٣١- اتفاقية جات ١٩٩٤

٣٢- اتفاقية جات ١٩٩٤

٣٣- اتفاقية جات ١٩٩٤

٣٤- اتفاقية جات ١٩٩٤

٣٥- اتفاقية جات ١٩٩٤

٣٦- اتفاقية جات ١٩٩٤

٣٧- اتفاقية جات ١٩٩٤

٣٨- اتفاقية جات ١٩٩٤

٣٩- اتفاقية جات ١٩٩٤

٤٠- اتفاقية جات ١٩٩٤

٤١- اتفاقية جات ١٩٩٤

٤٢- اتفاقية جات ١٩٩٤

٤٣- اتفاقية جات ١٩٩٤

٤٤- اتفاقية جات ١٩٩٤

٤٥- اتفاقية جات ١٩٩٤

٤٦- اتفاقية جات ١٩٩٤

٤٧- اتفاقية جات ١٩٩٤

٤٨- اتفاقية جات ١٩٩٤

٤٩- اتفاقية جات ١٩٩٤

٥٠- اتفاقية جات ١٩٩٤

٥١- اتفاقية جات ١٩٩٤

٥٢- اتفاقية جات ١٩٩٤

٥٣- اتفاقية جات ١٩٩٤

٥٤- اتفاقية جات ١٩٩٤

٥٥- اتفاقية جات ١٩٩٤

٥٦- اتفاقية جات ١٩٩٤

٥٧- اتفاقية جات ١٩٩٤

٥٨- اتفاقية جات ١٩٩٤

٥٩- اتفاقية جات ١٩٩٤

٦٠- اتفاقية جات ١٩٩٤

٦١- اتفاقية جات ١٩٩٤

٦٢- اتفاقية جات ١٩٩٤

٦٣- اتفاقية جات ١٩٩٤

٦٤- اتفاقية جات ١٩٩٤

٦٥- اتفاقية جات ١٩٩٤

٦٦- اتفاقية جات ١٩٩٤

٦٧- اتفاقية جات ١٩٩٤

٦٨- اتفاقية جات ١٩٩٤

٦٩- اتفاقية جات ١٩٩٤

٧٠- اتفاقية جات ١٩٩٤

٧١- اتفاقية جات ١٩٩٤

٧٢- اتفاقية جات ١٩٩٤

٧٣- اتفاقية جات ١٩٩٤

٧٤- اتفاقية جات ١٩٩٤

٧٥- اتفاقية جات ١٩٩٤

٧٦- اتفاقية جات ١٩٩٤

٧٧- اتفاقية جات ١٩٩٤

٧٨- اتفاقية جات ١٩٩٤

٧٩- اتفاقية جات ١٩٩٤

٨٠- اتفاقية جات ١٩٩٤

٨١- اتفاقية جات ١٩٩٤

٨٢- اتفاقية جات ١٩٩٤

٨٣- اتفاقية جات ١٩٩٤

٨٤- اتفاقية جات ١٩٩٤

٨٥- اتفاقية جات ١٩٩٤

٨٦- اتفاقية جات ١٩٩٤

٨٧- اتفاقية جات ١٩٩٤

٨٨- اتفاقية جات ١٩٩٤

٨٩- اتفاقية جات ١٩٩٤

٩٠- اتفاقية جات ١٩٩٤

٩١- اتفاقية جات ١٩٩٤

٩٢- اتفاقية جات ١٩٩٤

٩٣- اتفاقية جات ١٩٩٤

٩٤- اتفاقية جات ١٩٩٤

٩٥- اتفاقية جات ١٩٩٤

٩٦- اتفاقية جات ١٩٩٤

٩٧- اتفاقية جات ١٩٩٤

٩٨- اتفاقية جات ١٩٩٤

٩٩- اتفاقية جات ١٩٩٤

١٠٠- اتفاقية جات ١٩٩٤

موضوع الرئيسى :	الجات
موضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الصناعة : المنسوجات
المصدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى
اسم كاتب المقال :	عادل محمد خليل
رقم العدد :	١٥٤٠
تاريخ الصدور :	١٩٩٨/٧/١٣

ج- لجوء بعض الدول احيانا الى التعامل بنخال منتجات لاتتخذ في القائمة الملحقه باتفاقية المنسوجات والملابس عند حساب قيمة وارداتها في عام ١٩٩٠ لتفخذه اسلما لاسباب نسبة المنح ومثال ذلك ماحدث من الاتحاد الاوروبى بالنسبة للمجموعه الاولى

د- شمول البند للمجموعه لنسبة قليلة للغاية من البند الخاصه للبند حيث تبين مثلا ان الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبى لا تتمتع في المرحلة الاولى اي بنود مفيدة في حين اصبحت الولايات المتحدة نسبة ١,٢٪ من البند المفيدة في مرحلة الثانية وأصبح الاتحاد الاوروبى نسبة ٢,١٪ فقط في هذه المرحلة ولم تتمتع الترويج شيئا أيضا في المرحلة الثانية من البند المفيدة في حين اصبحت كندا نسبة ٣٧,٠٥٪ في المرحلة الثانية الاولى والثانية على التوالي من هذه البند المفيدة، وتشير الاحصاءات الى انه بعد انتماء مرحلتى الجمع الاولى واقلية (المنسوجات) فسوف يبقى مايزيد على ٩٦٪ من البند المفيدة يتم مجها في مراحل الجمع النهائية.

هـ- تم إلغاء عدد محدود للغاية من الحصص كنتيجة لدمج البند الخاصه بها (محصول في حالة الولايات المتحدة في مرحلة الجمع الثانية من اجمالي عدد الحصص البالغة ٧٥ حصه ، ١٤ حصه في حالة الاتحاد الاوروبى في مرحلة الجمع الثانية من اجمالي عدد الحصص البالغة ٢١٩ حصه ، ١٦ حصه في المرحلة الاولى ٢٥ حصه في المرحلة الثانية بالنسبة لكندا من اجمالي عدد الحصص البالغة ٢٩٥ حصه ، وقامت الترويج بإلغاء بعض الحصص الا انها لم تمنح البند الخاصه بها من سنوات اعادة فرض حصص كسلوب وقتي

"Safeguard action"

و- تشير الاحصاءات الى ان العدد المحدود من المنتجات التى التى تم مجها في عام ١٩٩٨ ليس لها قيمة تجارية بالنسبة للدول المقيدة صادراتها بحصة على ضوء صغر حجم صادراتها من الدول في اطار الحصص المحددة لها حيث تتراوح حجم صادرات هذه الدول ما بين صفر٪ و ٤٦,٥٥٪ على الاكثر من حجم عدد الحصص.

٢- تبين ايضا ان استخدام نظام توسيع الحصص بمعدل سنوى متصاعد (على موال) ذو اثر محدود على تخفيف القيود للفروضة وبالتالي فآثاره محدود على المساهمة في جمع بنود للمنسوجات والملابس في اتفاقية جات ١٩٩٤ وتوسيع الأسواق. وعلى سبيل المثال بلغت نسبة التوسع في الوصول الى الأسواق باستخدام هذا النظام (بعد المرحلة الاولى للمجموعه) ١,٦٦ فقط بالنسبة للاتحاد الاوروبى و ٩٧,٠٩٪ بالنسبة لكندا و ٨٠,٨٤٪ بالنسبة للترويج و ٩٢,١٪ بالنسبة للولايات المتحدة.

٣- انه فيما يتعلق بقواعد الخاصة بالسماح بمعاملة افضل لصادرات الموردين والدول الاقل نموا فقد تبين قيام كندا والولايات للتمتع بزيادة نسبة توسيع القيود للفروضة على المنتجين في صغار المصدريين بنسبة ٢٥٪ بدلا من ١٦٪ في المرحلة الاولى للمجموعه في حين بلغت نسبة الزيادة المطلقة في الاتحاد الاوروبى ١٦٪ في المرحلة الاولى و ٧٥٪ في المرحلة الثانية الا ان الحصص النهائية لهذه الزيادة على مدى الثلاث سنوات الاولى لتطبيق الاتفاقية (في عام ١٩٩٥) لم تتجاوز سنوي ٥٢,٠٠٪ كنسبة زياة نتيجة لهذه المعاملة التفضيلية وعلى نسبة غير ذات اهمية في زيادة فرصة وصول صغار المصدريين الى اسواق الدول المتقدمة التى تتطلب تصورات الاتفاق في السماح بزيادة ذات قيمة لصغار المصدريين في الوصول للأسواق. in-Providing meaningful increase in access possibilities for small suppliers.

اما فيما يتعلق بالدول الاقل نموا فقد قدمت كندا مزايا لكل من صادرات ليسوتو ومينمار وبنغلاديش للتمتع مزايا لصادراتها هائلا ولم يتم تقديم اي مزايا لدولة مثل بنجلاديش تعتمد في مواردها بشكل كبير على صادرات المنسوجات والملابس

٤- كذلك لوحظ عدم تديج اي مزايا للدول المنتجة للأطنان والأصواف والتي تمت الاتفاقية على اجراء التشاور مع دولها لأخذ مصالحها في الاعتبار عند تنفيذ الاتفاقية واكتشف كل من كندا والترويج بضممن بعض بنود المنتجات الضمنية في مرحلة الجمع الاولى

جميع الحدود الخاصة بالبند المطبقه على واردات المنسوجات والملابس: برامج اضافي لمعالجة المنح للشار اليها فيما سبق، عظم الدول الأعضاء بحد لتوسيع حدود القيود المفروضة من جانبها على بعض البند المفيدة من المنسوجات والملابس والتفق عليها مع دول اخرى ثنائيا في اطار MFA والتي غالبا ما تتخذ شكل محصص.

٢- تمديد عملية التعميل لهذه القيود في المواعيد المحددة لها في الاتفاقية لتوسيع بين الدول طالب الاتفاق الدول التي تضع قيودا على صادرات المنسوجات بتعديل تترات حساب القيود الموضوعية لتصبح ١٢ شهرا كما بدأ سريران اتفاقيات WTO (١٩٩٥/١/١) وافتراضا لمثلها لاحقة وذلك بتعديل توسيع القيود المفروضة على الوجه التالي:-

١- جعل المرحلة الاولى لتطبيق المنح في اتفاقيات WTO: تمديد هذه المرحلة الستة وثلاثين شهرا الاولى لدخول اتفاقية WTO حيز النفاذ في ١٩٩٥/١/١ (١٩٩٧/٢/٣١) وتقوم الدول - التي ترفض وبها restriction وفقا لاي اتفاق ثنائية سبق توقيعها في اطار MFA - بملاء هذه المرحلة بزيادة مستويات حد القيود (السيارة خلال الاثني عشر شهرا السابقة لدخول اتفاقية WTO حيز النفاذ) سنويا بما لا يقل ما ١٢ ١٢ من معدل النمو growth rate لتتفق عليه بالنسبة لهذه القيود في الاتفاقية. تتخذ مضافا اليه نسبة زيادة ١٦٪ (مادة ٢ فقرة ١٢) ويتم حساب نسبة زيادة في السنة الاولى من سنوات المرحلة ويتم تثبيتها خلال السنوات اللاحقة من سنوات هذه المرحلة وهكذا في المراحل التالية.

٢- خلال المرحلة الثانية لتطبيق المنح: وتطفي هذه المرحلة الفترة من الشهر السابع والثلاثين الى الشهر الرابع والخمسين من دخول اتفاقية WTO حيز النفاذ (اي من ١٩٩٨/١/١ الى ٢٠٠١/٢/٣١) وفي خلالها زيادة معدلات نمو مستويات القيود المطبقة في المرحلة الثانية سنويا بنسبة ٢٥٪

٣- خلال المرحلة الثالثة لتطبيق المنح: وفيها هذه المرحلة الفترة من الشهر الخامس والخمسين الى الشهر ١٢٠ من دخول اتفاقية WTO حيز النفاذ (اي من ٢٠٠٢/٢/١ الى ٢٠٠٤/٢/٣١) ويتم خلالها زيادة معدلات نمو مستويات القيود المطبقة في المرحلة الثانية سنويا بنسبة ٢٧٪

٤- ضمن الاتفاقية اي عضو من إزالة اي قيود - احتفظ بحق فرضها وفقا لاحكام المادة ٢ من الاتفاقية - على ان يتم ذلك في بداية كل سنة من سنوات الاتفاقية خلال المرحلة الانتقالية مع اخطار الدولة المصدرة و TMB مع هذا الاجراء خلال ثلاث اشهر على الاقل سابقة لإزالة القيود اخلال ٣٠ يوما فقط بالاتفاق مع العضو الخاضع للقيود مع السماح بمعاملة افضل لصادرات الموردين

للمنسوجات والملابس والدول الاقل نموا (١٢) في القيود المتضمنة في جدول التزامات الدول وفيما يخص السماح لبعض الدول بطرق قيود على استيراد المنسوجات والملابس الى جارات تازالتا لأسباب تتعلق بطرق عجز موارين مدفوعات (١٨) من اتفاقية جات ١٩٩٤) وبموجب يتم إلغاء هذه القيود بعد خمس سنوات موزان المنسوجات ومثالا حالة مصر التي سمح لها بضممن جدول تازالتا خطرا استيراد بنود المنسوجات حتى ١٩٩٨/١/١ وبنود الملابس حتى ٢٠٠١/٢/٣١ ورغم قيام مصر بالتنازل عن استخدام الاتفاقية (١٨) بنود ٣٠ يونيو ١٩٩٥ بعد تحقيق فائض في ميزان مدفوعاتها. الا انها حصلت على موافقة مصر على استمرار حظر المذكور - بشكل استثنائي- حتى التواريخ المحددة بجدول تازالتا

٢- عملية تحرير بنود المنسوجات والملابس: تشير الزايمه التي تمت في WTO لمحلية جمع بنود المنسوجات في المرحلتين الاولى (١٩٩٥ و ١٩٩٨) الى انه رغم التزام الدول بالنسبة للحد للمجموعه الاولى الا ان التنفيذ قد شابه العديد من التفرقات ومن ذلك - عدم الفواعه تمت على حساب نسبة المنح من حجم الزوارات عام ١٩٩٠ وليس من معظم الدول تستغل هذه القاعده لدمج بنود منخفضة القيمة الامر الذي جعل نسبة المنح محصورة على القيمة اقل بكثير من نسبتها محصورة على حجم

٣- رغم التزام الدول بقاعدة شمول البند المحمة للاربع مجموعات (فزل منسوجات منتجات نسجية. ملابس) الا ان معظم الدول قد عملت على زيادة نسبة المنح من بنود لفزل والمنسوجات على حساب بنود النسجية والملابس

موضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	عادل محمد خليل
موضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الصناعة : المنسوجات	رقم العدد :	١٥٤٠
صدر :	(مجلة) الأهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	١٩٩٨/٧/١٣

٥- يضاف لكل ما تقدم نزوع الاتحاد الأوروبي الى الاسراف فى اتخاذ الاجراءات المضادة للاغراق والمضادة للدعم ضد الدول المصدرة والتي بلغ عددها (خلال الفترة من ١٩٩٣ الى ١٩٩٦) ٢٢ إجراء فى قطاع المنسوجات وهذه الأمر الذى يعبر عن استمرار الاتجاهات الحمائية لدى الاتحاد الأوروبي بالنسبة للواردات من هذا القطاع خاصة مع ملاحظة أن بعض الاجراءات المضادة للاغراق المتخذة من قبل الاتحاد الأوروبي تمت ضد منتجات مقيد استيرادها بقيود كمية مما يمثل حماية مزبوجة.

٦- ومن ناحية أخرى ليربط اتجاه الولايات الى اجراء تعديلات فى قواعد المنشأ أدت الى صعوبة النفاذ لسوقها وإلى الميولتين نون استخدام الدول المصدرة إليها للمخصص المحددة لها وإلى عدم التوازن فى حقوق والتزامات الدول الأعضاء المعنوين

كما لجأت الولايات المتحدة الى اجراء تعديلات على عدد من الاجراءات الادارية المطبقة لديها ومنها أن التعديلات التي تم اجرائها فى قواعد المنشأ تم سرعانها على أساس تواريخ الاستيراد وليس التصدير مما عرض الشفقات التي كانت فى طريقها الى الولايات المتحدة بالفعل للعديد من المشاكل ضمانات bind requirements (بعد ادنى ٢٪ من قيمة الواردات السنوية لاي مستورد) على جميع مستوردي المنسوجات والملابس لمواجهة عمليات تعديل المنشأ عن طريق الشفقات العابرة لدول أخرى الأمر الذى زاد من العمل المكتئب وتكاليف الاستيراد بالنسبة للمستوردين، يضاف الى ذلك نظام VISA المطبق من جانب الولايات المتحدة حتى بالنسبة للبند المنسوجات والملابس التي تم ادمجها فى اتفاقيات الجات، الأمر الذى يتعارض مع مبدأ شروط الدولة الأولى بالرعاية MFN فى إطار الجات ومع بنود الملابس والمنسوجات فى هذه القيود كان لها تأثير على سهولة الوصول الى سوق الولايات المتحدة من جانب مصدري الملابس والمنسوجات.

خاتمة:

تتضمن هذه الدراسة الأحكام العامة المتعلقة بتحرير تجارة المنسوجات والملابس والواردة فى إطار اتفاقية المنسوجات والملابس ATC والتي تشمل اجراءات الدمج فى اتفاقية جات ١٩٩٤، او قواعد توسيع حدود القيود للفروضة على واردات هذه البند من جانب بعض الدول، ازالة القيود المسموح بها بسبب ظروف وجود خلل فى ميزان المفعوعات.

وتهدف كل هذه الاجراءات الى التوسع للترويجى فى تحرير تجارة المنسوجات والملابس واخضاعها للقواعد العامة المعمول بها فى اتفاقيات WTO ويحدث يتم الدمج الكامل لكافة بنود المنسوجات والملابس فى هذه الاتفاقيات بحلول عام ٢٠٠٥.

وعلى أن يتم فى بداية العام المذكور وقف العمل نهائياً باتفاقية المنسوجات والملابس ATC.. الا أن للرايعة التي تمت فى جهاز الرقابة على المنسوجات TMB ارجلتي التحرير الأولى والثانية تشير الى قصور شديد فى جوهري عمل:

التحرير المذكورة لهذا القطاع الهام على النحو الموضح تفصيلا فى القسم (ثالثاً) من منه للدراسة الأمر الذى يلقى بظلال كثيفة

على مدى استخدام الدول المتقدمة على السير قدما ويشكل

مؤثر فى خطوات تحصر هذا القطاع الهام و الحيوى

لدول النامية والأقل نمواً ، الأمر الذى قد يحتاج الى

وقفة جادة من جانب هذه الدول للتعبير عن

استيائها عند مناقشة موضوع تنفيذ اتفاقيات

النظمة فى المؤتمر الوزارى الثانى للمقبل وحث

الدول المتقدمة على الالتزام الجاد بالوفاء بشكل

إيجابى بالتزاماتها-التواضعة للغاية- للتصوم

عليها فى الاتفاقية. ■ ■

قطاع تجارة الخدمات

البنوك

الجات

ومصر

قطاع تجارة الخدمات : البنوك

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	رسالة ماجستير كفى الانوار الحضرء والحمراء (١ - ٤)	مجدى مهنا	العالم اليوم	٢٠٤٧	١٩٩٧/١/٢٢	١٠٧
٢	رسالة ماجستير كفى الانوار الحضرء والحمراء (٢ - ٤)	مجدى مهنا	العالم اليوم	٢٠٤٨	١٠/٢٣ / ١٩٩٧	١١١
٣	رسالة ماجستير كفى الانوار الحضرء والحمراء (٣ - ٤)	مجدى مهنا	العالم اليوم	٢٠٤٩	١٠/٢٥ / ١٩٩٧	١١٤
٤	رسالة ماجستير كفى الانوار الحضرء والحمراء (٣ - ٤)	مجدى مهنا	العالم اليوم	٢٠٥٠	١٠/٢٦ / ١٩٩٧	١١٧
٥	دمج البنوك ليس عصا سحرية لمواجهة الجات	اسامة سليمان	العالم اليوم	٢٠٧٧	١١/٢٦ / ١٩٩٧	١١٩

المجلد : ٢٠٤٧	اسم كاتب المقال :	المجلد : ٢٠٤٧	المجلد : ٢٠٤٧
١٩٩٧/١٠/٢٢	رقم العدد :	١٩٩٧/١٠/٢٢	١٩٩٧/١٠/٢٢
	تاريخ الصدور :		
		العالم اليوم	الموضوع الرئيسى :
		ومصر : قطاع تجارة الخدمات: البنوك	الموضوع الفرعى :
			المصدر :

الحلقة الأولى (٩١)

رسالة ماجستير تضى الأنوار الخضراء، والحمراء.

من أكاديمية السادات للعلوم الادارية حصلت الباحثة زينب الجواندى على درجة «الماجستير» وتناولت الرسالة اثر اتفاقيات الجات على الجهاز المصرفى المصرى.. بالتطبيق على بنوك قطاع الاعمال العام. وقسمت الرسالة إلى 4 أبواب وقعت فى 450 صفحة تناول الباب الأول الاسس والقواعد العامة للجات ونشأة الجات وتطورها. والمجالات المتعلقة بها مثل السلع والخدمات المالية والملكية الفكرية والتشريعات الاستثمارية وتناول الباب الثانى الالتزامات وتجارة الخدمات المصرفية والباب الثالث الدور الاقتصادى للبنوك فى ضوء اتفاقية الجات وتناول نشأة وتطور الجهاز المصرفى المصرى ودوره فى تحرير الاقتصاد القومى.. مثل دور البنوك فى الخصخصة وفى تنشيط سوق المال وفى تنمية الاستثمار. وكذلك الاثار الايجابية والسلبية للجات على البنوك المصرية وتناول الباب الرابع والاخير.. دراسة تطبيقية لاثار الجات على البنك الاهلى المصرى.

الجات تضع بنوك مصر فى

مشرق الطرقة

عرض وتلخيص
مجدى مهنا

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	مجدي مهنا
الموضوع الفرعي :	ومصر : قطاع تجارة الخدمات البنوك	رقم العدد :	٢٠٤٧
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/١٠/٢٢

أعمال

❑ دخول
للمنافسة الأجنبية
في السوق
المحلي يكفل
تحسين الخدمات
وجذب
للمستثمرين
الخليين
والأجانب.

❑ ستزيد
الفرص المتاحة
أمام الصادرات
للمصرية من
الخدمات
وخصوصاً من
القطاعات التي
بلغت مرحلة
القفرة على
للمنافسة مثل
فروع البنوك
المصرية في
بعض دول
أوروبا وأمريكا.

❑ أصبحت
مصر الآن سطح
انطلاق كبير من
صناعات
الاستثمار
العالمية
التي تسعى
للتواجد في
سوق المال
المصرية

❑ وجود
البنوك الأجنبية
وفروعها لا يؤثر
على سعر الفائدة
في مصر.

أدرايا المتوقعة

- دعم التواجد المالي المصري في الخارج
- إقامة فروع للمؤسسات المالية المصرية في العالم
- نقل التكنولوجيا المصرفية الحديثة إلى مصر
- إدخال خدمات جديدة يحتاجها الزبائن

الخسائر المحتملة

- البنوك تخسر جزءاً من حصتها في الأسواق المحلية
- البنوك الأجنبية تستقطب مدخرات المصريين العاملين بالخارج
- الجهاز المصرفي المصري يتأثر بهزات الأسواق الدولية
- الجنيه المصري يتخفف أمام العملات الأجنبية
- عجز ميزان المدفوعات.. يتزايد

• إتاحة فرصة التواجد الفعال للبنوك المصرية في السوق الدولية على اعتقاد أن العديد من الخدمات المصرفية لا يمكن تقديمها في الأسواق الخارجية إلا إذا أمكن إنشاء فروع لها للبنوك المصرية بالخارج لإنتاج وتسويق تلك الخدمات.

• نقل التكنولوجيا المصرفية المستحقة إلى مصر، أولاً بأول.. بما يمكنها من متابعة التطورات المالية في هذا المجال. كما تنمو المنافسة في الخدمات المصرفية على مجموعة من الأسباب لإدارة أصول وخصوم المؤسسات المالية. وقد تؤثر في الأسعار والتقلبات أو نوعية هذه الخدمات في الأسواق المختلفة.

كما أن هناك مزايا أخرى من إشغال خدمات جديدة أو تحسين الخدمات الموجودة مما يؤدي في النهاية إلى إرضاء مطالب عملاء البنك.

• دخول المنافسة الأجنبية إلى السوق المحلي.. وبالتالي تصبح حركة هذا السوق خاضعة للتفاعل الحر بين العرض والطلب على الخدمات المالية وسوف يؤدي هذا إلى تجديد السعر التنافسي لهذه الخدمات بما يكفل جذب المستثمرين المحليين والأجانب.

وهذا بالطبع أفضل من التدخل الحكومي في هذه السوق وتأثيره المباشر أو غير المباشر على الأسعار غير الحقيقية في كثير من الأحيان.

خلصت البياض إلى أهمية الجات بالنسبة لقطاع المصرفي المصري وقدره البنوك المصرية على الدخول في عصر الجات وعلى المنافسة وعلى تطوير نفسها والرسالة تدل الأولى في هذا المجال.

تكونت لجنة المناقشة من الدكتور حمدي عبد العظيم عميد أكاديمية السادات فرع خطط والدكتور ممدوح أبو النصر رئيس قسم الرياضة والأحشاء بكلية التجارة جامعة عين شمس والدكتور ماهر الصراف عميد المعهد القومي للإدارة العليا.

يمكن تلخيص الآثار في الأجل القصير في النقاط التالية :

• أن مصر يمكنها الاستفادة من مبدأ المعاملة بالمثل والحصول على تيسيرات من الدول الأعضاء في اتفاقية الجات في قطاع البنوك كما يمكنها الاستفادة مما يترتب على تحرير الخدمات المالية من آثار إيجابية عديدة، منها على سبيل المثال:

• إن إقرار اتفاق الجات الخاص بالخدمات المالية والذي تضمن أهم التمييز في المعاملة بين الدول الأعضاء.. وإقامة التعامل متعدد الأطراف على أساس مبدأ معاملة الدولة الأولى بالرعاية.. مع التركيز على ضرورة إلغاء جميع القيود أمام تركات المؤسسات المالية والرأسمالية.. سوف يؤدي إلى المساعدة في تنمية التواجد المالي المصري في الخارج.. وذلك لأنه سيصبح بإمكان المؤسسات المالية المصرية إقامة فروع لها في الأسواق المالية الأوروبية أو في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية.

الموضوع الرئيسى :	المجالات :	اسم كاتب المقال :	مجدى مهنا
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع تجارة الخدمات : البنوك	رقم العدد :	٢٠٤٧
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/١٠/٢٢

وهذه القروض تركزت نشاطها على الانشطة السريعة والتجارية الاستهلاكية ولا تسه إلى الاستثمارات في الأنشطة الانتاجية كما أن دورها في توفير فرص عمل جديدة محدودة للغاية حيث تعتمد على العمالة الأجنبية بصورة أساسية وبالتالي لا توفر قيمة مضافة للدخل القومى. كما أن فروع البنوك الأجنبية تقترض بمعاملات الحرة من البنوك الوطنية وهذه القروض مسجوعة من الودائع بالعملة الأجنبية وبالتالي فهي تجمع الفوائد وتأخذ موارد بسعر فائدة منخفض مقارنة بالفائدة المرتفعة إذا حصلت على هذه الموارد من الخارج وتضطر البنوك الوطنية إلى اقتراضها بهذا الأسلوب نتيجة لسيولة الكبيرة المتوفرة لها وقلة فرص التشغيل. وأخر الآثار السلبية أن أغلب مدفوعات المصريين في الخارج تحول إلى البنوك الأجنبية وفي نفس الوقت فإن لمخضري أرباح تلك البنوك يحول للخارج مما يتسبب في عجز ميزان المدفوعات وانخفاض قيمة العملة أمام العملات الأجنبية.

أن تحرير الخدمات المالية يعتبر ذا أهمية كبيرة لنمو اقتصاديات الدول النامية حيث سيساهم إلى حد كبير في دفع الاستثمارات المطلوبة لتحويل المشروعات التي تحتاجها تلك البنوك.

الآثار السلبية المحتملة

فيما يتعلق بالآثار السلبية نجد أن مصر قد تتعرض لخسائر قوية في مجال الخدمات المصرفية ومع احتمال ظهور عجز الوحدات المصرفية المصرية في إطار عمليات الانفتاح والتحرير التي ستبدأ في نطاق الخدمات المالية والودائع التي تمتلكها المالية والمصرفية العملاقة في الأسواق الخارجية.

كما أن مصر ستكون عرضة لخسائر كبيرة في حصتها في الأسواق المالية الدولية عند قيام الشركات المصرفية والمالية الدولية بإنشاء فروع لها أو شركات تابعة في الأسواق المصرية.

كما أن وجود فروع البنوك الأجنبية أو شركاتها التابعة في الأسواق المالية للدول النامية ومن ضمنها مصر والقيام بأعمالها في ظل التنمية من القود المالية والادارية قد يكون له أثر سلبي على السياسات النقدية والائتمانية التي تنتهجها السلطات النقدية المصرية واستقطاب البنوك الأجنبية لجزء مهم من مدفوعات المصريين العاملين بالخارج مما قد يجرم الخزانة المصرية من مصدر أساسي لسد العجز في ميزان المدفوعات ويزيد بالتالي من نسبة التضخم.

كذلك فإن الجهاز المصرفي المصري سيكون عرضة مستقلاً للتأثير بتدابير في الأسواق الدولية خلال الأزمات الأخيرة من عمليات التكال والائتماء والائتماء حيث ظهرت وحدات مصرفية ومالية عملاقة تتحدى أرقام الميزانية المصمومة الواحدة منها أكثر من عشرة أمثال مجموع الميزانية المصمومة للبنوك التجارية المصرية وفي مقابل هذا نجد أن البنوك المصرية صغيرة الحجم ولم يرد في قائمة أكبر 500 بنك في العالم سوى بنك واحد هو البنك الأهلي المصري وقد جاء ترتيبه رقم 346 ذلك في عام 1995.

وتقول السلطة في رسالتها "دو ما سوف يضغط مستقبلاً من قدرة المصارف المصرية على تقديم خدمات متكاملة على المستويين الاستثماري والمالي وأيضاً من قدرتها على التجميع والاستيعاب التقنيات الحديثة والمعقدة وتحمل الأزمات المصرفية أو تقلبات الأسواق وأيضاً من قدرتها التنافسية في الأسواق يشهد فيها كل يوم حجم وحدة المنافسة خاصة بعد دخول المؤسسات المالية والاستثمارية. كما أن سياسات فروع البنوك الأجنبية يتم توجيهها من قبل المراكز الرئيسية في الخارج وهي تعتمد على تجميع أموال المودعين واستثمارها خارج مصر والمضاربة بها في البورصات المالية مما يمثل خطورة بالغة.

• تشجيع البنوك المصرية الوطنية على تحسين خدماتها المصرفية في ظل اعتبارات المنافسة مع الفروع الأجنبية حيث إن فروع البنوك على إنشاء البنوك الأجنبية قد يؤدي إلى عدم الشعور بأهمية التحديث والرغبة فيه كنتيجة لانخفاض مستوى المنافسة، ومن ثم ضعف كفاءة المؤسسات في القطاع المالي للدولة.

• ومن المزايا التي يمكن إصر أيضاً أن تحصل عليها زيادة الفرص للتنافس أمام الصادرات المصرية من الخدمات وبخاصة من القطاعات التي بلغت مرحلة من النضج على المنافسة مثل فروع البنوك المصرية في بعض دول أوروبا الغربية ودول المجموعة الأوروبية وسويسرا والولايات المتحدة.

• مناقشة البنوك الأجنبية تؤدي إلى تحسين كبير في مستوى الخدمة المصرفية دون تعرض البنوك الوطنية للخسارة، ولعل خبرة البنوك المصرية في فترة ما بعد الانفتاح خير دليل على ذلك فعلى الرغم من السماح بإنشاء البنوك المشتركة وفروع البنوك الأجنبية في مصر مازالت السيطرة الأكبر لبنوك القطاع العام الأربعة بعد عشرين سنة من بداية الانفتاح على الرغم من مواجهتها لمنافسة حثيثة من البنوك الأجنبية.

• إن البنوك المحلية ذات ثقل كبير في السوق المصرية وقادرة على المنافسة وهي تستحوذ بالفعل على أغلب الودائع وعمليات الأراض والغصم. فإذائع لدى البنوك الأجنبية لاتجاوز 4.01٪ من الودائع لدى البنوك المحلية. كما أن عمليات الأراض والخصم في البنوك الأجنبية لاتجاوز 17.56٪ من فطيراتها في البنوك المحلية. إن البنك المركزي المصري يشتمل بخبرات رقابية عالية ويرافق ويتابع نشاط البنوك الأجنبية وفروعها العاملة في مصر ولايسمح بفتح تجاوزات تضر بالائتماء الوطني بصورة عامة أو تهدد البنوك المحلية بصورة خاصة.

• إن مصر أصبحت الآن محط انظار كثير من صناع الاستثمار العالمية التي تسعى لتولاد في سوق المال المصرية التي بدأت في الانفتاح بشكل كبير في الآونة الأخيرة. إلى جانب أن العمل المصرفي أصبحت بالفعل من الناحية العملية عملة حرة وتعامل بها البنوك الأجنبية.

• إن تزايد البنوك الأجنبية وفروعها يمثل إضافة لسهولة السوق ولا توجد أية تأثيرات سلبية في سعر الفائدة. لأن سعر الفائدة يتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب. ووفقاً لدى السيولة لدى البنوك وقدرتها على توظيفها إلى جانب سياسات البنك المركزي في إدارة السيولة بالبنوك وأقرار سعر الخصم.

• أثاره الفرصة أمام البنوك المصرية لممارسة أنشطة وخدمات مصرفية جديدة لم تكن تزاوها من قبل مثل العمليات الاستثمارية بما في ذلك المقايضات. وخدمات التمويل التجاري سداد وتحصيل الأموال بما في ذلك الطوائف المالية والنائبة والخدمات المالية للمعاونة والوسيلة والاستشارة.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	مجدى مهنى
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع تجارة الخدمات : البنوك	رقم العدد :	٢٠٤٧
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/١٠/٢٢

الآثار فى الأجل الطويل

منهك بعض الآثار المتوقعة حدوثها فى الأجل طويل فى الدول النامية ويمكن بيانها كما يلي: تتميز البنوك الأجنبية بقدرتها على المنافسة بفضل ما تتمتع به من خبرة كبيرة وتعدد فى مجالات العمل وهو ما تقتصر إليه معظم البنوك المحلية نظرا لانخفاض رؤوس أموالها ومحدودية أحجامها وتوافر خدماتها وعليه فإن الوضع التنافسى فى المدى الطويل لن يكون لصالح البنوك المحلية مالم يتم الدخول فى جولات مفاوضات متعددة الأطراف حول الالتزامات للصدقة فى المستقبل من أجل مزيد من تحرير التجارة الدولية فى الخدمات بما فيها الخدمات المالية.

وإذا كانت بعض الآراء تشير إلى أن البنوك المحلية تتمتع عادة بميزة نسبية مهمة سواء من حيث مصروف السوق أو احتياجات المستهلكين وكذلك بقدرتها على تشغيل صالة رخيصة مما يساعدها على المنافسة بصورة قوية إلا أن قياس درجة فتح مصر وجهازها المصرفى بميزة نسبية فى مجال التجارة فى الخدمات المصرفية يستدعى دراسة بعض العوامل ذات الأثر الواضح فى زيادة القدرة التنافسية منها:

١- العمالة الماهرة والمؤهلة -دراس المال البشرى.

٢- توافر المصداق الرأسمالية المكتملة والتي تساعد على أداء الخدمة بالمستوى المطلوب.

٣- المدة المالية ومدى تحقيق معدل كفاية رأس المال.

٤- القدرات الادارية للإدارة المصرفية وأسلوب إدارة الأصول والخصوم والمشتقات الجديدة.

٥- البيئة المصرفية الداخلية من حيث القوانين واللوائح الادارية.

٦- حجم السوق المالى المحلى.

٧- طبيعة وأهداف السياسة النقدية وأثرها على سوق النقد.

٨- مركز البنوك المحلية بين البنوك العالمية فى ضوء المعايير الدولية المعروفة.

٩- حالة الدولة من حيث الائتمانية أو المديونية.

١٠- متوسط دخل الفرد

ويتسم متوسط نصيب الفرد المصرى من التلج القومى بالانخفاض.. فقد بلغ فى عام ١٩٩٠ نحو 600 دولار مقابل نحو 19590 دولارا للفرد فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى نفس العام وقد بلغ متوسط دخل الفرد المصرى فى عام 1994 نحو 765 دولارا.

وتنتهى الباحثة فى هذا البحث إلى أنه مازال أمام مصر الكثير من الجهد المنظم لزيادة كفاءة المصارف وزيادة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد المصرى.

الجدير بالذكر أن اتفاقية الجات فى الخدمات اتحت لكل دولة نامية الحق فى تحديد التزاماتها بشأن القطاعات الخدمية التي تقبل أن يعمل بها الموردون الأجانب وفيما يخص البنوك تؤكد التزامات مصر تجاه الجات أن للبنك المركزى المصرى الحق فى تحديد السعة المصرفية المحلية التي تسمح بقبول طلب الترخيص لبنك أجنبي فى العمل بالسوق المحلية من عدمه.

وكذلك أن يلتزم أى بنك من البنوك الراغبة فى العمل بمصر بجمع ما يضعه البنك المركزى من قواعد لتنظيم أوضاع الجهاز المصرفى .. وذلك بما يكفل توفير الحماية المناسبة للبنوك المصرية فى منافسة عادلة مع المصارف الأجنبية فى العمل بالبلاد مما يؤدى بالطبع إلى منح البنك المركزى القدرة فى التحكم فى الآثار الناجمة عن ذلك على المدى الطويل.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	مجدى مهنا
الموضوع الفرعى :	ومصر: قطاع تجارة الخدمات: البنوك	رقم العدد :	٢٠٤٨
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/١٠/٢٣

رسالة ماجستير تضى: الانوار الخضراء والحمر (4-2)

في الحلقة الاولى من رسالة الماجستير للباحثة زينب الجوادى تناولنا الآثار السلبية والإيجابية للجات على البنوك

في هذه الحلقة نتناول القدرة التنافسية للجهاز المصرفى فى ظل الجات مثل حالات الاندماج بين البنوك ودور
مرفق الشامل وتطبيق معيار بازل فى مصر والتأثير التمولى وطاقات الائتمان والقيام بأعمال الميكنة الشاملة وتقديم
مفكار العمل: والأرشيف الإلكتروني.

القدرة التنافسية للبنوك

فى ظل الجات

تحديات ومخاطر جديدة على

البنوك المصرية

• تستعد البنوك
المصرية لتقديم
خدمات التاجر
التمويل بعد أن
صدت التشريعات
المنظمة له.

• ساهمت
البنوك فى تطوير
سوق المال فى مصر
ونشاء الشركات
العاملة فى الأوراق
المالية وغير ذلك.

• أسس بنك
مصر مجموعة
شركاته فى جميع
المجالات
الاقتصادية فى
الفرز والتمويل
وتصدير القطن
والطيران والسفن
والإنتاج السينمائي
والأمن.

• اتجهت بعض
البنوك المصرية إلى
توسيع شبكة
فروعها بالداخل
والخارج وغزو
أسواق إفريقيا
وتطبيق نظام البنك
المتكامل.

□ عرض وتحقيق : مجدى مهنا

الموضوع الرئيسي :	المجالات :	اسم كاتب المقال :	مجلد مدني
الموضوع الفرعي :	ومصر : قطاع تجارة الخدمات : البنوك	رقم العدد :	٢٠٤٨
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/١٠/٢٣

جسه ببرنامج الإصلاح الاقتصادي ليوقع عهده التحدى على جميع المبادرات الاقتصادية وضعت المرحلة الأولى منه لتحديد الجهاز المصرفي واختياره لحدود التعامل والى الحركة للإقتصاد مصرى حيث تم تحرير سعرى الفاتحة والصرف كما شهد قانون البنوك والاتصان العديد من التحولات التي تمكن البنوك المصرية من مواجهة التحديات العالمية والتعامل مع الاتفاقيات الدولية مثل رفع الحد الأدنى لرؤوس أموال البنوك وزيادة كفاية رؤوس أموالها بحيث لا تقل عن 78 من حجم الأصول الخطرة تمثيلا مع معايير لجنة بازل هذا فضلا عن السماح للبنوك الأجنبية العاملة في مصر بالتعامل بالبنوك المصرية.

ومن ناحية أخرى جاء قانون رأس المال ليضبط مجالات جديدة أمام البنوك لتتخطط بغير قيد في تنشيط أسواق رأس المال والسكان لها بإقامة صناديق الاستثمار وكما من نتيجة ذلك ازدياد حدة المنافسة بين البنوك الأمر الذي يفرض عليها إعادة ترتيب أوراقها وإعادة صياغة استراتيجياتها والتي لنصب أهم محاورها على:

توسيع شبكة فروعها بالداخل والخارج وغزو أسواق مصرفية جديدة في أفريقيا مثل جنوب أفريقيا والقيام بخدمات ودون لفتح فروع داخل أمريكا وغاز.

شهدت الساحة المصرفية المصرية تجربة جديدة تطبيق نظام البنك الفنتل الأمر الذي يعد تطوراً جديداً لتقديم الخدمة عن طريق اتصالات البنك التي أصبحت في مقر عمله وليس المكس.

ويضم هذا المشروع اصحاب الحرف والأعمال الصغيرة والمتوسطة والصناعات والمناطق العشوائية والنطاق الصناعية مثل العاشر من رمضان.

أولاً: الاندماجات في مصر: شهد الجهاز المصرفي المصري حائلي اندماج خلال الفترة من 1993-1991.

الأولى كانت اندماج 19 بنكاً من البنوك الوطنية في المحافظات المصرية في البنك الوطني للتنمية والذي كان يساهم بنسبة 50٪ من رأس المال وأصبحت البنوك في المحافظات فروعاً للمركز الرئيسي في القاهرة وذلك بتوجيهات من مجلس الوزراء في عام 1991.

لأشأن أول تجسرية يمكن وصفها لتطبيق وثائق البنك الشامل كانت موابكة لتأسيس بنك مصر عام 1920 إذ قام بنك مصر - لئلا يسي مجموعة شركات في جميع المصارف المصرية بشخصين من البنوك المركزية المصرية بهدف خلق كيانات مصرفية قوية.

ثانياً: المصرف الشامل في مصر: كما تطورت للتجربة في البنك الأهلي المصري حيث أنشأ في بداية التسعينات إدارة أمارة الاستثمار لتقوم بالأعمال من وظائف المصرفية الشاملة ابتداء من تأسيس الشركات في بدايتها ولحين انضمام جميعه عسوميه وطرح البنوك الائتمانيات العامة وكذلك القيام بأعمال الوكالة عن العملاء سواء في الشراء أو البيع والعقارات والمقاولات وتخصيص المستطقات ودفع المطالبات.

ومع بداية التسعينات بكتنا لقلول أن العديد من البنوك المصرية أصبحت تقوم بخدمات من وظائف البنوك للشاملة يختلف عددها حسب كل بنك ومن أهم صوره تنافس العديد من البنوك المصرية على عمليات طرق احتياجات شركات قطاع الأعمال العام التي يجري توسيع قاعدة الملكية فيها وكذا عمليات ترويج القروض لبعض العملاء بالإضافة إلى قيام البنوك بتأسيس العديد من الشركات كاتني تعمل في مجالات المسيرة ورأس المال التجاري والتأمين المصرفية وصناديق الاستثمار.

وأوجدت سياسة التجمد الاقتصادي فكرة جديدة للعمل المصرفي يركز على توجه البنوك المصرية نحو القيام بخدمات أكثر تقدماً وأكثر فاعلية لتحقيق الانطلاقة الاقتصادية وذلك من خلال دعم ركائز حركة الإصلاح الاقتصادي عن طريق السامعة في تطوير سوق المال في مصر وإنشاء الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية فضلاً عن استحداث أدوات لتأمينات جديدة مثل المصكوك والسندات القابلة للتحويل إلى أسهم.

كذلك تفرض التشريعات الجديدة على البنوك المصرية تحمل مخاطر الأنشطة المصرفية عالية المخاطر مثل أنشطة إدارة الفجوة بين سعر الفائدة على الودائع وسعر الفائدة على القروض في ظل المنافسة بين البنوك فضلاً عن ضرورة تحول البنوك التي منح القروض طويلة الأجل والتي يمكن توجيهها لتمويل مشروعات التنمية المرتبطة بقطاعات الزراعة والسياحة والعقارات والصناعة والتي تلجأ إلى استصدار السجلات وسد التفرقة الفنية في ميكل الودائع المصرية وتخصيص دورها لفتح عملية الخصخصة في الاقتصاد المصري وهو التوجه الذي بدأت البنوك المصرية في اتباعه بالفعل حيث تقوم البنوك المصرية حالياً ببدء كبير في دعم القطاع الخاص من خلال تمويل وإعداد دراسات الجدوى والقيام بالترويج للأسهم وشوول شرائها وهي بذلك تكتسب خبرات واسعة لتتوسع وظيفتها من مجرد بنك تجاري إلى بنك استثمار.

كذلك بدأت البنوك المصرية في القيام بخدمات الجود التفاضل منها في مجال تشجيع سوق المال عن طريق إنشاء الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية مثل شركات المسيرة والمقاصة وإنشاء صناديق الاستثمار والقيام بتدوير مباديق الأوراق المالية والسامعة في تحسين مفاك الاستثمار بأبعاده دراسات الجدوى للشروعات.

ثالثاً: لتطبيق معيار بازل في مصر: ويتلخص لبنوك مصر التي طبقت معيار بازل فقد كانت الصورة كالآتي:

أ- بنوك قطاع الأعمال العام التجاري.

صلحت بنوك القطاع العام التجارية مدلاً مقبولاً لتكافئ رأس المال أمكنها التدرج من الوصول في الوقت الحالي إلى ما يفوق الالتزام الكامل وذلك مع ملاحظة أن نسبة مكونات رأس المال الأسلس لدى هذه البنوك قد سالت الحد الأدنى المقرر وهو 4٪ بل تعدت أيضاً نسبة 8٪.

(ب) بنوك التنمية الوطنية بالمحافظات: كانت بنوك التنمية الوطنية بالمحافظات تتسم بخسالة رؤوس أموالها إلى حد كبير، فقد كان رأس المال المتداول لكل منها لا يتجاوز 4 ملايين جنيه، وهو ما يكفي لسداد نفقات الإنشاء والتأسيس لمدن يتبقى بعد ذلك ما يسمح بالقيام بالودر والتشوي وقد تم دمج تلك البنوك بقرار من مجلس الوزراء في عام 1991 في البنك الوطني للتنمية وأصبحت البنوك في المحافظات فروعاً للمركز الرئيسي في القاهرة.

(ج) البنوك المشتركة وبألى البنوك التجارية الخاصة: تباشرت حجم أعمال البنوك المشتركة والتجارية بشكل مطوط. ونجد أن كل تلك البنوك بلغ 12 بمصر لتكافئ رأس المال بقر 13.4٪.

أي ما يعادل الحد الأدنى المطلوب مرة ونصف مرة.

(د) بنوك الاستثمار والأعمال: تضم بنوك الاستثمار والأعمال في مصر بالارتفاع النسبي أدروس أموالها ويبلغ معدل كفاية رأس المال بها 13.4٪.

رابعاً: المتاجر الشوبلي في مصر: صدر القانون رقم 95 لسنة 1995 في يونيو 1995 والخاص بالتأجير التجاري، والذي يمل في توفير التمويل للأزاد للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم، وقد أجاز القانون للبنوك من أدولة نشاط التأجير التجاري بتمويل به للرجوع إلى البنك المركزي.

ويقوم البنك الأهلي حالياً بتأسيس شركتين تعملان في مجال التأجير التجاري - إحداهما - المتاجرين مع مؤسسة التمويل الدولية IFC ومجموعة أوفيس اليابانية - وهي أكبر شركة في العالم تعمل في هذا المجال والثاني بالتعاون مع بنك كومونز الألماني ومجموعة من رجال الأعمال في القطاع الخاص المصري والأجنبي.

الموضوع الرئيسي :	الاجتات	اسم كاتب المقال :	مجدي مهنا
الموضوع الفرعي :	ومصر: قطاع تجارة الخدمات: البنوك	رقم العدد :	٢٠٤٨
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/١٠/٢٣

هذا النظام مطبق في معظم دول العالم ويستخدم في 75٪ من حجم الشيكات التي تصدر في العالم غير أنه لم يخل مصر بعد . وقد أعلن مسؤولاً أن البنك المركزي وبعض البنوك الكبرى تدرس حالياً إدخال هذا النظام واستخدامه في غرفة المقاصة الرئيسية بالبنك المركزي.

حادى عشر. نظام التحويلات الالكترونية . وتم التحويلات الالكترونية للارصدة النقدية عن طريق شبكة وهي شبكة اتصالات دولية SWIFT يشترك بها حوالى 115 دولة على مستوى العالم تستخدم في العديد من المجالات مثل تمويل الاموال عبر الحدود بسرعة وبكفاءة كما تقدم عمليات التبادل الالكترونى للبيانات وما يذكر أن هناك حوالى 35 بنكاً من البنوك المصرية اشتركت في هيئة السويبيت الدولية .. ومن بينها بنوك قطاع الأعمال الصام الأريصة .. وذلك في إطار المصوح على مواكبة ثورة الاتصالات المالية على مستوى العالم.

وبدأت بعض البنوك تأخذ في فلسفة التخصص على أساس العملاء مثل التسليم فرع خدم فئة معينة من العملاء بتقديم خدمات متميزة لهم بحيث يكون هذا الفرع على أعلى درجة من التقنية سواء في إدارته أو تقديم الخدمات المتميزة. كما يمكن تقديم هذه الخدمة باستخدام نظام HAME أو الصيغة الملتزمة والتي BANKING يمكن العميل من الاتصال بالحاسب الآلى بالبنك من مقر عمله أو منزله للاستفسار عن جميع حساباته وحركة تعاملاته المالية والإطلاع على وثائقه وأسعار العملات الأجنبية والمقادير في سريته تامة كما يقدم لهم أحدث المطومات في الأوعية الإخبارية المتاحة في السوق الوطنية. وبما يمكن العميل من اختيار نسب استثمار لأمواله سواء بالعمله المحلية أو الأجنبية كما يقدم هذا النظام أيضاً ما يسمى «بنك المعلومات» الذى يتضمن فهارس كاملة للمتجهين ومتجائهم وضاربيهم وأرقام التليفون والفاكس الخاص بهم في العديد من الدول وكذلك مرضى المواصلات الدقيقة للمنتجات ويضم هذا النظام بصرية كاملة ولا يتطلب سوى حيزاً من العميل للكمبيوتر وخط تليفون للمشاركة في هذا النظام وقد تم إحلال تلك الخدمة في كل من البنك الاهلى المصرى وبنك مصر .

تتبع البنوك المصرية إلى تصميم أجهزة الحاسبات الآلية للقيام بالعمليات للمعامل بمصايف أنفسهم ضد تقلبات أسعار الفائدة. سواء كان اتجاهها صعوداً أو هبوطاً

■ سادساً: استحداث أدوات مالية جديدة
أدخل عدد من البنوك المصرية خدمة العقود الآجلة وهي خدمة لم تكن موجودة في البنوك المصرية من قبل ويتم تقديمها بجميع أنواعها مثل:
العقد الآجلة الخاصة بالعملات . وكفى في أبسط صورها عقد اتفاق بين طرفين على استئجار عملة بأخرى على أساس سعر صرف يحدد الآن عند توقيع العقد، على أن يتم التبادل الفعلى بالعملات في المستقبل.

العقد الآجلة الخاصة بسعر الفائدة .. ويسمح هذا النوع من الاتفاقيات للمعامل بمصايف أنفسهم ضد تقلبات أسعار الفائدة. سواء كان اتجاهها صعوداً أو هبوطاً

■ سابعاً: القيام بأعمال الليكئة الشاملة
تتجه البنوك المصرية إلى تصميم أجهزة الحاسبات الآلية للقيام بالعمليات للمعامل بمصايف أنفسهم ضد تقلبات أسعار الفائدة. سواء كان اتجاهها صعوداً أو هبوطاً

■ ثامناً: تقديم خدمة كبير العملاء

ويتم ذلك من خلال إنشاء فروع متخصصة لتلك الشريحة من العملاء وعادة ما تتولد بالخدمات السكنية لحدوث الدخول المرتفعة وتستخدم العمليات المصرفية في تلك الفروع إلى احتفاظ العميل برصيد متوسط الحجم بحسابه يتم على أساسه تقديم خدمات الاستثمارات المالية وخدمة السئوى والخدمات الاستثمارية في محافظ القروض الخاصة بالعملات وخدمات الوساطة مقابل رسوم محددة.

كذلك تستخدم بعض البنوك المصرية لتقديم خدمات التأجير التوئلى بعد أن صدرت التشريعات المنظمة له لتقديم تلك الخدمة والتي تقضى بشراء البنك لبعض الأصول من المصانع والآلات ثم يقسوم بتأجيرها لأصحاب المشروعات خلال فترة معينة ويأجر ممدد مما يخضع من قيمة تكلفة المشروع ويعمل على استثماره في نفس الوقت.ويذكر بعد هذا النشاط مجالاً ممتازاً في الظروف الحالية لتوفير الأموال في البنوك التجارية وبدأت بعض الجهات بالفعل في تطبيق نشاط التأجير في صور مصممة مثل شركة المقاولون العرب في صورة إدارة لتأجير المعدات وبعض الفنادق المصرية «تأجير الخدمة الفندقية» وبعض المصانع الكبيرة مثل مصنع الفولاذ، وبعض مصانع القطن وشركة زيروكس ومصر للكيوان.

■ خامساً: طلائف الائتمان في مصر
تتميز بطائفة الائتمان لدى مصر برئاسج الإصلاح الاقتصادي وبادرن البنوك المصرية بإدخال هذا النشاط ضمن قائمة خدماتها مثل بنك مصر والبنك الاهلى .. وبنك الاسكندرية بصدد تقديم تلك الخدمة

الموضوع الرئيسى :	المجالات :	اسم كاتب المقال :	مجدى منها :
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع تجارة الخدمات : البنوك	رقم العدد :	٢٠٤٩
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/١٠/٢٥

المحققين الأولى والثانية من عرض رسالة الماجستير للباحثة زينب الجوادى ناقشنا الآثار السلبية والايجابية للجات على الجهاز المصرفى
سرى.. وقدرة البنوك المصرية على المنافسة فى ظل الجات.
هذه الحلقة نتناول دور البنوك فى عملية الخصخصة.. كيف بدأت.. ومفهوم الخصخصة.. وأهدافها.. وطرق الخصخصة ودور البنوك
عملية التقييم والتسويق والترويج وتقديم خدمات المشورة الفنية.

رسالة ماجستير تضى، الأنوار الخضراء، والحمراء، «3-4»

دور البنوك فى الخصخصة

تخصيص 6800 شركة قطاع عام

أقوال

على مستوى العالم

الخصخصة
عبارة عن
التعاقد أو بيع
خدمات أو
مؤسسات
تسيطر عليها
أو تمتلكها
الدولة إلى
أطراف من
القطاع
الخاص.

هذا

نيقولاى
أرديتوبارلينا
للخصخصة
وهو مدير
المركز المالى
للتنو
الاقتصادى.

الخصخصة
هى مبادرات
تهدف لتفض
القطاع العام
سواء فى
صورة الملكية
أو الإنارية
هذا هو تعريف
د. بادواشيا
نائب مدير
البنك المركزى
الاطالى.
اهم اهداف
الخصخصة
كفاءة اداء
الاقتصاد
القومى
وتخفيض
المعب على
الوازنة العامة
للدولة وزيادة
دخل الحكومة
من عملية
البيع
وتشجيع
الأفراد على
امتلاك وحدات
الانتاج.

موضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	مجدى مهنا
موضوع الفرعى :	ومصر : قطاع تجارة الخدمات : البنوك	رقم العدد :	٢٠٤٩
مسند :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/١٠/٢٥

8- تطوير دور الاجهزة الحكومية في مراقبة النشاط الاقتصادي بحيث تتفق مع ظروف التحرير الاقتصادي.

دور البنوك في التنمية

مجلات اسهام البنوك في دعم
برنامج الخصخصة

1- تدوير المحافظ:

يمكن للبنوك من خلال تدوير محافظ أصولها المالية بيع أسهمها في مشروعات قطاع الأعمال الناجح أن تسهم بشكل مزدوج في نجاح برنامج التخصيصية ويعتبر بيع البنوك لهذه الأسهم في حد ذاتها تحويلاً للملكية هذه المشروعات إلى القطاع الخاص وذلك بالإضافة إلى أنه يعمل على تنشيط جانب العرض في البورصة.

2- التمويل:

يعتبر التمويل أحد أهم وظائف
الاسواق المالية، وذلك لأن
البنوك تقوم باستحداث ائتمانية
وإفادتها بتحويل مبالغ
الأموال من يدي إلى يدي
التخصيص، وتنفذ الائحة كد
يؤدي إلى تنمية الطب
الأموال المالية التي هو
أسمه الشركات التي
وتخصصها وزيادة كفاءة
في السوق المالية أيضا.

والتمويل يأتي بعد صو
منها. قيام البنوك وضع القو
لشراء الأوراق المالية وبيع
الأموال المالية والقروض
المالية كتمان عن القروض
بالبضائع إلى أنها على التنا
الاقتصادي ويساهم في التنا
زيادة الدخل في الاستثمارات
الأوراق المالية من خلال تنفيذ
هذه الأوراق وفقا لتخصصها
العودة بالبضائع إلى الشركات
البنوك في إصلاح هيكل المساه
والشروعات وتمويلها لرو
مستوى كفاءتها لرفع عرضها

3- التقييم:

بقصد به تحديد التقييم الجانبي
لأصول وخصوم المنشأة الخاصة
عرضها بالبيع ويمكن أن تتساوى
البانوك بما لديها من خبرات في
في مجال التقييم والمعاملات
شركات قطاع الأعمال العام، و
دور البانوك في هذه العملية
أساسيا كما أنه بعد خضوعه
لضمان الوصول إلى الأسعار
الديافرة للبايع والمشتري على
بذرة عنصر السلامة والثقة
المعاملات كما يشكل إحدى حل
إسهام البانوك في عمل
التخصيصية.. والتي تعد تم
للقيام بالبنوك بالترويج لأسهم
المشروعات

لا تهميش الإدارة مع الاحتفاظ بالملكية ويمكن للدولة أن تطبق جميع هذه الطرق أو أن تختار بعضها وذلك حسب الأهداف والاستراتيجيات التي تسعى لتحقيقها.

وقد تبنت الدولة مجموعة متكاملة من السياسات المالية والنقدية والائتمانية والاستثمارية لتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي.

واكتملت المرحلة الاولى من هذا البرنامج بتعميق الاستقراء الاقتصادي في شقيه المالي والنقدي لتبدأ المرحلة الثانية بما تتطلبه عليه من اجراءات مكملة تعزز ما تم احرازه في المرحلة الاولى.

وحتى وقت قريب كان قطاع
العام يستأثر بالنصيب الأكبر من
هذا التناقص كان يقدر بـ 70 /
من مجموع الاستثمارات بـ 80 /
من التجارة الخارجية بـ 90 /
والقطاع المصرفي و قطاع التأمين
وفي نفس الوقت فإن هذا القطاع
كان يعاني من مشكلات عديدة
مزمعة بصورة مستعجلة
وعلاج موافق الاقتصاد والخلق
ولذا فإن الاستثمار المصرفي
يسمى إلى تطبيق سياسة
التفضيلية في إطار تنمية
شامل الإصلاح الاقتصادي
المرتب عن التفضيلية في
الوقت الراهن أصبحت على درجة
كبيرة من الأهمية حيث أصبحت
أحدى دعائم برامج الإصلاح
الاقتصادي التي تتبناها الدول
وكانه وليست مجرد محاولة
إصلاح مشكلات مالية في الأجل
قصير.

مقدمات النحاح

تقنى سياسة التحرر
الاقتصادي أن تكون قوى السوق
هي المحرك الأساسي لعمل
الانتاج نحو تحقيق اشباع حاجات
المستهلك وتظيم المبادىء
للمستثمرين، ولكن يتحقق من
سبق فلا بد للاقتصاد القومى أن
يخضع بمجموعة من القيود
تضمن العمل بكفاءة، نذكر منها:

- 2- الأسعار.
- 3- السيولة المالية والنقد التي تتدفق الاستثمار في السوق.
- 4- الرقابة على الجودة.
- 5- البطالة.
- 6- تطوير التشريعات.
- 7- منع الاحتكار وتنظيم عمليات النجم والمجازاة التي بين الشركات والمنشآت.

2- تخفيض العبء على الموازنة العامة للدولة وهو عبء يتحمل في تحويل الانفاق على الاستثمارات العامة وتحويل خسائر المشروعات الشركات المملوكة للقطاع العام التي تعتبر نزيها قوميا يؤثر على نفاه الاداء العام ويهدد الموارد في استخدام غير الامثل.

٣- زيادة دخل الحكومة من بيع وحدات القطاع العام مما يساعد على خفض المصنوع في الموازنة العامة وإمداد جزء من الدين العام - تشجيع الأفراد والهيئات على امتلاك وحدات الإنتاج مما يكفل توسيع قاعدة ملكية المواطنين لأمور الإنتاج في المجتمع ويؤدي إلى إقامة اقتصاد أساسه الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

5- توفير فرص عمل جديدة وإعادة التوازن إلى سوق العمل والقضاء على البطالة السافرة والمقننة.

6- زيادة الانتاج كما ونوعا
وانتاجية مما يؤدي إلى كبح جماح
التضخم.. باعتبار أن وفرة الانتاج
هي احد العوامل الاساسية في
اعادة التوازن للعلاقة بين العرض
والطلب.

7- زيادة الصادرات وحفظ
الواردات وتقليص العجز في ميزان
المدفوعات.

8- تحقيق التنمية الاقتصادية
والاجتماعية ورفع مستوى معيشة
الواطن.

طريق التخصصية

تحدد الطرق التي تُخضع بها الدولة في تخصيص القطاع العام ويمكن حصرها في الآتي:

2- عرض كامل أسهم الشركة
أو نسبة منها على مجموع
معيّنة من المستثمرين وهي الطر

3- عرض استثمار أموال
منشأة قطاع عام.. وذلك بـ
رأسمال هذه المنشأة و
الزيادة على الجمهور.. مع احت

4- تصفية المنشأة بالكاء

إلى مجموعات ذات كيان انتاجي
خدمي والتصرف في بعض
الاحداث بالنسبة.

6- بيع المنشأة لتعاملين
7- تأجير المنشأة بالكامل

نشاط منها أو بعض أصوله
بعقود محددة المدة ومنح

الحسنة كمال
لنجاحات الامة.

بدأت التخصيصية تأخذ مكانة
 وسياسة اقتصادية كبريتاج
 تتولى بعض الحكومات منذ أوائل
 الثمانينات وكانت أولى الحكومات
 التي تبنت هذه السياسة ونفذتها
 كبريتاج عمل التخصيص معدل نمو
 اقتصادي أفضل في حكومة
 الملكة المتحدة في عهد رئيسة
 الوزراء مارجريت تاتشر وكان شعارها في
 ذلك الوقت أن ملكية الدولة
 المشروعات الكبيرة وإدارتها لهذه
 الملكية تخضع من المشروعات
 الفلسف إدارة تشكي العقلية
 البرودوطة الطبية التي لا تقتصر
 على إدارة الأعمال

وقد تزايدت حركة التخصيص خلال السنوات الماضية في أكثر من منطقة ومطالبت الاقتصاديات بخطط دول العالم ومن أصدر اليه الدليل لإنشاء والتخصيص تقريباً حول عمليات التخصيص التي يتبناها أكثر من دول العالم أظهر التقدير أن أكثر من 80 دولة في مختلف أنحاء العالم كان لديها برامج واضحة لتخصيص شركائهم خلال السنوات الماضية... فكلها الدول النامية وبعدها تم منذ عام 1980 تخصيص أكثر من 2000 من شركات القطاع العام... في بلغ عدد الشركات العامة التي تم تخصيصها على مستوى عالمي خلال نفس العام 6800 شركة.

هناك مفاهيم متعددة
للشخصية منها تعريف
نيقولا أريوتوبارلينا مدير المركز
المالي للنمو الاقتصادي حيث
عرفها بأنها عبارة عن التعاقد أو
بيع خدمات أو مؤسسات تسهّل
عليها أو تمكن الدولة إلى أطراف
من القطاع الخاص.

البنك المركزي الإيطالي انتهى مبادرات تهدف لخفض التضخم العام سواء في صورة الملكية الآتية وهذا هو المفهوم الضيق وهناك مفاهيم أشمل تعنى تطور قطاع الأعمال العام ونموه وإدارته من خلال آليات السوق واطلاق المنافسة أمامه.

بهذا المفهوم يتضح التخصيصية هي حزمة السياسات التي تستهدف تحفيز الأهداف التنموية والتوزيع بفاعلية أكبر من خلال إطلاق السوق ومبادرات القطاع الخاص

وتوسيع نطاق المافية

1- رفع كفاءة أداء الاقتصاد القومي بانسحاب الحكومة النشاط الاقتصادي خاصة القطاعات الإنتاجية كالصناعة

الموضوع الرئيسى :	الاجات	اسم كاتب المقال :	مجدى مهنا
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع تجارة الخدمات : البنوك	رقم العدد :	٢٠٤٩
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/١٠/٢٥

4- التسويق والترويج

وامناء الاكتتاب:

بالرغم من أن القانون 159 لسنة 81 يسمح بإنشاء شركات لترويج الأوراق المالية أن تقوم البنوك بدور امناء الاكتتاب فإننا في الواقع نجد انها لا تقوم بهذا الدور حيث يرى البعض أن هذا من صميم عمل بنك الاستثمار ومن ثم فإن دور البنوك التجارية يجب أن يقتصر فقط على العمليات المصرفية التقليدية بالإضافة إلى الوظيفة التمويلية.

إن التجارب التي يشهدها العالم المتقدم توضح لنا الاتجاه نحو البنوك الشاملة التي تقوم بأعمال كل من البنوك التجارية وبنوك الاستثمار ويمكن للبنوك المصرية في هذا الصدد أن تقوم بدور الفروج لأسهم الشركات التي يتم خصصتها أعضاها على خبراتها وكفاءتها فضلا عما تتمتع به من قوة العملاء وجميع المتعاملين في سوق المال بصفة عامة.

وتستطيع البنوك توسيع نطاق عملياتها - جغرافياً - بحيث تغطي جميع أنحاء الجمهورية بحيث يمكن المساهمة في تسويق أسهم الشركات المطروحة للبيع.

وتساهم صناديق الاستثمار التي تشتمل البنوك في جذب أكبر عدد من المستثمرين نظراً لما توفره من خدمات لهم ونتيجة للعائد المرتفع مع توزيع الأرباح بين الأنواع المختلفة من الأسهم.

ك- خدمات المشورة الفنية:

تعتبر البنوك من أهم الجهات الفاعلة على توفير المشورة الفنية اللازمة للمتعاملين في الأسواق المالية ومن ثم تتوسع البنوك في أنشطة إدارة الأموال والاستثمارات وإدارة محافظ الأوراق المالية لخصاب علائقها إلى جانب إدارة وتأمين المخاطر فضلاً عن تولى عمليات الوكالة عن المشتريين في جميع إجراءات التعامل على الأوراق المالية وذلك إلى جانب إصدار التتبعيات والدراسات التحليلية المتخصصة.

فوائد التخصيصية

تؤثر التخصيصية على الاقتصاد القومي وعلى الأفراد وعلى البنوك..

على مستوى الاقتصاد القومي تتيح التخصيصية للجهاز الحكومي أن يتخلص من أعباء مالية وإدارية ضخمة مما يؤدي إلى زيادة حجم الناتج القومي الإجمالي.. كما أن سوق المال يؤدي إلى توفير التمويل طويل الأجل للمشروعات الاستثمارية الجديدة أو التوسع في المشروعات القائمة بما ينعكس بدوره على التنمية الاقتصادية.

وعلى مستوى الأفراد ينتشر الوعي الاستثماري لدى الأفراد ويؤدي إلى اتجاههم إلى الاستثمار في الأوراق المالية بدلاً من الادخار بالبنوك.

على مستوى البنوك: تعود على البنوك فائدة من للمعاملات التي تحصلها نظير الخدمات التي تقدمها في مجال اتسام إجراءات الاكتتاب وتقديم الاستشارة وأجراء التقييم ودراسة الجوى أو في مجال إدارة محافظ الأوراق المالية للعملاء.

الموضوع الرئيسى :	الجلات	اسم كاتب المقال :	مجدى مهنا
الموضوع الفرعى :	ومصر : تجارة الخدمات : التوك	رقم العدد :	٢٠٥٠
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/١٠/٢٦

رسالة ماجستير تضىء الأنوار الخضراء والحمراء.

«الحلقة الأخيرة»

دور البنوك المصرية فى تنشيط سوق رأس المال

مرض وتقييم - مجدى مهنا

هذه الشركات بحوالى 82 / من إجمالي عدد الشركات للقد 560 شركة وبحوالى 34 / من عدد الأسهم 840 مليون سهم وذلك حتى نهاية ديسمبر 96.
2- ضيقة الأوراق المالية الحكومية للقد فى البورصة 3.3 مليار جنيه بالمقارنة بالأوراق غير للقد فى البورصة 56.2 مليار جنيه وذلك حتى نهاية ديسمبر 1995.
3- تركيز حيازة الأوراق المالية الحكومية لدى البنوك ومؤسسات قطاع التأمين حيث بلغت استثمارات البنوك التجارية فى الأوراق المالية الحكومية بصفال 100 ألف جنيه حوالى 12.5 مليار جنيه وبأن الاستثمار والأعمال حوالى مليار جنيه والبنوك المتخصصة 42 مليون جنيه وذلك حتى نهاية ديسمبر 96.
وقدما يتطرق بجانب الطلب يمكن أن يرجع قصوره الى عدد من العوامل منها:

- 1- طبيعة الاقتصاد القومى الذى يتميز بالتقلب التسيى الطويل. والذى يمكن الاستدلال عليه بتخلف متوسط الدخل السنوى الحقيقي للفرد.
- 2- قصور التنسيق بين أدوات السياسة المالية بسوق التذد وبك الخاصة بسوق اللال من ناحية أسعار الفائدة والقرارد الضريبية للتعامل.
- 3- اعتبار أدون الخزانة بحكم أدولها القصيرة وسعر الفائدة الذى تتسارع به والإعاضات الضريبية أدلة متنافسة للأدوات الأخرى فى سوق اللال.
- 4- تفصيل السيولة فى الاستثمار قصير الأجل.
- 5- ك ضيق حجم سوق التداول بالرغم من النشاط التسيى فى سوق التداول خلال السنوات القليلة للامضى.
- 6- كضعف الوعي الاستثمارى نتيجة تجميد نشاط البورصة خلال فترة الستينات.
- 7- قلة المؤسسات المالية الوسيطة مثل الشركات المتخصصة فى ترويج للشروعات وشركات أمنه الاكتفى وشركات توزيع للخطط وشركات التأمين والتحويل وأهل وجود مثل هذه الشركات يضل على تنشيط سوق اللال.

فى الطقة الرابعة والأخيرة ينتهى عرض رسالة الماجستير للباحثة زينب الجوانى والتى حصلت بها على درجة المصنوعة من أكاديمية السادات فى العلوم الأبارية والتى ناقشت الأثر السلبية والإيجابية للجلات على الجهاز المصرى المصرى.

فى هذه الطقة نتناول دور البنوك المصرية على سوق رأس اللال. مع استعراض لدور البورصة المصرية على مسار الللة عام اللامضى.

ظهرت فى مصر أول سوق للأوراق المالية فى الللطة العربية وذلك بقيام بورصتى الاستكدرية عام 1883 ثم بورصة القاهرة عام 1898. ويشير تقرير للبنك الدولى إلى أن سوق الأوراق فى مصر كانت تعد خاسر لنشط سوق فى العالم وذلك فى للقرة التى أصعبت الحرب المالية الشانية وظلت هذه السوق تمارس نشاطها خلال عقد الخمسينات ثم أخذ هذا النشاط فى التقلص مع التصيرات التى أخذت تملق بالانقضاء القومى فى أعقاب تأميم قناة السويس سنة 1956.

وحتى مع ثنى الدولة سياسة الباب للفتح فى منتصف الستينات وب داية الاهتمام بأسواق اللال كمصدر أساسى للتزويد مع أوائل الثمانينات فقد طال التصلل فى أسواق الأوراق المالية مصمدا وغير ذى فاعلية فى تنويع وتوجيه رؤوس الأموال للاستثمار.

وعلى الرغم من حالة العهد الجديد للبورصة منذ إصدار قانون رأس اللال فى يونيو 1992 إلا أن للتصنيف الذى قامت به مجلة Euro money فى عدما الصادر فى ديسمبر 1993 قد وضع سوق اللال فى مصر فى المرتبة العشرين بين الخمسين سوقا الناشئة فى العالم. والذى أملتت فيه تباوان وكرويا وماليزيا وتركيا والبرازيل والمراكز الأولى وهى مول سبيت مصر فى تحرير أسواقها لللابة أما عن الدول العربية فلم تملق مراكز متقدمة على مصر سوى الأردن التى جاءت فى المركز 19.

مواقات التطوير

هناك مجموعة من المواقات أمام تطوير سوق اللال فى مصر بعضها متعلقة بجانب العرض لهذا السوق وأخرى متعلقة بجانب الطلب له وبعض ثالث متعلق بمواصل مؤسسية ومعلوماتية.

أ شيرع نظرة للشركات المساهمة لللطة حيث تستغل

الموضوع الرئيسي :	الجلات	اسم كاتب المقال :	مجدى مهنا
الموضوع الفرعى :	ومصر :	رقم العدد :	٢٠٥٠
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/١٠/٢٦

تطوير العمل بالبورصة

تمويل:

هو أحد الوظائف الأساسية للبنوك.. فقد توجهت إلى استخدام إمكاناتها وفوائدها لتمويل عمليات شراء الأسهم لأصحاب دفعة لجانبات الكتب على الأسهم لمقابلة العرض الجديد من أسهم الشركات التي تم خصصتها وزيادة حركة التعامل بالبورصة أيضا.

كذلك قللت مؤسسات مالية متخصصة: سعت البنوك المصرية إلى إنشاء مؤسسات مالية تتخصص في مجال بيع وشراء الأوراق المالية مما يزيد من فاعلية السوق مثل إنشاء صناديق الاستثمار.. أو شركات الخدمات الاستثمارية وشركات رأس المال المخاطر أو الشركات المتخصصة في إدارة محافظ الأوراق المالية. وتستخلص الباحثة في نهاية هذا البحث نتيجتين مهمتين:

الأولى: مازالت بعض أسهم الشركات في السوق المصرية يتم تداولها بقيمة أقل من متوسط مستوى الأسعار وهناك فرصة كبيرة لتطبيق أرباح عند شرائها لأن ثم إعادة بيعها في المستقبل.

الثانية: الاستثمار في الأوراق المالية في مصر بصفة عامة يقتصر أن يعطى عاكفا على بكثير من غيره من الأسواق الناشئة حيث مازال متوسط قيمة الأسهم أقل بكثير من مثيلاتها بالخارج.

لعل أهم ما جاء في قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 هو ما تنصته من مزايا وإعانات ومساواة ضريبية بين الاستثمار في الأسهم والسندات مع الانخفاض وتشجيع الاستثمارات المالية العامة لسوق المال إلى أنه حدث نوع نسبي في كل من سوق الإصدار وسوق التداول خلال الفترة من 1990 إلى 96/6/30.

زاد عدد الشركات المقيدة من 573 شركة في نهاية عام 90 إلى 860 شركة في نهاية النصف الأول من عام 96. كما بلغت قيمة الأوراق المتداولة في سوق رأس المال 3236 مليون جنيه عن الأشهر الستة الأولى من عام 96 وارتفع معدل النمو السنوي لها إلى 349.7% في عام 94 وهو ما يعكس صورة عمليات الخصخصة الناجحة التي حدثت في نهاية عام 93 وبداية عام 94.

ومن أهم سمات سوق رأس المال في الوقت الراهن: ارتفاع معدل التداول وارتفاع الأسعار.

وتظهر أهمية سوق المال فيما يلي:

- 1- تشجيع الأفراد والمؤسسات على استثمار مبالغهم ورؤوس الأموال المتاحة لديهم وذلك لمرونة التعامل في الأوراق المالية والمشاركة بالأنواع الأخرى من الاستثمار.
- 2- تشجيع الاستثمار في الأوراق المالية.. مما يؤدي إلى خفضة كلفة مخرج من الأفراد وامكانية تنفيذ المشروعات.
- 3- إيجاد رؤوس أموال جديدة للمستثمرين في الأوراق المالية.

دور البنوك

عملت البنوك المصرية على تقديم العديد من الخدمات في دعم وتنشيط سوق الأوراق المالية مثل:

1- التقييم:

نظرا لما يتمتع به الجهاز المصرفي من خبرات وكفاءات تتبع له فرص القيام بعمل تقييم شامل ودقيق لأصول الشركات التي يتم عرضها للبيع والتعرف على القيمة الحقيقية والمادية لهذه الشركات فقد استعان المكتب الفني لأوراق لقطاع الأعمال العام بخبرات الجهاز المصرفي في تنفيذ برنامج الخصخصة.

2- التسويق والترويج:

اشتركت كل البنوك التجارية وبنوك الاستثمار في تقديم خدمات التسويق والترويج لأسهم الشركات المختصة وذلك تماشيا مع موجبات التغير وعدم التمييز بين وظائف البنوك التجارية وبنوك الاستثمار على المستوى العالمي.

وبالمثل قامت البنوك المصرية بدور السوق للزوج لأسهم الشركات التي يتم خصصتها استنادا لما تتمتع به من ثقة العملاء وجميع المتعاملين في سوق المال كما أن قيام البنوك بإنشاء صناديق الاستثمار سوف يساعدها على جذب كبير قدر من المستثمرين لما توفره من خدمات صناديق الاستثمار من عائد مرتفع.

3- تدوير المحافظ:

والمقصود به قيام البنوك بطرح جزء مما بحوزتها من أوراق مالية للبيع واستخدام حصيلة أو جزء منها في شراء أوراق مالية جديدة وتعد وسيلة تدوير المحافظ التي انتهجتها البنوك منذ بدء برنامج الخصخصة من أفضل السياسات التي أسهمت في دعم هذا البرنامج من خلال بيع أسهم البنوك في مشروعات القطاع العام.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	أسامة سليمان
الموضوع الفرعى :	ومصر: قطاع تجارة الخدمات: البنوك	رقم العدد :	٢٠٧٧
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/١١/٢٦

□ تحقيق - أسامة سليمان:

طرح بعض الخبراء
المصرفيين فكرة دمج
بعض البنوك
الصغيرة بهدف
ايجاد كيانات
مصرفية ضخمة
تناسب التحويلات
العالمية الراهنة
ولواجهة المنافسة
الشديدة المتوقعة
مع بدء تنفيذ اتفاقية
الجات وتحريك
التجارة العالمية.

مطلوب إعطاء أولوية للتحديث
 وإعادة الهيكلة

دمج البنوك ليس «عصا سحرية» لمواجهة الجات

الموضوع الرئيسي :	الاجلات	اسم كاتب المقال :	أسامة سليمان
الموضوع الفرعي :	ومصر: قطاع تجارة الخدمات: البنوك	رقم العدد :	٢٠٧٧
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/١١/٢٦

المنافسة العالمية تهدد البنوك الكبيرة قبل الصغيرة

رؤوس الأموال الصغيرة أن تستمر وتتوسع التصديت الجديد من التكنولوجيا والتكنولوجيا وأبعد الدراسات والعلوم وغير ذلك وأكد عبد العظيم أن الاندماج مزيد ملاءة البنوك حيث ذكرت توصيات لجنة بازل أن بنوك الدول النامية معرضة لخاطر جسيمة باستثناء البنوك السعودية ذات رؤوس الأموال الموزعة شيرا إلى أن الاندماجات بين البنوك تتمتع ببرايا الاعفاءات وحوافز عديدة وفقاً لقانون حوافز وضمانات الاستثمار ويؤدي ذلك إلى انكساثات إيجابية تتمثل في إرضاع المستويات العالية ويصعب قادرا على منافسة البنوك الدولية عند دخولها إلى السوق المصري منذ تطبيق اتفاقية الجات.

وحول قابلية تجربة الاندماج للتطبيق في مصر وحقيقة وجود صعوبات في تطبيقها نتيجة تفاوت ظروف وأوضاع البنوك أوضح عبد العظيم أن جميع البنوك في مصر تربع وبالتالي ليس هناك عوائق تمنع الاندماج بسبب الراكز المالية وقد تتفاوت فقط حسب الأرباح مشيرا إلى أن الاندماج سيستمر بين البنوك العاملة وقد اقترح في هذا الشأن السيد بسند لقساوعرا والاقتصادية وبعد اندماج سيتم خصخصة وبالتالي تسيطر الدولة ولكنها ومن ثم ليس هناك ما يعيق الاندماج

وأكد أن الشروط التي سيتم تطبيقها العام القادم التي تنص على أن رأس مال البنك يجب ألا يقل عن 100 مليون جنيهه سيتم بصورة لمعبد من البنوك من وبالتالي فاعمل الوحيد هو الاندماج لتجاوز هذا الرقم

لتنمية القدرة لمواجهة المنافسة العالمية مع امكانية جذب أحدث أنواع التكنولوجيا الحديثة التي تخدم العميل المصرفية المتطورة والتي لا تقوى البنوك المصرية على اقتنائها لارتفاع تكلفتها.

وطالب بضرورة تحديث العمل المصرفي من خلال خدمات مصرفية متطورة تلائم المنافسة المتزايدة في الفترة القادمة مع العمل على رفع المستوى التكنولوجي والتعاظم للتلطب على إشكالية ندرة الكفاءات والخبرات في هذا المجال.

وشهدت في أعصية الاهتمام بالتحديث الهيكلي للبنوك من خلال تقوية رؤوس الأموال ورفع معدل كفاءة رأس المال لتتخطى مع القواعد الجديدة للجنة بازل العالمية والتي أوصت بزيادة معدلات الملاءة إلى 15٪ من إجمالي الأصول لمواجهة المخاطر الكلية غير التقليدية والمتعددة.

وأوضحت أنه من ضمن التحديات التي تواجه البنوك هو التنافس فيما بينها للحصول على المعلومات الحديثة للتخطيط والاستفادة منها في تنفيذ سياساتها وتقييمها للملاءة في الوقت المناسب مما يحد لها ميزة تنافسية نتيجة لثورة الطوابع والتي أصبح الحصول بموجبها على المعلومات سهلة وسريعة ومناهجة لجميع العاملين وليس للبنوك فقط.

وأشارت إلى أن ضغط فاعلية النظام المصرفي والذي يشكل مصدرا مهما لتحويل الاستثمارات يؤدي إلى ضغوط فاعلية السياسة النقدية وقد اتضح ذلك من الدور الإيجابي الذي لعبته البنوك في برنامج الإصلاح الاقتصادي ومن المتوقع أن تزداد التقلبات المالية إلى مصر مما يتطلب ضرورة الإسراع بزيادة من تطوير الآلية المصرفية.

من خلال رفع مستوى التدريب والتأهيل والتلف والقيادات والكوادر الشابة إلى مواقع المسؤولية مشيرا إلى أن الصالة المصرفية الحالية غير قادرة على استيعاب التطوير والتحديث وهناك فجوة كبيرة وعدم تنبؤ إلى طوفان المنافسة القادمة مع تدمير التجارة وبهه للتعاظم وفقا لاتفاقية الجات.

وشدد على ضرورة الإسراع في التخطيط لمواجهة المرحلة القادمة من خلال إعادة تنظيم العمل المصرفي وإعادة هيكلة المنافسة الدولية مؤكدا أن دعم البنوك الصغيرة هو إجراء مستحضر يقلل من حجم الإشكالية الكبيرة والتحديات التي تنتظر البنوك المصرية.

وقال ياسين في رؤيته بالقول إن الشركات والبنوك المصرية واجهت صعوبات جمة عند بدء تطبيق معايير المحاسبة الدولية وكشفت من وجود أوجه قصور عديدة مؤكدا أن الحاجة إلى التطوير والتحديث من خلال تخطيط قوى بعيد النظر لا يمثل ردة إلى ضعف التخطيط الشمولي كما يتصور البعض وإنما هو ضرورة لمواجهة التغيرات المستقبلية.

تنمية الخبرات

من ناحية أخرى ذكرت دراسة لبنك القاهرة أن المرحلة القادمة لتحرير التجارة العالمية تحتاج إلى وجود كيانات مصرفية قادرة على القيام بالبنوك في حلة إلى تنمية الخبرات والكفاءات القائمة وهو وبالتالي فهناك حاجة لاندماج البنوك المصرية فيما بينها لتصبح بنوكا ذات كيانات ضخمة وبالتالي تتمكن من مواكبة المنافسة في الشبكات الاقتصادية سواء في مجال التجارة العالمية أو الاستثمار وعادة ما تتخضع هذه المخاطرة إلى وجود الكيانات المصرفية كبيرة الحجم.

وأشارت إلى أن الكيانات الكبيرة تستطيع تخفيف حدة المنافسة المحلية وتركيز الجهود

بالرغم من أن الفكرة تستحق ونسبيل الظروف الدولية الحالية والتي تؤكد انتهاء عهد الكيانات الصغيرة إلا أن الفكرة أثارت العديد من التحفظات من قبل خبراء مصرفيين آخرين أكدوا صعوبة تحقيق ذلك لاختلاف ظروف تلك البنوك وإشاروا إلى أن الكيانات الضخمة ليست هي الحل الوحيد لمواجهة للناح الدولي الجديد وإنما الخشية أكثر صفا فهناك حلة إلى التطوير والتحديث الشامل وإعادة الهيكلة

وأكد آخرون أن البنوك الكبيرة التي لديها القدرة على استيعاب التطوير بينما البنوك الصغيرة لا تعتمد على إقنائه التكنولوجيا الحديثة والتدريب لارتفاع التكلفة.

البنك السحري

في البداية يرى فكرى ياسين مدير بنك الاستثمار العربي أن دمج البنوك الصغيرة تخفيفا شديدة التعقيد ومصبية التحقيق نظرا لاختلاف ظروف كل بنك على حدة من حيث التراكبات تجاه العملاء وأسلوب إدارته والديون لسهة ذلك وتبين واضح في الطبيعة الخاصة لكل بنك كما أنه لا توجد رؤية واضحة حول كيفية تنفيذ هذا التكتل وعموده ونسب البنوك التي يمكن أن تتكلم بها.

وأكد ياسين أن الدمج بين البنوك ليس هو الحل السحري لواجهة التحديات الحالية وبهذه تطبيق اتفاقية الجات وتحرير تجارة الخدمات مشيرا إلى أن للمشروع الخاص بالأقل رأس مال البنك من 100 مليون جنيه مع بداية العام القادم لا يعتبر رقما كبيرا أو تمجيزيا بل هو رقم بات عاديا في ظل الطوفان التي تحدث في مجتمع الأعمال والتي تلتصق شركات برؤوس أموال تقوى ذلك بكثير

وأوضح أن اتفاقية الجات خطر كبير يهدد البنوك الكبيرة قبل الصغيرة وليست المشكلة في اندماج كيانات مصرفية ضخمة فخر عياب تطوير وتحديث الجهاز المصرفي

الاندماج إيجابيا

ومن جانبه يرى الدكتور حمدي عبد العظيم عميد أكاديمية السككات فرع طنطا أن اندماج البنوك الصغيرة أصبح ضرورة حيوية لا غنى عنها لمواجهة العصر القائم حيث يصعب للبنوك الصغيرة ذات

التأمين

الجات

ومصر

قطاع تجارة الخدمات : التأمين

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	تأثير اتفاقية الجات على خدمات التأمين	زينب ابراهيم	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٤١٣	١٩٩٦/٢/٥	١٢١
٢	بعد تحرير سوق التأمين	زينب ابراهيم	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٢٨	١٩٩٨/٤/٢٠	١٢٥

موضوع الرئيسى :	المجالات :	اسم كاتب المقال :	زينب ابراهيم
موضوع الفرعى :	ومصر: قطاع تجارة الخدمات: التأمين	رقم العدد :	١٤١٣
مصدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	١٩٩٦/٢/٥

دخل فنظيم التجارة العالمية للخدمات فى مفاوضات الجات
(جولة اورجواى) بعد ثمانى جولات من المفاوضات
التجارية متعددة الاطراف وذلك نتيجة لزيادة اهمية
الخدمات فى التجارة الدولية حيث يصل معدل
النمو السنوى فى المتوسط الى ٨.٣٪ مقارنة
بنسبة ٥.٥٪ لتجارة السلع ما بين اعوام
١٩٨٠ الى ١٩٩٢، كما ارتفع نصيب
الخدمات فى التجارة العالمية من ١٧٪
عام ١٩٨٠ الى ٢٢٪ عام ١٩٩٣،
وتستحوذ الدول المتقدمة على
النصيب الاكبر من تجارة
الخدمات العالمية من
حيث الصادرات
ونسبتها ٧٨٪،
والواردات ٧٥٪.

مكتبة
التأمين

تأثير اتفاقية الجات على خدمات التأمين

من اثر اتفاقيات الجات على تحرير تجارة
خدمات التأمين، وموقف شركات التأمين
المصرية من تحرير تجارة خدمات التأمين،
واستراتيجيات المنافسه لشركات التأمين
مواجهة لثار اتفاقيات الجات فى مجال
الخدمات... تحدث الدكتور حلمى رزق المدرس
بقسم ادارة الاعمال بكلية التجارة جامعة
القاهرة، فى المؤتمر السنوى لكلية التجارة عن
القرارات التنافسية لمنظمات الاعمال فى مواجهة
اثر اتفاقية الجات فقال :-
ان اتفاقيات الجات فى مجال تجارة الخدمات
تضمنت عدة محاور منها:
توفير القواعد الملائمة لتجارة الخدمات
وخاصة من حيث الانشاء وهو الحق فى فتح
فروع فى الاسواق الخاصة بالدول الاعضاء،
مع تحديد القطاعات التى يمكن أن يغطيها
الاتفاق والاجراءات والممارسات المرغوبة وغير
المرغوبة، وتحديد نطاق التغطية عن طريق

محدد اشكال الدخول فى اسواق الخدمات،
وتحرير تجارة الخدمات فى الاسواق العالمية
كشرط المصنوع على ميزة الدولة الاولى
بالرعاية، والقدرة على الوصول الى الدول
مما يسهل التكنولوجيا الحديثة فى منظمات الد
التى تستفيد من هذا الشرط
ويشمل اتفاق تحرير تجارة الدولية فى
مجال الخدمات عدة التزامات هى :-
- تحديد مجال الخدمات فى الاتفاقية، وتعتبر
اتفاقية جولة اورجواى اول اتفاق تجارى دولى
لتجارة الخدمات مثل الخدمات المالية (بنوك،
تأمين، سوق المال....)، وخدمات النقل
والاتصالات، والخدمات الاستشارية والمقاولات
والانشاء والتعمير، والمياه، والخدمات
المهنية...

إشراف
زينب ابراهيم

الموضوع الرئيسى : الجات
الموضوع الفرعى : ومصر: قطاع تجارة الخدمات: التأمين
المصدر : (مجلة) الاهرام الاقتصادى
تاريخ الصدور : ١٩٩٦/٢/٥
رقم العدد : ١٤١٣
اسم كاتب المقال : زينب ابراهيم

ويظهر التأثير الواضح على مجالات التأمين فى عدة نواحي تشمل:

- تحرير قطاع التأمين المصرى وتطويره
- فتح فروع لشركات التأمين الاجنبية للعمل فى السوق المصرية وزيادة المنافسة فى مجال التأمين بالإضافة إلى
- زيادة القدرة التنافسية لقطاع التأمين عن طريق:

- زيادة الوعي التأمينى، وتذرع خدمات التأمين
- تطوير الاستثمارات والاتجاه نحو التخصص - قطاع التأمين

- إدخال التكنولوجيا الحديثة فى شركات التأمين

- زيادة كفاءة العاملين والإدارة فى مجال التأمين.

- إنشاء سوق التأمين الاقليمى بدخول عدد كبير من الدول العربية فى إتفاقيات الجات، واتساع سوق التصدير لخدمات التأمين المصرية.

ومن الجات وخدمات التأمين يقول حلمى رزق:

وتحقق إتفاقيات الجات فى مجال الخدمات عدة مزايا للدول النامية (ومنهما مصر) من حيث التنازلات المطلوبة فى إتفاقيات الجات منها ان من حق الدول المشاركة التخلي عن جميع التزاماتها العامة فى حالة مواجهة عجز حاد فى ميزان المدفوعات، او اتخاذ إجراءات الصعبة بسبب الطوارئ أو فى حالة الامن القومى.

ويمكن للدول النامية تصديق ضوابط لكل قطاع من قطاعات الخدمات او تجديد التغطية القطاعية فى المفاوضات. وتحقيق الدول النامية عدة مزايا من تحرير تجارة الخدمات العالمية عن طريق:

- توفير الحماية لقطاعات الخدمات الحديثة والاستراتيجية عن طريق تطبيق القوانين واللوائح المحلية، وعدم اعتبارها عقبة فى سبيل تحرير تجارة الخدمات، والاعتراف بحق الدول النامية فى فتح أسواقها أمام الشركات الاجنبية بشرط المساهمة فى تنمية قطاع الخدمات، وتيسير الحصول على المعلومات والتكنولوجيا الحديثة بما يحقق وضعا تنافسيا فى السوق العالمية للخدمات.

- ان تجرى التغطية القطاعية بشكل تدريجى لتحقيق ميزة نسبية عند تنفيذ الاتفاقيات الخاصة بتحرير تجارة الخدمات فى ضوء ظروف كل دولة خلال الفترة الزمنية المسموح بها (خمس سنوات).

وتظهر القيود عند تحرير الخدمات فى التأمين بالنسبة للشركات المصرية فى مدى الاعتماد على الكفاءة الرأسمالية والتكنولوجيا الحديثة، بما يؤثر على القدرات التنافسية مع الشركات الضخمة بسبب اقتصاديات الحجم فى الانتاج والتسويق، ويظهر أثر الشركات العالية الضخمة فى نفاذ الاتصالات كما تظهر أهمية المنافسة فى الأسواق الدولية فى مجال الخدمات مقارنة بالسلم، حيث انها تعتمد على كشافة المعرفة والمعلومات (راس مال المعرفة الناتجة من البحوث والتطوير، والتي تعتبر خدمات كثيفة المهارة ويتوقف مستوى الخدمات على القدرة على الابتكار فى تقديم الخدمات، وعلى سرعة انتقال المعلومات بما يوضح أهمية التكنولوجيا الحديثة وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

مزايا الجات

ويؤثر تحرير تجارة الخدمات على المنافسة غير المتكافئة فى قطاع الخدمات المصرية من حيث الصادرات والواردات، وبما يؤثر بالسلب على الميزان التجارى عند التعامل مع العالم الخارجى فى مجال الخدمات. وتساعد المرونة فى التطبيق، والانزواء بمعدن

القطاعات القديمة، على تنمية القدرات التنافسية فى المجالات التي تم تحريرها فى برنامج الإصلاح الاقتصادى مثل السياحة، والتأمين، والبنوك، والتشييد والبناء، والنقل البحرى.

ويساعد تحرير التجارة فى مجال الخدمات على تشجيع الاجانب للاستثمار فى هذا المجال، حيث تحتاج إلى نقل التكنولوجيا، وزيادة المعرفة المحلية فى مجال التأمين.

جدول رقم (٢)

مواقف منظمات الخدمات من تطوير المنتجات فى الأسواق الجديدة .

الوقت	تطبيق حاليًا	تطبيق	الوزن النسبي
١- تقديم منتجات جديدة فى أسواق جديدة .	٨	(١٠)	٢
٢ - تقديم المنتجات القائمة فى أسواق جديدة .	٦	(١٠)	٢
٣ - تقديم منتجات جديدة فى الأسواق الحالية .	١٠	٤	٤
٤ - تقديم المنتجات القائمة فى الأسواق الحالية .	(١٧)	٤	٥
٥ 1 - تقبيل التكاليف الأمامى مع المستهلك أو السوق	٨	٦	٣
ب - تقبيل التكاليف الخلفى مع الموردين .	٨	١٠	٣

وع الرئيسي :	المجلات	اسم كاتب المقال :	زينب ابراهيم
وع الفرعى :	ومصر: قطاع تجارة الخدمات: التأمين	رقم العدد :	١٤١٣
صدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	١٩٩٦/٢/٥

٢- الموازنة بين الاعباء المالية (الضرائب، ودخول الافراد، ومستوى الاسعار) تكلفة الانتاج، بما يؤثر على القدرات التنافسية.

٣- الاهتمام بتصدير الخدمات للأسواق الاقليمية (العربية والافريقية)، والأسواق العالمية مع تنمية الاتجاه نحو التكتلات الاقليمية (عربية، افريقية، شرق اوسطية، بحر متوسطية....)

٤- الاستفادة من المرحلة الانتقالية فى التطوير والاستفادة من المنح والتمويلات والمساعدات الفنية المقدمة من الدول المتقدمة، وخاصة فى مجال المعلومات والتكنولوجيا الحديثة

ويساعد تحرير تجارة خدمات التأمين على إتساع نطاق السوق وزيادة القدرة التنافسية لشركات التأمين المصرية عن طريق:

تزايد اعداد الدول العربية المشتركة فى اتفاقية الجهات للخدمات، وبالتالي إتساع الاسواق للعربية أمام الخدمات المصرية، وخاصة دول الخليج البترولوية (السوق الاقليمية)، وزيادة قدرة الشركات المصرية على تجارة خدمات التأمين على المستوى العالمى خاصة فى الدول المتقدمة (السوق المالية)، واستفادة شركات التأمين المصرية من نقل وتطوير التكنولوجيا عند فتح السوق المصرية (السوق المحلية) أمام الشركات الأجنبية من الدول المتقدمة.

وتظهر الإيجابيات لشركات التأمين عند فتح أسواق جديدة بما يساعد على تطوير جودة الخدمات. وتحتاج شركات التأمين لتبني إستراتيجيات المنافسة لزيادة قدرتها التنافسية فى الأسواق.

مواجهة الآثار السلبية

وتحتاج شركات التأمين المصرية الى مواجهة الآثار السلبية والنتيجة عن تحرير التجارة الخارجية فى مجال خدمات التأمين من حيث: إلغاء الحماية للخدمات الوطنية، وفتح الأسواق بما يزيد المنافسة القائمة على مهارة العاملين والتكنولوجيا الحديثة. وتظهر إستراتيجيات المنافسة فى مجالات الاسعار، والجودة بسبب الحجم الكبير فى الانتاج والتسويق وتخفيض التكاليف فى الأسواق العالمية، وتؤثر المنافسة على دخول الشركات العالمية، وخروج الشركات المحلية الضعيفة أو الصغيرة.

ويظهر تأثير تحرير التجارة فى مجال خدمات التأمين على المنتج (خدمات التأمين)، وعلى الأسواق (العالمية، والاقليمية، والمحلية)، وعلى المنافسة السعرية وغير السعرية ويمكن لشركات التأمين مواجهة ذلك عن طريق:

١- مواجهة المنافسة للشركات الأجنبية فى الأسواق المصرية والعربية سواء سعرياً أو غير سعرياً (الجودة).

تبر خدمات التأمين من الخدمات الفعلية فى جارة الدولية (خدمات تجارية) وخدمات بر بتمركز الطلب حيث تتطلب إنتقال عارض خدمة الى أماكن تمركز العملاء، بمعنى واجد فى الأسواق والاستثمار المباشر سحب بالعركات الدولية للعمل ورأس المال، منف خدمات التأمين حسب النقطة النهائية بهم الخدمة بانها خدمات المعرفة أو المهارة تبر خدمات ذات معامل زامن صغير نسبياً ن تحتاج الى وقت اتصال أو تفاعل قصير جياً بين مورد أو مقدم الخدمة والعملاء. جبر خدمات التأمين كثيفة العمل ورأس

تلمب إقتصاديات الحجم أو النطاق دوراً را فى القدرة التنافسية فى تقديم الخدمات، ما ترتبط بتوافر الأسواق جيدة التنظيم. تبر توافر رأس المال الكافى للتمويل شرطاً نول مجال خدمات التأمين.

يؤثر تطبيق قواعد ومبادئ الاتفاقية العامة بارة الخدمات على مجال التأمين من حيث: حل شركات التأمين الأجنبية فى سوق بلبن المصرى، ودخول شركات التأمين سرة فى أسواق التأمين العالمية، والاقليمية، عربية. وتظهر أهمية كيفية مواجهة شركات تأمين المصرية للمنافسة الناتجة من إتفاقيات خدمات فى مجال التأمين، وخاصة أن ساركة الدول النامية على أساس المساواة، س هناك معاملة تفضيلية بعض النظر عن لى الفترة الانتقالية الممنوحة للدول النامية لوبر تشريعاتها وظروفها المحلية مع تطورات ظلم التجارى العالمى الجديد. ومعنى إتصمام دولة الى إتفاقيات الجهات للخدمات قبولها جميع الإتفاقيات ككيان واحد لايتجزأ فى سلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية إستثمارات المرتبطة بالتجارة

ونخل قطاع التأمين المصرى للتأمين، وإعادة تأمين، والسعسرة فى التأمين فى إتفاقيات لت الخدمات. وقامت مصر بتحديد الشروط لفرعاد التى يسمح بها بدخول الموردين خدمة الأجنبية فى السوق المصرية، والشكل لى يسمح له وفقاً لما هو قائم فعلاً فى لوائح الوطنية، ومايتماشى مع سياسة اصلاح الاقتصادى، والتى تقدمت فيها مصر خطوات إيجابية خلال السنوات الماضية.

الموضوع الرئيسي : الأبحاث
الموضوع الفرعي : ومصر : قطاع تجارة الخدمات : التأمين
المصدر : (مجلة) الأهرام الاقتصادي
اسم كاتب المقال : زينب إبراهيم
رقم العدد : ١٥٢٨
تاريخ الصدور : ١٩٩٨/٤/٢٠

تستدعي المصلحة القومية للمواطنين
إنشاء جمعيات تعاونية للتأمين تقدم لهم خدمات بأسعار مناسبة لدخولهم خاصة بعد تحرير سوق التأمين
حيث يقوم كل من التأمين والتعاون على أساس ومبادئ متماثلة تجعل منهما نظامين متكاملين .. فعندما تبحث في أساس التأمين تجد أنه يقوم في جوهره على تعاون مجموعة المعرضين للخطر في تعويض الخسائر التي تلحق لبعضهم فبالتالي تعرف التأمين أنه يقوم على تجميع الأخطار وأن الكثرة المعرضة للخطر تقوم بتعويض الخسائر التي يصيبها الخطر .. وعندما تبحث في التعاون فإن من أهم صورته مبادرة الجماعة إلى تقديم العون والمساعدة لمن يصيبه

بعد تحرير سوق التأمين :

مطلوب إنشاء جمعيات تعاونية للتأمين

إشراف : زينب إبراهيم

بهذه الكلمات بدأ الدكتور سامي نجيب رئيس قسم التأمين بكلية تجارة بني سويف حديثه عن ضرورة إنشاء جمعيات تعاونية للتأمين وأضاف أن جمعيات التأمين التعاوني هي الصورة المثالية والأساسية للمشروع التأميني حيث يتم تكوينها في إطار الأحكام العامة للتأمين لتكفل لأعضائها نظاماً تأمينياً فيما بينهم ومن هنا يشاركها رجال الدين وتدعو إليها مختلف الأيديولوجيات الفكرية والقيم الأخلاقية . بالإضافة إلى أن قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ينص على أن جمعيات التأمين التعاونية كواحدة من ميقات التأمين في مصر تخضع لاسائر الأحكام المتعلقة بالإشراف والرقابة وفي ذات الوقت تتمتع بكافة التيسيرات المقررة للجمعيات في قوانين التعاون (مادة ٨١ / ٨٢)

ويضيف : إذا نادينا في الماضي ومازلنا وسنظل ننادي بإنشاء جمعيات التأمين التعاوني لتكتمل الهيئات التأمينية وتتوزع بما يلي باحتياجات مختلف قطاعات وفئات المجتمع حيث يوجد قطاع لا يستهان به ويحتاج لصناعة التأمين في مصر التعاونية مما دعانا إلى التقدم بطلب ودراسة لإنشاء جمعية تعاونية للتأمين برامول عالية .
ولم يلق - في الماضي - طلب إنشاء جمعية تعاونية للتأمين ترحيباً - بخير عدم توافر الخبرات وعدم حاجة سوق التأمين لهيئات تأمينية جديدة تأسيساً على قدرة الهيئات القائمة - فإن الأمر لم يعد اختياراً في ظل اتفاقية الجات وبمما تهيئ وجود عمالة فائضة ذات خبرة في بعض شركات التأمين فضلاً عن التصريح فعلاً بإنشاء شركات تأمين جديدة .

ويؤكد الدكتور سامي نجيب : أن صناعة التأمين مطالبه بعد فتح أبواب سوق التأمين أمام رأس المال الأجنبي والشركات الأجنبية بأن تستكمل مقوماتها لتتنافس عالية بجناحها - الشركات والجمعيات - لتنافس قائم الجيد بقدراته العالية فالتنافس في عائلنا للمامرس متاحة فقط للوحدات القادرة على الهزيمة .. جمعيات التأمين التعاوني تعتبر سداً قوياً لشركات التأمين في الوقت بالاحتياجات التأمينية للجمهور المصري إذ يتفق نشاطها واسمها مع معتقداتنا وظروفنا المحلية .

ومن ناحية أخرى فإن إنشاء الجمعيات يتيح فرص صالحة بدلة لجزء الخبرة في بعض الشركات ممن يتوقع تشجيعهم على الخروج المبكر لترسيخ العمالة تلك الشركات وبالتالي تخفيض المصروفات للتأمين على الأقطاب بما يمكنها من زيادة قدرتها التنافسية .

ويطرح الدكتور سامي نجيب : أغراض الجمعيات وأسمائها ومضامينها على النحر الذي نص عليه قانون الإشراف والرقابة على التأمين واتممه التشريعية ولذا لابد من التعديلات .

أغراض الجمعية ورأس المال والمضوية :
(١) تقوم جمعية للتأمين التعاوني بزيادة أعمال التأمين في كافة فروع التأمين وذلك لحساب أعضائها بما يحقق تكافل المؤمن لهم وتعاونهم في تحمل الأضرار التي تلحق بأي منهم في ظل التأمين التعاوني .

ويجوز للجمعية أن تجمع بين ممارسة نشاطات الأشخاص على أعضائها وممارسة نشاطات للشركات والمستثمرين الخاصة بهم على أن تلتزم الجمعية في هذه الحالة الفصل بينهما فصلاً تاماً في الأموال والسجلات والحسابات وعفا ما باعتبار كل منهما نشاطاً مستقلاً بذاته (مادة ٥٨)

(٢) يتكون رأس مال الجمعية من حصص أو أسهم متساوية القيمة وغير معدة للعد بحيث لا تقل قيمة السهم الواحد عن عشرة جنيهات تزدى بالكامل عند الاكتتاب .
ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن يقل رأس المال المدفوع عن عشرة ملايين جنيه .

ويجب أن تكون الحصص أو الأسهم مملوكة بالتمسك لصريحي سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو أشخاصاً اعتباريين ولا تزيد قيمة مساهمة الشخص الواحد على ١٠ ٪ من إجمالي رأس مال الجمعية ولا تزيد الحصص المالية على ٢٠ ٪ من رأس المال (مادة ٥٩)

(٣) تتكفل الجمعية من أشخاص لا يقل عددهم عن خمسين ويوزع لها أن تقلل في عضويتها الجمعيات التعاونية الأخرى وبكذا الهيئات التي تلتزم إلى الكسب ويجوز لكل شخص مصري له مصلحة في الاستفادة من خدمات الجمعية الانضمام إلى عضويتها بعد استيفاء البيانات اللازمة وسداد قيمة الحصص أو الأسهم ورسوم العضوية على النحو الذي يحدد النظام الأساسي للجمعية ولا يجوز للجمعية مباشرة عمليات التأمين لغير أعضائها مادة (٦٠)

الموضوع الرئيسي : الجلات

الموضوع الفرعي : مصر: قطاع تجارة الخبثات: التأمين

المصدر : (مجلة) الاهرام الاقتصادي

رقم العدد : ١٥٢٨

تاريخ الصدور : ١٩٩٨/٤/٢٠

١- لا يكون قد حكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة نكس الأمانة أو الشرف مالم يكن قد رد إليه اعتباره .

٢- لا يكون قد حكم بإفلاس مالم يكن قد رد إليه اعتباره .

٣- لا يقوم به عارض من عوارض الأهلية .

٤- لا يكون ممن يزاوون لحسابهم أو لحساب غيره عمل من الأعمال التي تدخل في أغراض الجمعية ويتعارض مع مصالحها .

٥- لا يكون عضوا في مجلس إدارة جمعية تعاونية أخرى (مادة ٧٢ من اللائحة التنفيذية) .

٦- سراعاء الشروط الفنية للاسقاط وتقدير الخصصات وإعادة التأمين والاستثمارات :

تسرى على الجمعية الأحكام المطبقة بالأسس الفنية في شركات التأمين ومن بينها أسس حساب القسط وتقدير الخصصات وإعادة التأمين واستثمار الأموال (مادة ٧٤ من اللائحة التنفيذية) .

٧- توزيعات فائض الإيرادات بين أصحاب رأس المال وحصة الوثائق :

تعد الجمعية في نهاية كل سنة مالية بالإضافة إلى الحساب الإجمالي إيرادات ومصرفيات كل من تأمينات الأشخاص وتأمينات الممتلكات والمستشفيات حساب أدوات ومصرفيات لكل فرع من فروع التأمين: الفرص لهذا يمزاولتها ويتضمن هذا الحساب جميع ما يتعلق بالفرع من إيرادات ومصرفيات وما إلى الفائض أو العجز حسب الأحوال ويضاف إلى ذلك ما يخص الفرع في حالة استثمار الأموال المقابلة لمحقوق حصة الوثائق طبقاً للمادة (٣٧) من القانون .

ويتم توزيع صافي فائض حساب الإيرادات والمصرفيات على حصة الوثائق وفقاً لما يقرره مجلس الإدارة وتقرره الجمعية العامة

ويحدد مجلس الإدارة طريقة توزيع الحجز على أن يعتمد هذا القرار من الجمعية العامة .

وتعقد الجمعية - فيما يتعلق بالأموال المستثمرة لمقابلة حقوق الأعضاء - في نهاية كل سنة مالية حساباً مستقلاً لاستثمار الأموال التي تقابل حقوق الأعضاء وتخصص من المصروفات المتعلقة بهذا الاستثمار وفي حالة تحقيق فائض في هذا الحساب يوزع على الأعضاء على الوجه الآتي :

١- ١٠٪ احتياطي نظامي ويجوز للجمعية وقف هذا الخصم متى بلغ الاحتياطي المذكور مثل رأس المال .

٢- ٥٪ لتكوين احتياطي آخرى يراها مجلس إدارة الجمعية ويوقف هذا الخصم متى بلغ الاحتياطي المذكور

٣- ٢٪ من رأس المال .

٤- ٥٪ من رأس المال كدفعة أولى للأعضاء

٥- ١٪ من الباقي مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة وفقاً لقرره الجمعية العامة .

٦- يوزع الباقي على الأعضاء كحصة إضافية ويشتروا إلى يزيد إجمالي التوزيعات على ١٪ من رأس المال أو يرحل إلى الاحتياطي كائناً من كان

٨) يجوز للعقد التنازل عن حصته أو أسهمه مالم يكن من حصة الوثائق التي تصدرها الجمعية ويجب أن يكون للتنازل لشخص مصري قبل الانضمام للجمعية ويستوى البنات اللازمة ويصدر رسم العضوية ويترتب على التنازل زوال صفة العضوية عن التنازل ويثبتها للتنازل إليه (مادة ١١) وتزول صفة العضوية في الحالات وبالشروط وبالأحكام التي يحددها النظام الأساسي للجمعية (مادة ٧٢) .

تأسيس الجمعية وإدارتها :

يتم تأسيس الجمعية وتحديد اسمها وغرضها والحد الأدنى لرأس أموال المدفوع واية شروط أخرى بعد عرض دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية وتحمل الأعضاء مصروفات التأسيس بحيث لا تجاوز ٢٪ من رأس المال .

ويجب أن يتضمن عقد تأسيس الجمعية ونظامها الأساسي أسماء المؤسسين ومنهم ومجال إقامتهم وكيفية نظام التصويت وعدد أعضاء مجلس الإدارة ومدته واختصاصاته وكيفية اجتماعه وبطريقة انتخاب أعضائه ونظم مكافآتهم وتشكيل لجانته ومكافآة أعضائنها واختصاصات الجمعيات العامة العادية وغير العادية وإجراءات تعونها ومراعيه اجتماعاتها والنصاب القانوني لصحة اجتماعاتها وكيفية التصويت على قراراتها والسجلات التي تسنها الجمعية .

وتعد هيئة الاشراف والرقابة على التأمين نموذجاً للنظام الأساسي للجمعية يصدر به قرار من الوزير بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة .

تشكيل مجلس إدارة الجمعية والشروط والواجب توفرها في أعضائه .

١) ويكون للجمعية مجلس إدارة يدير شئونها ويتكلم من عدد من الأعضاء لا يقل عن خمسة ولا يزيد من أحد عشر

من بين أعضاء الجمعية المستوفين لشروط عضوية مجلس الإدارة كما يمكن لها جمعية عمومية تتكلم من جميع أعضائها (مادة ٧١ من اللائحة التنفيذية) .

٢) يشترط في كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة :

١) ويكون للجمعية مجلس إدارة يدير شئونها ويتكلم من عدد من الأعضاء لا يقل عن خمسة ولا يزيد من أحد عشر

من بين أعضاء الجمعية المستوفين لشروط عضوية مجلس الإدارة كما يمكن لها جمعية عمومية تتكلم من جميع أعضائها (مادة ٧١ من اللائحة التنفيذية) .

٢) يشترط في كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة :

١) ويكون للجمعية مجلس إدارة يدير شئونها ويتكلم من عدد من الأعضاء لا يقل عن خمسة ولا يزيد من أحد عشر

من بين أعضاء الجمعية المستوفين لشروط عضوية مجلس الإدارة كما يمكن لها جمعية عمومية تتكلم من جميع أعضائها (مادة ٧١ من اللائحة التنفيذية) .

٢) يشترط في كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة :

١) ويكون للجمعية مجلس إدارة يدير شئونها ويتكلم من عدد من الأعضاء لا يقل عن خمسة ولا يزيد من أحد عشر

من بين أعضاء الجمعية المستوفين لشروط عضوية مجلس الإدارة كما يمكن لها جمعية عمومية تتكلم من جميع أعضائها (مادة ٧١ من اللائحة التنفيذية) .

٢) يشترط في كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة :

١) ويكون للجمعية مجلس إدارة يدير شئونها ويتكلم من عدد من الأعضاء لا يقل عن خمسة ولا يزيد من أحد عشر

من بين أعضاء الجمعية المستوفين لشروط عضوية مجلس الإدارة كما يمكن لها جمعية عمومية تتكلم من جميع أعضائها (مادة ٧١ من اللائحة التنفيذية) .

الجات
ومصر
قطاع النفط والغاز

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	البتروكيمياويات ومنتجاته	عبد الفتاح مراد	(كتاب) شرح النصوص الانجليزية		١٩٩٦	١٢٧
٢	الجات والبيئة وضريبة الكربون	حسين عبد الله	كراسات استراتيجية	٥١	١٩٩٧	١٢٨
٣	الجات ومنتجات التكرير والبتروكيمياويات	حسين عبد الله	كراسات استراتيجية	٥١	١٩٩٧	١٣٢

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	عبد الفتاح مراد
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع النفط والغاز	رقم المصد :	
المصدر :	(كتاب) شرح النصوص الانجليزية ٠٠٠ تاريخ الصدور :	١٩٩٦	

١- البترول ومنتجاته :

تمثل الصادرات من البترول ومنتجاته نحو ما يزيد على ٤٥٪ من اجمالى الصادرات السلعية لمصر فى الفترة الأخيرة ، وتأثرت حصيلة مصر من صادراته فى الفترة الأخيرة بالتقلبات الشديدة فى أسعار البترول ، ومن المتوقع ألا يترتب على إلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية طبقاً للجات أى آثار على صادرات البترول المصرية ذلك أن البترول ومنتجاته خرج من اتفاقية الجات باعتباره سلعة استراتيجية تدخل فى كل السلع الأخرى ، وتخضع أسعاره العالمية طبقاً لحالة العرض والطلب فى الأسواق العالمية ، ومن المتوقع بصفة مجدئية أن يزداد الطلب العالمى على البترول ومن ثم على صادرات البترول المصرى نتيجة التوسع الاقتصادى المتوقع حدوثه نتيجة توسيع حركة التبادل الدولى على أثر اتفاقية الجات الأخيرة ، ونخلص من ذلك إلى امكانية حدوث تحسن فى صادرات البترول المصرى وزيادة حصيلته .

المواضيع الرئيسية :	المجالات :	اسم كاتب المقال :	حسين عبد الله
المواضيع الفرعية :	ومصر : قطاع النفط والغاز	رقم العدد :	٥١
المصدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

: الجات والبيئة وضربة الكربون

كان الكونجرس الأمريكي قد حدد ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ كحد أقصى لانهاء التفاوض في دورة اورو جواي ، ومن ثم تم الاتفاق على احوالة عدد من الموضوعات التي مازالت مفتوحة للتفاوض الى مجموعات تفاوضية مفتوحة العضوية من تلك الموضوعات " التجارة والبيئة " تنفيذا لأجندة ٢١ التي وضعها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة والذي عقد في البرازيل خلال يونيو ١٩٩٢ وعرف باسم " قمة الأرض " ، حيث انشئت في اطار المنظمة العالمية للتجارة لجنة خاصة لبحث الموضوع من كافة جوانبه . وكانت الدول النامية قد حذرت أثناء دورة اورو جواي من استخدام البيئة - وغيرها من الاجراءات الانفرادية والحماية والمضادة للإغراق - لسلب الدول النامية المزايا التي حصلت عليها ، خاصة بعد ان تأكلت المزايا التفضيلية للدول النامية في أسواق بعض الدول المتقدمة نتيجة لتطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية . ومع ذلك فقد حاولت الدول الصناعية وما زالت تحاول فرض ما يعرف بضربة الكربون تحت ستار حماية البيئة . وسوف نجد تلك الدول ما يبرر تلك الضريبة في نص المادة ٢٠ من اتفاقية الجات التي تجهز اتخاذ الاجراءات الكفيلة بحماية صحة الانسان والحيوان والنبات بما لا يتعارض مع المادة الثالثة من الاتفاقية والتي تنص على المعاملة الوطنية ، أي المساواة وعدم التمييز في فرض الضرائب بين السلعة الوطنية وواردات الدولة من نفس السلعة . ذلك لأن الضريبة المقترحة لن تقتصر على الواردات النفطية بل سوف تفرض أيضا على النفط المنتج محليا كما ستفرض على جميع مصادر الطاقة للملوثات للبيئة . وهكذا صار من الممكن استخدام ما أباحته اتفاقيات الجات من معايير فنية كالبينة والصحة والمواصفات الفنية لإقامة حواجز تعوق دخول صادرات الدول النامية اسواق الدول المتقدمة .

وإذا كانت اتفاقيات الجات قد أجازت الطعن في تلك الاجراءات ضمن نظام فض المنازعات ، الا ان الضرر سيكون قد نال من اقتصادات الدول النامية خلال فترة الطعن وفض المنازعات وذلك على غرار ما حدث لصادرات فنزولا من البنزين المحسن الى الأسواق الأمريكية كما سنوضح عند معالجة الجات والمنتجات المكررة (البند تسعا) . كذلك سنوضح عند معالجة الجات والبتروكيمياويات العربية (البند عاشر) كيف تتعرض للمنتجات العربية لحواجز من هذا النوع في أسواق الدول الصناعية ، وخاصة في الأسواق الأوروبية . ولذلك نكتفي الآن بمعالجة الموضوع من زاوية ضرائب الكربون المقترحة فرضها في الدول الصناعية وأثرها على تقليص حجم الاستهلاك والواردات النفطية .

فالائحاد الأوروبي لا يكتفي بالضرائب النفطية الباهظة ، والتي بلغت عام ١٩٩٥ نحو ٦٦ دولارا في المتوسط ليرميل من المنتجات المكررة كما سبق شرحه ، بل تحاول أجهزته المركزية استحداث ضرائب جديدة

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	حسين عبد الله
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع النفط والغاز	رقم العدد :	٥١
المصدر :	كراسات استراتيجة	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

تصل الى ١٠ دولارات للبرميل ، وذلك بحجة حماية البيئة . ويبدأ الموضوع بظاهرة البيت الزجاجى *Greenhouse effect* التى يدعى أنصار الضريبة انها تؤدي الى ازدياد حرارة الغلاف الجوى المحيط بالكرة الأرضية . فالمعروف ان غاز ثانى أكسيد الكربون ينطلق بكميات كبيرة نتيجة لهوامل طبيعية توازن بعضها البعض ، ولكن الأنشطة البشرية تطلق ايضا كميات متزايدة منه بحيث ارتفع تركيز الغاز فى الجو خلال السنوات المائة الماضية من نحو ٢٩٠ الى ٣٥٠ جزءا بالمليون محسبا بزيادة تتراوح بين ٢٠-٢٥٪ . وتشير دراسات مؤخر " قصة الأرض " الى ان متوسط حرارة الجو قد ارتفع خلال تلك السنوات المائة بما يتراوح بين ٠,٣ - ٠,٦ درجة مئوية . ونظرا لارتفاع كميات الكربون المنبعثة نتيجة للنشاط البشرى خلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٩٠ من ١,٦ مليار طن سنويا الى نحو ٦ مليار طن وهو ما ينتج عنه نحو ٢٠ مليار طن من غاز ثانى اكسيد الكربون ، فان ترك الامر على حاله سوف يؤدي الى ارتفاع التنبهت سنويا من ذلك الغاز الى نحو ٤٣ مليار طن بحلول عام ٢٠٥٠ وهو ما يؤدي بدوره الى ارتفاع حرارة الغلاف الجوى بما يتراوح بين ١,٥ - ٤,٥ درجة مئوية . وعلى ذلك يحذر البعض من ان استمرار ضخ ذلك الغاز وغيره من غازات البيت الزجاجى بمعدلات الزيادة السنوية الحالية سوف يؤدي ، نتيجة لارتفاع الحرارة ، الى اذابة الغطاء الجليدى فى كل من القطبين الشمالى والجنوبى ، فارتفاع مستوى المياه فى البحار والمحيطات لتغرق الكثير من الاراضى الواقعة فى القارات .

وكانت مفوضية المجموعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبى حاليا) قد تقدمت فى مايو ١٩٩٢ الى مجلس المجموعة بعدد من المقترحات تستهدف تثبيت انبعاث CO_2 فى عام ٢٠٠٥ عند مستواه عام ١٩٩٠ . من أهم تلك المقترحات فرض ضريبة على مصادر الطاقة بنسبة ٥٠٪ للطاقة و ٥٠٪ تبعا للمحتوى الكربونى لكل مصدر . وتبدأ الضريبة بمعدل يصل لما يعادل حراريا برميلا من النفط الى ٣ دولارات للزيت و ٢,٦٣ دولار للغاز و ٣,٤٠ دولار للفحم ثم يزداد سنويا بما يعادل ثلث الرقم الإبتدائى الى ان يبلغ بالنسبة لبرميل نפט معادل ١٠ دولارات للنفط ونحو ١١,٣٣ دولار للفحم ونحو ٨,٧٧ دولار للغاز الطبيعى . ولا يعنى من الضريبة الا الطاقة الجديدة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والأمواج . ويتضمن الاقتراح ايضا إجراءات لجعل الضريبة " محايدة " . يعنى ان حصيلها سيهدأ ضخها فى الاقتصاد مرة أخرى ولذلك لا تؤثر الضريبة على المستوى العام للنشاط الاقتصادى .

وقد مر مشروع الضريبة بمراحل من الصراع السياسى بين معارض ومؤيد ومن يرى ان يترك أمرها لكل دولة عضو تفرضها او لا تفرضها بحسب ظروفها . وبأتى فى مقدمة أوجه الاعتراض الأثر السلبى للضريبة على اقتصادات الدول التى تقوم بتطبيقها نتيجة لما تؤدي اليه من ارتفاع نفقات الانتاج ومن ثم اضعاف القدرة التنافسية لمصادرات الدولة . كذلك عارضتها صناعة البتروكيماويات فى أوروبا التى تبدى ان تكتفيتها حتى بدون ضريبة الكربون قد وضعتها فى المرتبة الثالثة بعد نظارتها فى دول مجلس التعاون الخليجى وفى الولايات المتحدة نتيجة لارتفاع ضرائب الطاقة فى أوروبا عنها فى هاتين المنطقتين . وعارضت بريطانيا بشدة ضريبة الكربون على أساس ان فرض الضرائب من حقوق السيادة الوطنية . ونادت بان يترك لكل دولة اتخاذ ما تراه من اجراءات لتحقيق الهدف البيئى المنشود . كذلك لقيت الضريبة

الموضوع الرئيسى :	المجالت	اسم كاتب المقال :	حسين عبد الله
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع النفط والغاز	رقم العدد :	٥١
المصدر :	كراسات استراتيحية	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

معارضة قوية من المجموعة الرباعية الاضعف اقتصاديا وهي اسبانيا والبرتغال واليونان وايرلندا والتي ترى ان ضريبة الكربون سوف تعرقل مسيرتها على طريق اللحاق بالأغنيا ، من أعضاء الاتحاد الأوروبي . وفى الجانب الآخر يوجد من دول الاتحاد ممن يرحب بالمقترحات الجديدة مثل المانيا وايطاليا والناغرك ، بل ان من الدول الأعضاء من قام فعلا بفرض ضرائب تحت مسمى " ضريبة الكربون " مثل هولندا والفرك والسويد ولجيكا وقتلندا .

ومازالَت المفوضية الأوروبية تحاول تعديل مقترحاتها بما يجعل الضريبة مقبولة من جميع الأعضاء . ومن ذلك ترك الحرية لكل دولة لفرض ما تراه من ضرائب على كل نوع من أنواع الوقود ، على ان ينظر بحلول عام ٢٠٠٠ فى وضع نظام كامل التنسيق لضرائب الطاقة Energy excise tariffs فى جميع دول الاتحاد الأوروبي ، ويصبح السؤال المطروح : ماذا يمكن ان تفعله الدول المصدرة للنفط فى مواجهة من يتبنى تلك الضريبة والتي من شأنها - اذا طبقت فى مجموعة الدول الصناعية الغربية كما هو المستهدف - ان تلحق بالدول النفطية أعضاء اريك (وفقا لدراستها فى سبتمبر ١٩٩٦) خسائر يبلغ مجموعها بحلول عام ٢٠١٠ نحو ٢٥٠ مليار دولار تصل الى نحو ٦٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٠ . ٤

هناك من يرى ان الدول الصناعية تدرك ان تزايد الطلب العالمى على النفط مستقبلا سوف يشعل المنافسة بين مستهلكيه ، ولذلك تسعى تلك الدول الى ترويج الفكر القائل ان بوسعها تحجيم استهلاكها من النفط بفرض ضريبة الكربون . وبذلك يستمر وجود فائض نفطى يتختم أسواقه ويضغط على الأسعار نزولا وعلى الأقل بحلول دون ارتفاعها فى المستقبل .

ويذهب ان تلك الحجة لو استخدمت بالفعل فانها سريعا ما تنكشف لأنها ترتبط بأساسيات العرض والطلب التى لا يمكن اخفاؤها . ومع ذلك فان الحكمة تقضى بعدم توسع المنتجين فى بناء طاقة انتاجية فائضة قد تصبح يوما عبئا عليهم وعلى الأسعار . ولتلاقي ذلك ينبغي ان يطلب منتجو النفط من مستهلكيه ، اثناء الحوار الجارى بينهم منذ عام ١٩٩٦ (٤) ، تأمين الطلب على النفط عن طريق الكشف عن المخطط المستقبلية للدول المستهلكة وذلك فى مقابل ما يتكبد المنتجون من استثمارات لتأمين العرض الذى يفي باحتياجات العالم المتزايدة . وبذلك يمكن ان يحول التأمين المتبادل للعرض والطلب دون وقوع صدمات سعرية ، سواء بالارتفاع أو بالانخفاض . كذلك ينبغي ان يعمل مصدرو النفط على تقوية موقفهم التفاوضى الجماعى ، كما سنوضح فيما بعد ، وان تستخدم تلك القوة التفاوضية اثناء الحوار مع المستهلكين فى مناقشة مشكلة الضرائب المفروضة على النفط فى الدول المستهلكة له ، ليس فقط تحت مسمى " ضريبة الكربون " بل تحت أى مسمى ، وبحيث يتم الربط بين تلك الضرائب وبين قضية تسعير النفط الخام وتوزيع الربح النفطى بين المنتجين والمستهلكين على نحو ما سبق شرحه (٥) .

هذا فيما يتعلق بالضرائب على المنتجات النفطية فى الدول المستهلكة للنفط . اما فى الاطار الأعم لقضية التجارة والبيئة فقد كشفت المناولات التى دارت خلال اجتماع WTO الوزارى الأول الذى عقد فى سنغافورة خلال ديسمبر ١٩٩٦ عن نية الدول المتقدمة فى تبني الاجهات المتحيزة ضد الدول النامية . فقد أبدت الدول المتقدمة اتخاذ الاجراءات العقابية القائمة على تقييد صادرات الدول التى لا تحترم

موضوع الرئيسى :	المجالات	اسم كاتب المقال :	حسين عبد الله
موضوع الفرعى :	ومصر : قطاع النفط والغاز	رقم العدد :	٥١
مصدر :	كراسات استراتيحية	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

المعايير البيئية ، بينما وجهت الدول النامية الى تبنى الاجراءات الالهجية والتي تدعو لتقديم المساعدات المالية والتكنولوجية للدول النامية على أسس ميسرة لمساعدتها على اقامة البنية البشرية والمؤسسية الهامة للبيئة . وعلى الرغم من رفض الدول النامية للموقف المتطرف الذى ذهبت اليه الولايات المتحدة فى تفسير المادة ٢٠ من اتفاقية الجات على انها تجهيز للدول اتخاذ اجراءات فردية للوقاية من المشاكل البيئية حتى لو وقعت خارج حدودها الوطنية ، الا ان لجنة " التجارة والبيئة " لم تستطع التوصل الى اية نتيجة يتم بمقتضاها منع او اخذ من استخدام الاجراءات الفردية .

كذلك الحال بالنسبة للعلونة البيئية Ecolabelling ، فقد أثارت الولايات المتحدة وكندا هذا الموضوع خلال المؤتمر الوزارى كتنصيف لسلطاتها مع الدول الأوروبية واليابان بالنسبة للمواصفات الصارمة التى تفرضها الأخيرة على وارداتها . وطالبت الولايات المتحدة وكندا تضمين اتفاقية الحواجز الفنية للتجارة موضوع العلونة البيئية بما تشمله من كامل عمليات الانتاج ، وهو ما يؤدى الى اخضاع مدخلات اجتماعية محلية ، مثل معايير العمل وعاملة الطفل وحقوق الانسان ، لكى تصبح جزءا من الاتفاقية ويفتح المجال امام التدخل فى السياسات الداخلية للدول وفرض المعايير كشرط تحكم شكل ومكونات المنتج بغض النظر عن الآثار الحقيقية على البيئة . الا ان الدول النامية أبدت تخوفها من ان تؤدى تسوية الموضوع بين الدول المتقدمة الى التأثير سلبا على صادراتها فى المستقبل ، وذلك اذا ما استخدمت تلك التسوية لأغراض حماية مستترة . ولهذا رفض عدد كبير من الدول النامية دخول العلونة البيئية الى WTO من الباب الخلفى . ومع تمسك الفريقين بموقفه اعتبر هذا الموضوع مازال مفتوحا للمفاوضات خلال الفترة القادمة .

اما بالنسبة لموضوع آثار الاجراءات البيئية على النفاذ الى الأسواق ، وخاصة بالنسبة لصادرات الدول النامية ، فقد نجحت تلك الدول اثناء الاجتماع الوزارى - فيما نجحت فيه - فى اضافة عنصر التنمية الى العلاقة الترابطية بين التجارة والبيئة والتنمية ، وذلك بعد ان رفضت ما سعت اليه الدول المتقدمة من فرض نوع من العلاقة الطردية المباشرة بين تحرير التجارة وحماية البيئة متناسية الحلقة الخاصة بالتنمية والنمو . ومن هنا ينبغى على الدول النامية عموما ، والمجموعة النفطية بصفة خاصة ، ان تعمل على تعميق الدراسة وتفهم المشاكل التى تحيط باتفاقيات الجات . كما ينبغى عليها ان تعد نفسها للمشاركة الفعالة ، وموقف تفاوضى جماعى ، فى المفاوضات الجارية ، سواء بالنسبة لموضوع التجارة والبيئة أو بالنسبة لغيره .

هذا ، ويتوقع ان تنتقل لجنة " التجارة والبيئة " من مرحلة المشاورات الى مرحلة التفاوض وهو ما يعتبر التحدى الأكبر للدول النامية فى اطار عمل اللجنة من الآن وحتى انعقاد المؤتمر الوزارى الثانى عام ١٩٩٩ . وعلى الدول النامية ان تركز جهودها خلال تلك المرحلة لتحقيق ما يحضى مصالحها ، وبصفة خاصة مطالبة الدول الصناعية المتقدمة بتقديم المساندة الفنية والمالية التى تساعد الدول النامية على التأقلم مع المتطلبات المنشودة ، ومطالبتها أيضا بعدم فرض ضرائب أو قيود تجارية جزائية - ومن أمثلتها ضريبة الكربون السابق شرحها - على صادرات الدول النامية بحجة حماية البيئة (٦) .

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	حسين عبد الله
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع النفط والغاز	رقم العدد :	٥١
المصدر :	كراسات استراتجية	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

الجات ومنتجات التكرير والبتروكيماويات

(١) الجات ومنتجات التكرير :

كان جل الصادرات النفطية قبل الحرب العالمية الثانية يأخذ صورة منتجات مكورة حيث كانت الولايات المتحدة المصدر الرئيسى وتتركز فيها صناعة التكرير . اما بعد الحرب وبعد ان اصبح الشرق الاوسط أهم مراكز التصدير ، فقد تحولت صادرات النفط الى تجارة فى الزيت الخام وتولت المصافى فى الدول الصناعية المستوردة . ومن المعروف ان أهمية النفط لا تكمن فقط فى انه مصدر حوى للطاقة ، بل ايضا فى كونه عاملا رئيسيا فى بناء قاعدة صناعية متطورة وخاصة فى صناعات التكرير والبتروكيماويات وما يسبقها وما يليها من صناعات مكاملة . وقد ظلت الدول العربية المصدرة للنفط تطالب بنصيب من تلك المصافى يتناسب مع نصيبها كمنتج ومصدر للنفط والذي كان يبلغ نحو ٤٥٪ من العالم الذى يستهلك هذا الانتاج (اى بعد استبعاد الاقتصادات التخطيط المركزى) . غير ان الدول الصناعية المستهلكة للنفط وشركاتها لم تستجب لهذه المطالب . وحتى عندما تجررت ارادة الدول العربية فى ادارة شئون الصناعة بعد حرب أكتوبر وطالبت بزيادة نصيبها من طاقة التكرير خلال الحوار العربى الأوروبى الذى دار فى منتصف السبعينيات وشارك فيه الكاتب ، لم تستجب الدول الأوروبية وتعلت بما تراكم لديها من طاقة تكرير عاظمة نتيجة لانكماش الطلب على النفط عقب تصحيح الأسعار فى ظل حرب أكتوبر ١٩٧٣ . ومن ثم لم يكن مجديا ان تقوم الدول العربية بطاقة تكريرية تغلق الدول الصناعية المستوردة منذ البداية وبكلى صراحة أبوابها أمام منتجاتها .

وهكذا ظلت الدول العربية محرومة من ثمار التصنيع اللصيق بالمادة الخام التى يعتمد عليها اقتصادها القومى . ولا تتجاوز طاقة المصافى العربية حتى الآن ٨٪ من طاقة التكرير العالمية والتى تبلغ نحو ٧٥ مليون بر/م مع ان انتاجها من النفط يبلغ نحو ٢٨٪ من الانتاج العالمى وتبلغ صادراتها النفطية نحو ٣٩٪ من الصادرات العالمية كما ذكرنا . بل ان أغلب المنتجات النفطية المكورة يستخدم لتلبية الاحتياجات المحلية فى المنطقة العربية ولا يزيد ما أقدم منها بهدف التصدير على نحو ٣٪ من طاقة التكرير العالمية .

ومن الأمثلة الحديثة على اقامة العراق قبل فى أسواق الدول الصناعية أمام منتجات الدول النفطية ما حدث لصادرات فنزويلا من البنزين المحسن فى أسواق الولايات المتحدة . فقد قامت بعض الشركات الأمريكية المتضررة بتكوين جماعة للضغط على وكالة حماية البيئة الامريكية EPA لمنع دخول البنزين

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	حسين عبد الله
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع النفط والغاز	رقم العدد :	٥١
المصدر :	كراسات استراتجية	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

الفنزولى الى الأسواق الأمريكية بدعوى عدم مطابقتها للمواصفات البيئية التى نص عليها قانون الهواء النقى لعام ١٩٩٠. واستجابة لذلك الضغط اصدرت الوكالة قرارا متحيزا ضد فنزويلا فى ديسمبر ١٩٩٣. ومع ان الوكالة عادت فاقنعتت بالمواصفات الفنية التى قدمت فنزويلا لاثبات مطابقتها للمواصفات الأمريكية ، الا ان جماعات الضغط عادت لتمارس ضغطها على الكونجرس الأمريكى الذى قام بدوره بالضغط على وكالة حماية البيئة لتأجيل قرارها المساند لفنزويلا . ولم يشفع لفنزويلا انها خصصت نحو مليار دولار لرفع كفاءة ومواصفات منتجاتها النفطية المكررة وانها سوف تخسر نحو ١٥٠ مليون دولار على مدى ثلاث سنوات نتيجة لوقف صادراتها من البنزين المحسن الى الأسواق الأمريكية . كذلك لم يشفع لها ان وقف تلك الصادرات من شأنه خفض المعروض منه فى أسواق الساحل الشمالى الشرقى للولايات المتحدة وان المستهلك الأمريكى سوف يواجه بارتفاع سعر البنزين دون مبرر حقيقى . ازاء ذلك الموقف المتحيز ، قامت فنزويلا بتقديم شكوى الى أجهزة الجات خلال ١٩٩٤ ، ثم عادت فجددت الشكوى خلال ١٩٩٥ بعد قيام WTO . وكان من الممكن ان ينقضى وقت طويل قبل ان يفض النزاع اذا لجأ الاطراف الى استخدام التعقيدات القضائية والتى تحفل اتفاقيات الجات بالعديد منها . غير ان جهاز التحكيم بالمنظمة الوليدة اراد ان يثبت جديته فى أول خلاف يحال عليه فاصدر حكمه النهائى خلال ابريل ١٩٩٦ لصالح فنزويلا مؤكدا انه وان كانت شروط الحماية البيئية تعتبر من حقوق السيادة المطلقة لكل دولة ، إلا ان اخلال المعروض عليها يعتبر خلافا تجاريا اذ يتعلق بمدى مطابقة البنزين الفنزولى للمواصفات الامريكية ، وهو ما ثبتت مطابقتها لهيئة التحكيم .

ومن المتناقضات ان مفوضية الاتحاد الأوروبى التى تساند وضع العراقيل أمام الصادرات العربية من المنتجات النفطية المكررة ، أعلنت خلال سبتمبر ١٩٩٦ انها تعزم اتخاذ اجراءات قانونية ضد اليونان - باعتبارها عضوا فى الاتحاد - لأنها تضع من العراقيل ما يعوق صادرات المنتجات المكررة اليها والتى يكون مصدرها احدى الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى . فوفقا للمرسوم الاتحادى رقم 68/414/EU تلتزم اليونان بالاحتفاظ بقدر معين من المخزون الاستراتيجى للنفط . وقد نظم القانون اليونانى تلك العملية بما يجعلها مسئولة مشتركة بين شركات توزيع المنتجات النفطية وبين شركات التكرير . وتعرض المفوضية الأوروبية على ذلك التنظيم استنادا الى انه يعرقل الحركة الحرة لتبادل المنتجات النفطية عبر حدود الدول الأعضاء وتدعو الى تعديله بحيث يتلاءم مع هدف المفوضية فى جعل أسواق الطاقة فى أوروبا سوقا موحدة.

والى جانب العراقيل التى تواجه المنتجات النفطية التى يكون مصدرها دولة نامية مصدرة للنفط ، وسواء اخذت تلك العراقيل شكل ضرائب كربون أم شكل مواصفات فنية ، فان الدول الصناعية تتخذ من حماية البيئة ستارا لفرض شروطها الصارمة على منتجات الدول النامية فى مجالات أخرى متنوعة . من ذلك مجال التخفيف وإعادة التدوير أو إعادة الاستخدام وإدارة الفاقد بالنسبة للمنتج النهائى وايضا فى المنتجات الوسيطة والمخلات . بل وتسعى الدول الصناعية لادماج التكلفة البيئية فى سعر المنتج رغم ما يحيط بهذا الموضوع من صعوبات شائكة فى كيفية تحديد تلك التكلفة . ومع ان غالبية تلك الصوائق قد

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	حسين عبد الله
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع النفط والغاز	رقم العدد :	٥١
المصدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

تأخذ الطابع الاختياري ، إلا أنها صارت تقتل بالفعل عوائد مستترة امام صادرات الدول النامية . ومحاول الدول الصناعية ان تملص من مسؤوليتها فتنسبها الى اذواق المستهلكين وأنهم يفضلون السلع المتسقة مع متطلبات البيئة . وكثيرا ما تصاغ المعايير المعرقة وفقا لشروط وخصائص التكنولوجيا في الدول الصناعية المتقدمة وهو ما لا يتوافر لدى الدول النامية . وحتى اذا توافرت الامكانيات التكنولوجية المتقدمة لدى الدول النامية فان الدول المستوردة غالبا ما تستجيب لضغوط الصناعة الوطنية التي يتعرض انتاجها لمنافسة شديدة من الانتاج المستورد ، على نحو ما حدث بالنسبة لليزين الفنزويلي المحسن . وهكذا تضغط الدول الصناعية المتقدمة - رغم أنها المسئولة الأولى عن التلوث - لادخال البيئة في اطار الجات مع وضع قواعد ومعايير بنية متشدة والزام الدول النامية بها على قدم المساواة مع الدول المتقدمة ومع ما سوف يقتصر بادخال البيئة في اطار الجات من قوة ردع ونفاذية نتيجة لربطها بما يقدم للدول النامية من معونات ، وكذلك لربطها بشروط المساعدات التي يقدمها كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، فان عبء التكلفة يمكن ان يزداد بالنسبة لصادرات الدول النامية مما يؤدي في النهاية الى اضرار ما تصنع به من مزايا نسبية . وقد شرحنا فيما سبق كيف كشفت المداولات التي دارت اثناء اجتماع WTO الوزاري الأول الذي عقد في سنغافورة خلال ديسمبر ١٩٩٦ عن نية الدول المتقدمة في تنهى الاتجاهاات المتحيزة ضد الدول النامية .

(٢) الجات والبتروكيماويات :

تعتبر صناعة البتروكيماويات امتدادا طبيعيا لصناعة تكرير النفط وان كانت تمتاز عنها بقوة الجذب الأمامية والخلفية ، حيث تشابه مع مختلف القطاعات وفي مقدمتها الزراعة والصناعة والتشبيد والنقل والمواصلات . كذلك تمتاز صناعة البتروكيماويات بالتنوع الكبير في منتجاتها وقدرتها على الحلول محل المنتجات الطبيعية حيث صارت تنافسها بل وتتفوق عليها . ويستخدم نحو ٨٠٪ من المنتجات البتروكيماوية في انتاج البلاستيك والمطاط الصناعي والألياف الصناعية ، كما تدخل البتروكيماويات في تصنيع ما يزيد على ثلاثة آلاف سلعة متداولة .

وتتفوق البتروكيماويات على صناعة التكرير من حيث حجم القيمة المضافة . فصناعة التكرير لا تصنف أكثر من ٣ دولارات في البرميل ، بينما ترتفع القيمة المضافة في البتروكيماويات الأساسية كالإثيلين والبرولين الى ٣٦ دولار وفي المنتجات الوسيطة الى ١٣٤ دولار والى أكثر من ٢٦٠ دولار اذا حول برميل من النفط الى منتجات مصنعة معدة للاستهلاك المباشر .

وقد تأخرت اقامة صناعة البتروكيماويات في الوطن العربي الى ما بعد رسوخها واكتمال غوها في الدول الصناعية المتقدمة ، وذلك نتيجة لسيادة فكرة التصنيع بغرض تلبية الاحتياجات المحلية لكل قطر عربى ولضيق تلك الأسواق . فلما اتسعت الأسواق العربية الداخلية عقب ارتفاع اسعار النفط في منتصف السبعينيات وتوفر رؤوس الأموال نتيجة لارتفاع حجم العوائد النفطية ، قام عدد من الدول العربية

الموضوع الرئيسى :	المجالات :	اسم كاتب المقال :	حسين عبد الله
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع النفط والغاز	رقم العدد :	٥١
المصدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

بإقامة بعض المشروعات البتروكيماوية . وقد اتسمت المشروعات بضآلة الحجم فى الدول التى أقامتها بهدف مواجهة الاحتياجات المحلية، كما هو الحال فى مصر وسوريا والعراق والجزائر ، بينما كانت المشروعات أكبر حجما فى الدول التى استهدفت التصدير كما هو الحال فى السعودية وليبيا وقطر والكويت . وبحسب للدول العربية اقتحامها تلك الصناعة ذات التكنولوجيا المتقدمة ، مع نمو طاقة الانتاج العربى من نحو نصف مليون طن فى أوائل الثمانينات الى نحو ١٥.٢ مليون طن عام ١٩٩٢ فى نحو ١٥١ مشروعا ، بالإضافة الى نحو ٤.٣ مليون طن تحت الانشاء فى نحو ٤٧ مشروعا . غير ان الانتاج العربى من البتروكيماويات لا يتجاوز ٣٪ من الانتاج العالمى كما يقتصر على نحو ٣٥ نوعا فقط يتركز نصفها فى المرحلة الأساسية وربعها فى الانتاج الوسيط ولا يتجاوز نصيب المنتجات النهائية وهى الأعلى قيمة ٢١٪ . ولعل ما يدعو للتفاؤل ان نحو ٦٤٪ من الطاقة الانتاجية تحت الانشاء يتركز فى المنتجات النهائية . وتعتبر السعودية أهم الدول العربية المنتجة للبتروكيماويات حيث يوجد بها نحو ٦٠٪ من الطاقة العربية ، يليها ليبيا ١١٪ ثم قطر والكويت ٧٪ لكل منهما ، ويتوزع الباقى بمعدل يتراوح حول ٢-٤٪ تقريبا لكل من مصر والجزائر والعراق والبحرين ، ثم ينسب أقل فى عدد من الدول العربية الأخرى .

وكما ذكرنا ، فان دورة الجبات التى عقدت فى طوكيو عام ١٩٧٩ أقرت عدة مزايا واستثناءات تقتصر على الدول النامية ولا تمتد الى غيرها من الدول الصناعية المتقدمة . ومن تلك المزايا نظام التفضيلات المعممة الذى تلتزم الدول الصناعية بموجبه خفض ضرائبها على المواد كاملة الصنع وشبه المصنعة المستوردة من الدول النامية . وعلى الرغم من ان قائمة نظام التفضيلات المعممة قد تضمنت البتروكيماويات التى تنتجها الدول النامية ، الا ان الدول الصناعية دأبت على وضع قيود جمركية على تلك المنتجات، سواء من حيث الكمية أو القيمة ، ومن ثم تعطلت من الناحية العملية تلك المزايا .

فالدول الصناعية المتقدمة تتمتع فى مجال البتروكيماويات بدرجة كبيرة من الاكتفاء الذاتى ، اذ تصل تلك الدرجة الى نحو ٩٧٪ فى الولايات المتحدة ونحو ٩٦٪ فى اليابان ونحو ٨٥٪ فى الاتحاد الأوروبى . وبالنسبة للسوق الأوروبية التى تعتبر المنفذ الطبيعى للبتروكيماويات العربية ، فانها تستكمل احتياجاتها الاستهلاكية من باقى مجموعة OECD فى حدود ١١٪ ومن دول الكومنولث المستقلة (الاتحاد السوفيتى سابقا) بنحو ٢.٥٪ ولا يزيد ما تستورده من الدول النامية بما فيها العربية على ١.٥٪ من احتياجاتها او ما يعادل ١٠٪ من وارداتها .

وقد اتجهت الدول الأوروبية منذ أواخر السبعينيات الى فرض قيود مختلفة بحجة حماية صناعاتها فى مواجهة البتروكيماويات العربية المعتمدة على مواد خام (أساسا غاز طبيعى) تسعر بأقل من اسعار نظائرها فى أوروبا مما يعتبر دعما يخضع لقواعد الاغراق ويبيع لها اتخاذ إجراءات حماية . وبالإضافة الى الرسوم الجمركية التى تتراوح بين ٦-١٣٪ حسب نوع المنتج ، فقد استخدمت لهذا الغرض مجموعة من القيود غير الجمركية ، مثل السقوف الكمية والقيود السعرية الداخلية وقوائم السلع الحساسة ومكافحة الاغراق وقاعدة القيمة المضافة . وكان من نتائج تلك القيود مجتمعة ان تقلص حجم الصادرات

ضلع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	حسين عبد الله
ضلع الفرعى :	ومصر: قطاع النفط والغاز	رقم العدد :	٥٩
صدر :	كراسات استراتيجة	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

البتروكيماوية العربية التى تتمتع بنظام التفضيلات المعممة فى دول الاتحاد الا بى الى نحو ١٠٪ من اجمالى تلك الصادرات . اما ما يتجاوز هذا السقف فيخضع لرسوم اضافية تصل معدلاتها الفعلية الى ما يتراوح بين ٢٢-٢٣٪ ، بل وقد تفرض احيانا حدود كمية قصوى على ما يخضع لتلك التعريفة المرتفعة.

كذلك تضع الولايات المتحدة شروطا ملغية لبعض وارداتها البتروكيماوية من الدول النامية بما فيها العربية، فضلا عن استخدام الاتفاقات التجارية الثنائية بحيث تقيد صادرات الدول النامية طوعيا بسقوف كمية معينة . وبالمثل تفرض اليابان رسوما جمركية على معظم وارداتها البتروكيماوية . وتتراوح المعدلات الاسمية للرسوم اليابانية بين ٧-٢٢٪ بينما يرتفع اثرها الجمالى ليصل بالنسبة لبعض المنتجات الى ٤٩٪ .

وتلعب التكنولوجيا دورا هاما فى فرض القيود التى تواجه البتروكيماويات العربية . فالبتروكيماويات تصنف من حيث طبيعتها الى سلعة Commodity وهى ما تتميز بمواصفات تجارية عامة يندر تغيرها ، او بتروكيماويات أداء Performance وهى منتجات يتم تصنيعها بمواصفات خاصة حسب الطلب وتخضع فى العادة لأبحاث مستمرة بقصد تحسين أدائها . وقد يكون لبعض بتروكيماويات الأداء طابع مميز بسبب مواصفاتها الموجهة وحينئذ يطلق عليها بتروكيماويات خاصة او ميزة Speciality حيث يخضع انتاجها لبراعة اختراع وترتبط باستراتيجية المنتج . وتشير الانجماها الحديثة فى الصناعة الى ان الدول الصناعية المتقدمة أخذت تركز اهتمامها على هذا النوع الأخير لارتفاع العامل التكنولوجى فى مدخلاته ومن ثم فانه يحقق عائدا أكبر مما يحققه البتروكيماويات السلعية والتى تزايد اقبال الدول النامية عليها وقطعت شوطا طويلا فى تصنيعها . وقد اتجهت الشركات العالمية الكبرى ، عن طريق الاستثمار المشترك ، الى توطين صناعة بعض المنتجات البتروكيماوية فى الدول النامية التى تتمتع بمزايا اقتصادية فى هذا المجال ، كالتقرب من مصادر رخيصة للطاقة أو مراكز تسويقية كبيرة ، او للاشتغال بشروط استثمارية مغرية أو ضرائب منخفضة ، أو لرغبتها فى الهروب من قوانين الدول الصناعية الصارمة فى مجال حماية البيئة والتخلص من النفايات الصناعية الضارة . ولكن الشركات الكبرى لم يفتحها ان تكون تلك المشروعات وما تخصص فى انتاجها لا يمثل منافسة خطيرة على منتجاتها فى اسواق الدول الصناعية من حيث نوعية المنتجات ومواصفاتها وقدرتها التنافسية . وحتى اذا تخلت تلك الشركات عن بعض ما تمتلكه من التكنولوجيا المتقدمة للدول النامية فان احتكارها لتلك التكنولوجيا يمكنها من بيعها لها بشروط باهظة . ومع ارتفاع تكلفة المكون التكنولوجى ، وانخفاض الميزة النسبية المعتمدة على توفر رخص الطاقة والمادة الخام ، سوب يثقل كاهل البتروكيماويات العربية باعتبارها صناعة ذات كثافة تكنولوجية عالية . ويتوقع ان يتعزز الوضع الاحتكارى للشركات العالمية الكبرى بما تضمنته الجات ١٩٩٤ من حماية لحقوق الملكية الفكرية مما يمثل قيدا مهما فى هذا المجال .

وبالاضافة الى ما تضعه الدول الصناعية المتقدمة من عراقيل أمام المنتجين الجدد وعدم تسهيل نقل التكنولوجيا المتقدمة الى الدول النامية ، فانها قد تلجأ ايضا الى استخدام تكتلاتها الاقليمية فى مطالبة

لوضوع الرئيسى :	الجبات	اسم كاتب المقال :	حمين عبد الله
لوضوع الفرعى :	ومصر : قطاع النفط والغاز	رقم العدد :	٥٩
لصدار :	كراسات استراتيحية	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

الدول النامية المستفيدة بنظام التفضيلات المعممة لتقديم تنازلات بالمقابل ، مثل ارغامها على الارتباط بكتلة تجارية معينة مما يحد من نشاطها ، علاوة على زوال الانتفاع بمزايا النظام المذكور متى أصبحت الدول المصدرة فى عداد المنتجين الكبار . وقد شرحنا من قبل كيف حرمت الدول المصدرة للنفط أعضاء اوبك من الانتفاع بذلك النظام فى الولايات المتحدة بحجة انها تشارك فى تكتل احتكارى يستهدف رفع الأسعار ويقيّد حرية التجارة مما يجيز اتخاذ اجراءات انتقامية ضدها . كما ان التطبيق العملى لنظام التفضيلات المعممة فى الأسواق الأوروبية قد أسفر عن تحديد الكمية التى تتمتع بها لا يتجاوز ١٠٪ من حجم الصادرات البتروكيماوية العربية . وعموما ، فان الجبات ١٩٩٤ سوف تزيل تلك الميزة كلية نتيجة لالغاء ذلك النظام .

ولا تقتصر المشاكل على الدول النفطية أعضاء اوبك ، بل تمتد الى العلاقات الثنائية بين دول مجلس التعاون الخليجى والمجموعة الأوروبية ، اذ اصططعت المفاوضات التجارية بين الطرفين ، والتي امتدت على ما يقرب من عقد كامل ، بموضوع حماية البتروكيماويات الأوروبية . وما زالت دول الاتحاد الاوروبى تصر على استثناء البتروكيماويات العربية من اى اتفاق للتبادل التجارى الحر مع دول الخليج . وكذلك الحال بالنسبة لموضوع الدعم الحكومى الذى تحصل عليه بعض فروع الصناعة والزراعة فى الخليج . وهكذا تقوم الدول الصناعية المتقدمة ، فى حالة البتروكيماويات ، بانتزاع الميزة النسبية التى ثبتت للدول النفطية بحكم ظروفها الطبيعية . وهى لا تكفى لتحديد الكميات المستوردة من البتروكيماويات العربية ، بل تسترلى أيضا من خلال حصيلة الضرائب الجمركية على الجانب الأكبر من الربح الاقتصادى الذى هو اساسا من حق المنتج . ذلك انه يفرض ان سعر المنتج البتروكيماوى فى الأسواق الأوروبية ، والتى توفر الجانب الأكبر من احتياجاتها محليا ، يعادل (س) فان المصدر العربى لابد ان يخفض سعر سلعته بمقدار ما تحصل عليه الدولة المستوردة من ضرائب حتى يمكنه منافسة المنتجات المحلية فى تلك الأسواق . اى ان سعر الصادرات العربية لابد ان تنخفض الى (س) مطروحا منها ضرائب الدولة المستوردة ومطروحا منها ايضا تكاليف النقل . ومعنى ذلك ان المنتج العربى يفقد ما كان يمكن ان يحصل عليه لو لم يفرض تلك الضرائب الحمائية فى الدول المستوردة . وبعبارة أخرى ، فان جانبيا من الربح الاقتصادى الذى كان يجب ان يؤول الى المنتج العربى ، باعتباره منتجا مضميزا ويتمتع بميزة نسبية فى المواد الخام والطاقة المستخدمة فى البتروكيماويات ، قد انتزع منه كما انتزع منه الجانب الأكبر من الربح الاقتصادى فى حالة النفط الخام على نحو ما سبق شرحه .

وستظل قواعد الإغراق التى احتوتها اتفاقية الجبات ١٩٩٤ وفصلت نصرصها المعقدة فيما لا يقل عن خمسين صفحة (٧) تفتح المجال أمام الدول الصناعية المتقدمة لوضع ما تراه من عراقيل أمام البتروكيماويات العربية ، او لاستخدامها كأداة للتفاوض وانتزاع المزيد من التنازلات من المنتجين العرب . وبذلك يمكن ان تفقد تلك المنتجات المزايا النسبية التى تتمتع بها . كما سيكون على الدول العربية المنتجة للبتروكيماويات الالف . ما يفسره الجبات ١٩٩٤ على انه اعانة معطوطة بهدف دعم الصادرات ، وذلك خلال سنتين بالنسبة للدول التى تمتلك قدرة تنافسية فيها ، وما لا يتجاوز ٨ سنوات فى جميع الأحوال .

الموضوع الرئيسى :	الجلبات	اسم كاتب المقال :	حسين عبد الله
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع النفط والغاز	رقم العدد :	٥١
المصدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

صحيح ان الجلبات ١٩٩٤ قد استحدثت من التعديلات فى اجراءات التحقيق الخاصة بمكافحة الاغراق ما يلزم الدولة المضطرة باثبات حدوث الضرر بصناعتها المحلية او التهديد بحدوث الضرر من واردات المنتج موضع التحقيق . غير ان الدول الصناعية المتقدمة سيكون فى مقدورها الهيمنة على تلك التحقيقات سواء بحكم سيطرتها التاريخية على الجلبات ، او بحكم وزنها التجارى (ثلاثة ارباع التجارة العالمية) ، وما يتوفر لديها من خيرات فنية وقضائية . وحتى اذا انتهى الامر بانتصار الحق العربى ، فان الضرر سيكون قد حاق بالصناعة العربية على نحو ما حدث بالنسبة للبنزين والفزولى المحسن فى اسواق الولايات المتحدة .

واذا صح ان الدول الصناعية سوف تلتزم بخفض الرسوم الجمركية على الواردات الكيميائية (بما فى ذلك البتروكيمياويات) بنسبة ٤٧٪ وتقييد السقوف على غالبية الواردات الصناعية وفقا لجلبات ١٩٩٤ . مع التخلي عن التمسك بذريعة الاغراق ، واذا صح ايضا ان WTO سوف تنجح فى الزام تلك الدول بالغاء المحصن والتبؤد الخاصة بقوائم السلع الحساسة والقيمة المضافة وشهادة المنشأ . الخ ، فان البتروكيمياويات العربية قد تجد فرصة لتحسين قوتها التنافسية فى اسواق الدول الصناعية المتقدمة . ولكن تلك الفرصة قد تظل محدودة نتيجة لمنافسة البتروكيمياويات العالمية التى تتمتع بصناعاتها بالكامل وتخضع للاحتكاكات العملاقة ، مما يحقق لها الارتفاع بوفورات الحجم الكبير ، ونتيجة ايضا لما يتوفر لتلك الشركات من اعفاء كامل للتبادل داخل دول التكتلات الاقليمية باعتبارها تجارة داخلية وفقا لمبدأ الدولة الاولى بالرعاية .

ولعل الاهم فى نظرنا ، ليس فقط ان تقف الدول العربية صوقفا صلبا وجماعيا أمام اتهامها بالاغراق ، بل عليها ان تقوم ايضا بتحسين اقتصاديات مشروعاتها البتروكيمياوية وذلك بمراجعة سياساتها الانتاجية والتسويقية مراجعة شاملة ، سواء على المستوى المحلى او الدولى ، بما يتطلبه ذلك من وضع وتنفيذ خطط منسقة عربيا لاعادة هيكلة الصناعة وتكاملها على مستوى الوطن العربى . وبدخل فى ذلك على وجه الخصوص دراسة اندماج المشروعات المتماثلة والمتكاملة تحقيقا لوفورات الحجم الكبير ، ومواكبة التطوير التكنولوجي بما يحسن جودة المنتجات ويقرنها من الانواع الخاصة Speciality عالية القيمة ، مع توسيع قاعدة المرحلة الأساسية بتنوع اللقائيم كاستخدام الناقتا بدلا من التركيز على الغاز الطبيعى .

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	حسين عبد الله
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع النفط والغاز	رقم العدد :	٥١
المصدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

ولعل مما يدعو الى الاسراع بمثل هذه الخطوات ان الجات ١٩٩٤ لن تسمح لمنتجى البتروكيمياويات العربية بأكثر من عامين لتكييف أوضاعهم استنادا الى أنهم يمتلكون فيها قدرة تنافسية . وحتى لو سمح لهم بالمدة المتاحة للدول النامية التى لا تتمتع بقدرة تنافسية ، فإن السنوات الثماني الباقية تعتبر مدة قصيرة جدا إذا قورنت بما توفر للصناعة العالمية من خبرة متراكمة وقوة احتكارية فى اطار من الحماية والتفوق التكنولوجى على مدى عشرات السنين . ولذلك ينبغي أن يقتصر بخطوات إعادة الهيكلة بهدف رفع كفاءة الصناعة العربية ، انشاء تنظيم مؤسس للمنتجين العرب حيث تنسق السياسات الانتاجية والتسويقية وتدعم القوة التفاوضية العربية . كذلك ^١ أن تدرس امكانية وضع صيغة مقبولة فى اطار الجات متعامل التفضيلى بين الدول العربية وبين الدول النامية بما فى ذلك الدول الاسلامية والافريقية. (٨)

ولا يفوتنا أخيراً ان نتوقف عند مفارقة غريبة ، وهى ان الدول الصناعية المتقدمة بقدر ما تحتاج وتعارض عند رفع سعر النفط الخام ، فانها تحتاج وتعارض أيضا عند خفض سعر البتروكيمياويات العربية. ولكن المفارقة بفسرها ان كل طرف يسعى الى حماية مصالحه وتعظيم نصيبه من التجارة الخارجية بصرف النظر عن اتساق مواقفه او تناقضها . فالهدف النهائى هو اقتناص أكبر قدر ممكن من الفائض الذى تحققه التجارة الدولية والتى بلغت فى عام ١٩٩٣ نحو ٣,٥٨ تريليون دولار منها نحو ١,٠٣ تريليون من تجارة الخدمات . ومن هنا تنبثق دعوتنا لكى تقوم الدول العربية بتنسيق سياساتها النفطية والبتروكيمياوية حماية لمصالحها الفردية والمشاركة .

السياحة

الجات
ومصر
قطاع السياحة

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	صناعة السياحة وتأثيرات اتفاقية الجات	أشرف محمود	العالم اليوم	١٢٨٢	١٩٩٥/٤/١٩	١٤٠
٢	السياحة المصرية	عبد الفتاح مراد	(كتاب) شرح النصوص العربية		١٩٩٧	١٤٢
٣	السياحة وتحديات الجات	صبرى عبد السميع	الاهرام	٤٠٠٥٩	١٩٩٨/١/٢٨	١٤٣
٤	تسهيلات سياحية لمواجهة مشاكل الجات	مصطفى البدوى	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٤٠	١٩٩٨/٧/١٣	١٤٤

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	أشرف محمود
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع السياحة	رقم العدد :	١٢٨٢
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٥/٤/١٩

صناعة السياحة.. وتأثيرات اتفاقية الجات

■ أشرف محمود ■



للمصالح على الخدمة، وحيث أن الهدف هو تحرير الخدمات السياحية، يستلزم تناول الموضوع من وجهة نظر المستهلك وبالتالي يبرز إضافة مرفق مستقل بالخدمات السياحية، إضافة إلى أن تناول الموضوع من وجهة نظر المستهلك يؤدي بالطبع إلى تحديد ألق لجميع الخدمات المتعلقة بالخدمات السياحية، إلا أن المباحثات تناولت الموضوع من وجه مورد الخدمات السياحية، وبدلاً من تعريف الخدمات السياحية أصبحت اتفاقية الجات مصطلح «السياحة والخدمات» إلى بنود محددة، ظهر القصور الشديد في التعريف بالخدمات السياحية فقد وأجعت منظمة السياحة العالمية نفس مشكلة وزارة السياحة المصرية في قبول التعريف المعمول به في البنك الدولي ووزارة التخطيط والبنك المركزي المصري عند احتساب الأيرادات السياحية، السياحة ليست فقط الأنشطة المتعلقة بالسفر، الفنادق والطعام، المرشدين السياحيين وأنشطة أخرى كما هو وارد في اتفاقية الجات، إن هذه البنود تمثل حوالى 30% فقط من انفاق السائح/ ليل، كما لا تغطي كل الخدمات السياحية، لكن عدم تحديد تعريف لكلمة أخرى في التعريف السابق يترك المجال مفتوحاً لجهود اللقائين على هذه الصناعة لبلورة الدائرة الحقيقية للنشاط السياحي، وفقاً للمعيار الدولي لتوصيف الأنشطة السياحية.

إن التصالح للتجارة في الخدمات إلى قواعد ومبادئ الجات وما تتضمنه في طياتها من إلزام الدول بفتح أسواقها أمام ذلك النوع من التجارة هو التطور الحقيقي للنظام التجاري الدولي خلال الخمسين سنة الماضية.

وقد أدت التغييرات الأخيرة في الاقتصاد العالمي، حيث أصبحت التجارة والتنمية التكنولوجية والاستثمار والخدمات تشكل نظاماً متكاملًا، إلى تغيير دور الخدمات في عملية التنمية، إن التنامي السريع لقطاع الخدمات لاسيما في الاقتصاديات الدول الصناعية والذي أصبح يحتل نسبة 60% تقريباً من العمالة والنتائج القومية الإجمالية فيها، بل يذهب البعض إلى تغيير أنه خلال الثلاثين سنة القادمة ستتخفص نسبة العمالة في القطاع الصناعي بالدول المتقدمة إلى ما لا يتجاوز 10% من العمالة الكلية، وإن دل ذلك على شيء فهو يدل على الأهمية للتماطمة لقطاع الخدمات مستقبلاً، وما يكسب تلك الدول بالتالى ميزة نسبية في تجارة الخدمات التي أصبحت تمثل اليوم أكثر من 21.5% من التجارة العالمية.

النامية من دخول الأسواق العالمية للخدمات الجديدة، ومن استخلاص قدر أكبر من القيمة المضافة من السلع والخدمات التي تصدورها حالياً.

3- جعل ممارسات المورد الرئيسيين للخدمات متشعبة مع عملية تنمية البلد المضيف وضمان ألا تستبعد هذه الممارسات سواء كانت ممارسات تجارية تقليدية أم الوافدين الجدد من البلدان النامية، ويمكن لالتقاءات للمتعددة الأطراف أن تنص على تعاون هذه المؤسسات في السماح لمصر بالوصول إلى الأسواق العالمية، كما ينبغي إعطاء الأولوية للقطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة لمصر.

ج - من الضروري لمصر أن تحتفظ بحق جعل الوصول إلى أسواقها مشروطاً بمساهمة مورد الخدمات الأجنبي في تحقيق أهدافها الاقتصادية، وينبغي هذا على سبيل المثال على الحق في التمييز لصالح الشركات المتعددة للأشخاص بهذه السمات التي يمكن أن تتضمن نقل التكنولوجيا، والوصول إلى شبكات التوزيع والمعلومات وما إلى ذلك.

إن خصوصية الخدمات السياحية كانت في أجنحة جولة أوروبا، ولوحة تعدد وترايط تلك الخدمات مع قطاعات أخرى عديدة مما أدى، أولاً إلى التفكير في عدم تحديد السياحة كقطاع محدد وإحلال الخدمات السياحية تحت القطاعات الأخرى المتعلقة بها، ولكن لاجتماع مجموعة العمل الخاصة بقطاع السياحة مرتين خلال عام 1990 وتضمنت مجموعة المناوئين في قطاع الخدمات بتوصية تؤكد على أن تعديدي الخدمات السياحية وخصوصيتها من حيث ضرورة انتظام المستهلك عبر الحدود

إن تصر يمثل قطاع الخدمات أكثر من 50% من الناتج القومي في عام 1992، كما يعد أكبر مصدر للمصالح الحرة حيث تمثل صادرات قطاع الخدمات 3/4 حصيلة المصالح الحرة في عام 1994، بالمقارنة بالصادرات السلعية التي مثلت 1/4 الحصيلة فقط.

وهكذا لتحرير التجارة في الخدمات أن تساعد على تعزيز عملية التنمية إذا تحققت ثلاثة معايير على الأقل هي ما يلي:

1- ينبغي تحقيق هذا التحرير ضمن إطار تعاقدى متعدد الأطراف تكون مصر قادرة فيه على التنفيذ الفعل لسياسات ترمي إلى تنمية قطاعات الخدمات لديها لتخلص نفسها من الوضع السلبي الحالي، ولاسيما فيما يخص، إلى الحد الممكن عملياً بتنمية بناء أساسى دائم للخدمات والتي تستند إلى المعرفة وينبغي لاطلاق المقعد الأطراف أن يعترف اعترافاً واضحاً بطبيعة هذه السياسات بحيث تمتد الإشارة إليها بوصفها سياسات دافع مبررة أو غير مقبولة من جانب الشركاء التجاريين الآخرين.

ب- إن مصر تحتاج إلى وصول حقيقي إلى أسواق الخدمات العالمية مع مراعاة أوجه خصوصية الجورس في تسليم حتى تلك الخدمات التي تتمتع فيها بمزايا نسبية، وينبغي ذلك على ما يلي:

1 - ضمان وصول الأشخاص إلى البلدان الأجنبية، فالوسيلة المألوفة لتسليم الخدمات بالنسبة لكثير من البلدان النامية هي من خلال أشخاص يعبرون الحدود الدولية.

2- ضمان وصول مصر إلى المعلومات وشبكات المعلومات، إذ يمكن ذلك البلدان

الموضوع الرئيسي :	الخدمات	اسم كاتب المقال :	أشرف محمود
الموضوع الفرعي :	ومصر : قطاع السياحة	رقم العدد :	١٢٨٢
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٥/٤/١٩

4 - لاجدال أن تحرير التجارة في السلع والخدمات سيكون في صالح الدول المنتجة في الأجلين القصير والمتوسط، كما أن هذا التحرير لن يحدث في يوم وليلة بل عملية التحرير طويلة الأجل بطبيعتها وتتطلب معلومات واستشارات وتتم مراجعتها كل خمس سنوات. لكن المؤكد أن مقبرة مصر هي الاستفادة من اتفاقية الجات في الأمد المتوسط والطويل يعتمد اعتمادا كبيرا على مدى سرعة تطوير الشركات الوطنية واستيعابها للنظم الحديثة للتكنولوجيا، المعلومات، الاتصالات، التسويق والتوزيع، ليتمكنوا من المنافسة في السوق الدولي الذي لا معيار له سوى الجودة والسعر.

٢٢- للاستثمار الاقتصادي لوزيرة السياحة لمصرى وستشار البنك الدولي

- إن الفلسفة الحاكمة لاتفاقية الجات هي أن تحرير تجارة الخدمات سيؤدي إلى سهولة التنافس في ظل سوق حرة تحكمه الشفافية وبالتالي تهدف الاتفاقية إلى إلغاء الشبهن والتقييد بالنسبة لجميع المعاملات الخدمية والسبل الأربع الحاكمة لتوريد تلك الخدمات، فأي ميزة لطرف معين من حق جميع الأطراف للوقفة على الاتفاقية.

أ - منظمو الرحلات، شركات الفنادق والشركات المتعلقة بنشاط السفر غير الوطنية سيكون لها الحق في تأسيس وتشغيل شركات في الدول الأخرى للوقفة على الاتفاقية.

ب - في القطاع الفندقى ستسهل الاتفاقية

التوصل إلى التماسكيات الخاصة بمقود

الإدارة، للمونة للفنية، الاسم التجاري، إلخ.

ج - سيتمكن الشركات غير الوطنية من توريد خدماتها ولها نفس الشروط والضوابط الحاكمة للشركات الوطنية والمودعين من الدول الأخرى.

د - ستحصل الشركات غير الوطنية على نفس الامتيازات والمميزات للشركات الوطنية.

هـ - سيتمكن الشركات غير الوطنية من نقل موظفيها وتشغيلهم في شركاتهم المحلية في البلدان الأخرى.

و - كما ستحصل تلك الشركات على حرية في وسائل النقل والتحويلات.

١ - لا ي بركة الحق في وضع ضوابط وشروط تقنية للسلع في سوق العملة المحلية، ميزان المدفوعات، البيئة، منع الغش التجاري، للمضار من النظام المالى، تيم المجتمع والأمن والاستقرار بشكل عام.

2 - لقد حصلت السياحة على أكبر اهتمام من الدولة، حيث وقعت 97 دولة في 117 دولة، التي وقعت الاتفاقية على التراسمات محددة في قطاع السياحة.

3 - يركز الفكر إلى أن التحرير في تجارة الخدمات سيؤدي إلى ازدهار السياحة ليس فقط عن طريق السماح لوكلاء السفر وشركات الفنادق المحلية للفناء والتوسع في أسواق الدول النامية ولكن أيضا ستفتح الباب أمام الشركات الوطنية الصغيرة والمتوسطة لخدمة حلبة المنافسة الدولية في الأسواق التي لا وجود لها في الاطلاق حاليا.

هناك حوالي 70 نشاطا يدخل جزئيا في توريد تلك الخدمات في قطاع السياحة كما أن هناك حوالي 70 نشاطا يدخل جزئيا في توريد تلك الخدمات.

إن النشاط السياحي معقد ويرتبط بكثير من الخدمات الأخرى ويجب تجاوز التعريف الوارد في اتفاقية الجات لاستيعاب الخدمات الأخرى التي تسهل ضمن الخدمات السياحية.

١ - إن الدول التي تستفيد من تطبيق تحرير تجارة الخدمات صوما والسيلة - كمناعة تصديرية في المقام الأول - هي الدولة التي تمتلك المنتج بالجودة المطلوبة وبالسعر التنافسي على مستوى العالم، وبالتالي يجب أن تمتلك اللقومات ولحيتها

القدرة على توظيف تلك اللقومات لإنتاج المنتج المطلوب.

2 - إن السيلة تعتمد في المقام الأول على استخدام وتوظيف اللقومات السياحية في إنتاج منتج سياحي والترويج والتسويق لهذا المنتج وبيع المنتج من خلال نظم التوزيع المتخصصة، كما تعتمد أيضا على حرية انتقال الأفراد، الاموال والمعلومات مما يوضح كيف أن السيلة ترتبط بجميع الخدمات الأخرى.

3 - كثر الحديث عن مقومات مصر السياحية ولكن الواقع الفعل أن نصيب مصر من السيلة العالمية أقل من 1٪ كما أن الطاقة العاملة لصناعة السياحة المصرية لا تزيد على 4 ملايين سائح سنويا وحيث إنه لاجدال أن لدى مصر مقومات سياحية لريدة إلا أنها تقتصر إلى إمكانية توظيفها لإنتاج منتج سياحي قادر على المنافسة الدولية.

إن مقارنة أداء السياحة المصرية بتجارها في أسبانيا واليونان أصبح واردا اليوم فلمصر ميزة مقارسة واضحة إلا أنها لا ترحم إلى واقع فعل نتيجة قصور يستلزم المعالجة في إمكانية توظيف تلك اللقومات، سيتم تناول هذا الموضوع فيما بعد في هذا التقرير.

إن الهدف الأساسي لاتفاقية الجات هو تطوير النشاط المالك لحرية السوق ليحصل المستهلك على أفضل السلع والخدمات بأفضل الأسعار. إن صناعة السياحة جزء من اتفاقية الجات وينطبق عليها نفس المنهج الفكرى ولكن لوضعه موضع التنفيذ يتطلب تقاضى متعدد الأطراف للتوصل إلى توازن في التنازلات والمميزات التي تخضع مصالح الأطراف وتحافظ وتركز في العلاقات مع القطاعات الخدمية الأخرى.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	عبد الفتاح مراد
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع السياحة	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) شرح النصوص العربية ٥٥٠	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

السياحة المصرية :

قد لا يترتب على تنفيذ التزامات مصر فيما يتعلق بتحرير تجارة الخدمات أى آثار سلبية على قطاع السياحة (١) ومن ثم على الإيرادات السياحية التى تشكل جانباً هاماً من المتحصلات فى ميزان الخدمات ، بل على العكس من المتوقع أن يشهد قطاع السياحة انتعاشاً كبيراً فى الفترة القادمة تحت تأثير عدة عوامل مترتبة على اتفاقية تحرير تجارة الخدمات وأهمها :

١- أن اتساع حركة التجارة العالمية وبالتالي الانتعاش الاقتصادى المتوقع فى الدول الصناعية المتقدمة سيؤدى بالضرورة إلى انتعاش السياحة العالمية وبالتالي استفادة قطاع السياحة المصرى ، خاصة فى ظل ما تتمتع به مصر من مزايا نسبية فى قطاع السياحة وعلى الأخص ما يوجد بها من آثار فرعونية وإسلامية وقبطية ويهودية .

ب- أن السماح بإنشاء الفنادق والمطاعم الأجنبية وعمل الوكالات السياحية فى مصر فى خدمات النقل السياحى البرى والنهرى والبحرى سيدعم بلا شك من كفاية وفعالية الخدمة السياحية فى مصر ، وسيؤدى إلى جذب العديد من السياح وبالتالي زيادة الإيرادات السياحية فى مصر .

ج- أن تحرير التجارة فى مجال الخدمات السياحية سيتيح للشركات السياحية التواجد فى الدول المتقدمة والاحتكاك بالمنافسة العالمية مما سيؤدى بالضرورة إلى اكتساب المزيد من الخبرة الأجنبية ، وإتاحة الفرصة لجلب المزيد من الأنواع السياحية الأجنبية إلى مصر .

الموضوع الرئيسي :	الجناح	اسم كاتب المقال :	صبرى عبد السمح
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع السياحة	رقم العدد :	٤٠٠٥٩
المصدر :	الأهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٨/١/٢٨

السياحة وتحديات الجناح

تحدث الكثيرون عن التحديات الجناح التي تدت في مراكزها المخرّب منذ أكثر من عام وبالتحديد في شهر إبريل عام ١٩٩٨ فحريق تجارة السلع والخدمات بين مختلف دول العالم حيث بدأت جولات المناقشات عام ١٩٩٧ حتى انتهت عام ١٩٩٨ في إنشاء منظمة التجارة العالمية (W.T.O) في مطلع عام ١٩٩٨ ولكن على الرغم مما قيل وكتب عن هذه المنظمة في مختلف الآراء ما زالت بعيدة عن أنظار عدد كبير من الزائر لتلجّع من حيث طبيعة تشكيّلها وشروط العضوية فيها وينبذ (W.T.O) بها والأثر لثأريّة عليها في مختلف المجالات.

وبمعنى في هذا المقام أن نركز حديثي حول تأثير الجناح على قطاع الخدمات في مصر وخاصة القطاع السياحي لخصاً بغير جميعاً أن مصر دولة سياحية لها وزنها السياحي الكبير على مستوى العالم وتتميز بموقع مهمّة على خريطة السياحة العالمية فالسياحية تمثل أحد الأنشطة الاقتصادية الهامة التي يربّط عنها الأثر الاقتصادي لمصر وإيجامية والعلاية متعددة في جانب ما تحته من آثار أخرى في المجتمع لذلك لا بد من التفرّص أن نتفرّع جيداً على الآثار المختلفة الناتجة عن إجماعها خاصة في القطاع السياحي فمجال السياحة اقتصادي عن إجماعها سواء كانت إيجابية أو سلبية وعلى الناحية التي تلتحق بها صناعة المنتج المصري أو سلبية وليست في صياغة ومن هذا التعلق يأتي أثره في ظل هذه الأزمات -سياحة- سوف تتأثر الدولة السياحية مع الدول

الصناعية الكبرى نفساً غير متكافئة نظراً لتباين التأثير في إيجاميتها وأثراتها المالية والبشرية والتكنولوجية وسيتم صراع حاد بين الدول المتقدمة وبعضها البعض كالاتحاد الأمريكية ودول المنظمة الأوروبية ودول المعمر الإسيوية التي غير ذلك من الدول التي سيؤثر في الأضرار بول أخرى بامية وخاصة في الفترة الأخيرة مما يفرّض علينا أن نعيد حساباتنا من جديد في ضوء التحديات العالمية الحالية والمطلقة التي سوف نتمس بمفاهيمها والتحديات المتنامية القوية

قطاع السياحة باعتباره أحد قطاعات الدولة الاقتصادية يقع عليه عبء كبير ومسؤولية ضخمة لوجبة هذا التحدي القائم علينا من الدول الأخرى خصوصاً بعد أن شهدت السياحة تطوراً ملحوظاً في كثير من دول العالم الآن وذلك فإنه من الواجب علينا أن نراقب محترماً ما يجر على الساحة العالمية من أحداث وتطورات قد تؤثر على القطاع السياحي العالمي ولعلنا على بعض عرض على التأثيرات لتلوه نتيجة لتلوهما في تلك السياحة العالمية الحرة أولاً سوف نبهت أفتح السياحي المصري إرفاعاً ملحوظاً في أسعاره لتلوه بعد من شراكات السياحة الأجنبية المتعالة في مجال الاستثمار السياحي وما يربط على ذلك من توظيف إنجازات العلم الحديث في هذا المجال مما يبعث على اعتساك إيجامية على مستوى الأسعار السياحية بشكل عام هذا وإن كان ذلك في صالح مصر على المدى القريب إلا أنه على المدى البعيد سوف سيؤثر على إيجاميات القطاع السياحي على مصر الذي يدره سلباً وإيجامياً بمرجة كبيرة مستوى الأسعار السائلة في دول للتصدي السياحي أي الدول المتقدمة

لذلك إجماع مستوى جودة أفتح السياحي المصري نحو الإرفاع نتيجة لإجماع الشراكات السياحية الأجنبية التي سوف تدخل إلى السوق المصرية باستخدام الإرفاع للفترة ذات التكنولوجيا المالية في مختلف مراحل العمل السياحي في جانب اهتمامها بتطوير الآثار المتحددة والتطوير التي إجماع في تحسين وتطوير الخدمات السياحية وهذا ما يفرّضه سوف يبعث شراكات السياحة المصرية تتنافس في الأخرى لتلوه في تلك الشراكات الأخرى وبذلك تصبح صناعة السياحة في مصر قادرة على المنافسة مع الدول السياحية الأخرى

لذلك سوف يربط إيجامياً عن إجماعها لإيجاميات الجناح الخاصة بالخدمات السياحية إتاحة فرصة كبيرة أمام القوى العاملة المصرية لتأثرة والمختصة في هذا المجال للشول والعمل في للشرورات السياحية الأجنبية مما يسهم بمرجة كبيرة في حل مشكلة من لشراكات الإيجامية في هذا العصر وهي مشكلة البطالة التي تواجه لتلوه المصري هذا في جانب تحقيق معدلات مرتفعة في متوسطات دخول العاملين في القطاع السياحي بشكل عام ولعلنا إرفاعاً مستوى أداء العنصر البشري الوطني في الشراكات السياحية لتلوه نتيجة لتلوه هذه الشراكات في منافسة شديدة مع الشراكات الإيجامية فلا تد شراكات لتلوه جلا لهذا الموضوع إلا بالاعتماد على الأداء والاعتماد برام مستوى أداء العاملين فيها من خلال التدريب المتكامل والخارجي في توافقه للتطويرات المتلاحقة التي تحدث في الأسواق السياحية العالمية

خلاصاً: حدوث إيجاميات في حجم العرض السياحي في مصر نتيجة لتلوه في دائرة المنافسة العالمية وخروج بعض الشراكات السياحية المصرية من السوق السياحية لعدم قدرتها على توافقه هذه المنافسة التي تعتمد على تقديم خدمات وبرامج سياحية ريفية للتسويق ومتغيرة نظراً لتلوهها العالمية مما يؤثر سلباً على بعض الجوانب الاقتصادية والإيجامية في المجتمع نتيجة لتلوه هذه الشراكات التي انشطت أخرى أكثر أمناً من القطاع السياحي والبرامج ريفية لذلك يجب أن نستمد من الآن تكلفة الوسائل والبرامج المتكاملة للتطوير والاعتماد وكثير من شراكات قادرة على إدارة أدات صناعة السياحة بمفهوم جديد ولكن متطور بجمال أجماع كثيرة أهمها:

● ضرورة إعطاء الأثر المصرية في مختلف مجالات العمل السياحي مردد من الحرية في إيفاد القرارات السليمة والمناسبة لتوافقه المواقف المختلفة وتطوير هذا النشاط وإيجاد المناخ المناسب للإبداع والتطوير والابتكار

● زيادة جوائز الاستثمار السياحي لتشجيع رؤس الأموال الوطنية والأجنبية لتلوه في حيلولة أو فائدة في حالات المختلفة شكل دعم الخدمات والبرامج السياحية العالمية التي تتميز دائماً بشكل مستمر

● الاستفادة من مميزات الحركة التي أرفاعاً الدول السياحية التي أفضى بمنتجات الترفية الحديثة على ودياتها لتلبية المصبرات المصرية في هذه الدول من السلع الترفيهية كالتلفزيونات وأجهزة الترفيه ومنتجاتها على تطوير هذه الصناعة لتلوه بالزينة السياحية لا تحته من دولاً اقتصادية كبيرة في جانب توافقه العنصر البشري في الخارج

● التركيز على إعطاء العنصر البشري في قطاع السياحي الأولوية من حيث توافقه وتدريب ورفع مستوى أدائه وتسمية قدرته المالية والأثرية ما يتفق مع مختلفات الفئات الحادى والمصريين

● الاهتمام محل لتلوه التي يواجهها قطاع السياحة في مصر حالياً بدلاً من الاعتماد على المستكاثرة وأهمها مشكلة التلوه الأساسية والخدمات السياحية وكذلك مشكلة التلوه مرفوعة للتختلفة المثل والهول في والمصري والعضوية التي أصبحت ظاهرة في حضارية في مجتمعها المصري نشوء الصورة السياحية مصر هذا في جانب التلوه بكونه مشكلة الأزمات للشاء عليها تلهنا لتلوه الأزمات والأمن والإستقرار باعتباره العنصر الحلي لتلوه السياحي في أي دولة من الدول السياحية

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	مصطفى البدوي
الموضوع الفرعي :	ومصر : قطاع السياحة	رقم العدد :	١٥٤٠
المجلد :	(مجلة) الاهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	١٩٩٨/٧/١٣

تسهيلات سياحية لمواجهة مشاكل «الجات»

مصطفى البدوي

تخفّض التسهيلات السياحية إذا توالفت بقدر كاف مشاكل «الجات» بجانب القضاء على كل المعوقات التي تحول أو تؤخر من تقدم العمل السياحي، وهما بحسب الاصل أهم شرطين من شروط تقدم السياحة الدولية - كما يرى الدكتور صلاح عبد الوهاب مقرر لجنة السياحة والجات بالمجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية - مضيفا أن تحرير تجارة الخدمات السياحية وتشجيع اطلاق مدد الإقامة بعد ذلك يعدان شرطين من الشروط الأساسية للتنمية السياحية.

واضاف أن منظمة الجات في معيها المشترك مع منظمة السياحة العالمية تهدف إلى التوسع في النشاط السياحي فتوع من تجارة الخدمات. وأكد أن تطبيق اتفاقية تجارة الخدمات (الجاتس) على السياحة يقدر عدة مشكلات أهمها:

■ مبداء الدولة الأولى بالرعاية، لأنه يتضمن اعطاء أهمية متساوية للقطاعات السياحية الدولية والداخلية، الأمر الذي قد يربط بعض المشاكل في التطبيق

وحتى مع تنفيذ كل ماتتطلبه الدولة من اجراءات لممارسة اعمال فيها، فبأنه قد يستتبع على المشاة السياحية الأجنبية (كعقود أو شركة سياحية أو مطعم أو شركة نقل) ممارسة اعمالها إذا أرادت الدولة انهما ليست في حاجة، المتخصصة، إلى هذا النوع من الاعمال ومع أن الاتفاقية تتضمن تغطية كاملة وتنطبق على كل القطاعات الخدمية فإن تطبيقها على قطاع السياحة يعني مايلي:

□ أن منظمي الرحلات والفنادق وشركات السياحة والسفر في مختلف الدول يستطيعون مد عملياتهم إلى الدول الأخرى.

□ تسهيل عملية عبور الإدارة في الفنادق واتفاقات المساعدة الفنية، والترخيص وبراءات الاختراع.

□ أن شركات الخدمات الأجنبية تستطيع بيع خدماتها بنفس الشروط وتحت نفس الظروف الملائمة بالنسبة لشركات الخدمات الوطنية.

□ يمكن لهذه الشركات أن تنقل أعمالها إلى أي دولة أجنبية للعمل فيها دون قيود.

□ استطاعة الشركات أن تنفذ تحويلاتها الدولية ومدفوعات وفلا للاتصالات السارية دون قيود.

واضاف الدكتور صلاح عبد الوهاب أنه يجب عدم اغفال الاتجاه الجديد نحو تفخيل القطاع الخاص في التشخيص السياحي أي أن يشارك قطاع الأعمال الخاص في الاتفاق على

مع الصورة السياحية للدولة في الخارج وتنشيط الحركة السياحية من الأسواق الخارجية إلى دولة المقصد على المستوى القومي.

وقال إن لمة اتجاها واضحا في الدول النامية نحو اعطاء دور أكثر فعالية للقطاع الخاص في التنمية السياحية، أما في الدول المتقدمة فإن السياحة نشأت أصلا في أحضان القطاع الخاص.

وقال أنه في مجال تطبيق (الجاتس) فإن التجارة الدولية يسودها كبير من اجراءات المعاملة غير العادلة فضلا عن اجراءات الحماية ونقص الشفافية.

ففي السياحة تؤثر الحسدات المفروضة في أعمال الشركات السياحية بأشكال عديدة مثل:

■ قدرة الشركات على تحريك العاملين إلى دولة أجنبية [انتقالات العاملين بين الفروع المختلفة للشركات]

■ إنشاء وإدارة فروع بالخارج.

■ انتماء المدفوعات النقدية والتحويلات

■ استخدام العلامات التجارية وغير ذلك

كما أن بعض الدول لا تزال تتبنى كثيرا من الحسدات النقدية أو الجمركية، أو بالنسبة لاجراءات النحول

■ أن تطبيق مبدأ النهي عن الإغراق السائد في التجارة الدولية يمكن أن يؤدي إلى مشكلات، فما يسود السياحة من مبدأ عن منتج واحد بلسمار مختلفة في وقت معين في بعض الدول هو مسيدا واسع الانتشار ومسلم به وكذلك فإن هناك اسعارا مختلفة لجموعات مختلفة من العملاء في السياحة.

■ أن مبدأ عدم السماح بالدعم الحكومي للتجارة الدولية يحتاج إلى معالجة خاصة في السياحة. فبالرغم من أن الدعم الحكومي يؤدي إلى الاخل بالنافعة فإنه يبدو من الصعوبة بكان الاستفادة كلية عن الدعم الحكومي في السياحة، أما في صورة حوافز مالية أو ضرائبية للتنمية أو في صورة التشخيص السياحي والدعاية على المستوى القومي بمعرفة جهاز السياحة الرسمي التابع للدولة.

قطاع الملكية الفكرية

الجات

ومصر

قطاع الملكية الفكرية : عام

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الجات والملكية الفكرية	علاء كمال	(كتاب) الجات ولعب الجنوب	١	١٩٩٦	١٤٥
٢	ضرورة تشريع حقوقنا المستتاة في الفايات الجات	حمد حسام محمد	الاهرام	٣٩٨٥٨	١٩٩٦/١/٢٢	١٤٨
٣	حماة حقوق الملكية الفكرية	وفاء طولان	العالم اليوم	٢٠١٤	١٩٩٧/٩/١٤	١٤٩
٤	الجواب المتعلقة بالانجار في حقوق الملكية الفكرية	السك الدولى	لقرير عن التنمية في العالم		٩٩/٩٨	١٥٣
٥	موجز الفالية الازجة التجارية لحقوق الملكية الفكرية	سيد عبد القادر	(كتاب) سلسلة ادارة القدرة التفاسية		١٩٩٨	١٥٤

الموضوع الرئيسى :	المجالات	اسم كاتب المقال :	علاء كمال
الموضوع الفرعى :	ومصر: قطاع الملكية الفكرية: عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) المجالات ونهب الجنوب	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

المجالات والملكية الفكرية

تعد الملكية الفكرية من القضايا الجديدة التي حرصت الدول الصناعية المتقدمة على إدخالها فى إطار مفاوضات دورة أوروغواي ، ويقصد بالملكية الفكرية براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق المؤلف ، وليس من العسير ان ندرك اهتمام الدول للصناعية المتقدمة بإدخال هذه القضية للمفاوضات متعددة الأطراف ، فإن النسبة الساحقة من براءات الاختراع والعلامات التجارية للشهيرة والمؤلفات والمصنفات الفنية المبتكرة تمتلكها تلك الدول .

وتجدر الإشارة هنا الى انه خلال السبعينات لم تتمكن الدول النامية من الحصول إلا على ٦% فقط من ٣,٥ مليون براءة اختراع ، أما الشركات المتعددة الجنسيات فقد أمكنها الحصول على أكثر من ٨٠% من هذه البراءات (٤٥).

ومنذ الثمانينيات أصبحت مسألة السلع المقلدة أو الفس في العلامات التجارية وسرقة براءات الاختراع أو حقوق المؤلف من أهم المشاكل التجارية الدولية للدول الصناعية بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة ، فى الوقت الذى كانت تنتظر فيه تلك الدول لحماية هذه الحقوق كمسألة فنية فى المقام الأول وليس كسياسة تجارية لها تأثير فعال على القدرات التنافسية لهذه الدول ، تبينت هذه الدول أخيراً ان عملية التقليد فى مجال الملكية الفكرية تؤثر بالسلب على تجارتها الدولية بنفس درجة تأثير بعض الأنشطة التقليدية ، ومن ثم لجأت هذه الدول لمحاربة عمليات التقليد عن طريق عدد من الاتفاقات تم إبرامها من خلال المنظمة العالمية للملكية الفكرية (Wipo) وتضطلع هذه المنظمة بمسئولية النهوض بالنشاط الفكرى والابداعى وتيسير نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية الاجتماعية والثقافية فيها . وتدير الويبو ٢٣ اتحاداً لمعاهدات أو اتفاقيات متعددة الأطراف فى مجال حماية الملكية الفكرية الفردية على رأسها: اتفاقية باريس لحماية الملكية للصناعية ، واتفاقية برن لحماية الأعمال الأدبية . وفى تقدير كثير من الدول للصناعية - تحت ضغط رجال الأعمال فى دولها - ان الاتفاقات الموجودة حالياً فى إطار الويبو غير مقنعة ، ولثبتت عدم صلاحيتها فى إيجاد رقابة فعالة على عمليات التقليد فى مجال الملكية الفكرية ، وان هناك إجراءات أو أحكاماً اقوى لحقوق الملكية الفكرية من السهل إعمالها فى إطار النجاة عنه فى إطار الويبو للأسباب التالية :

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	علاء كمال
الموضوع الفرعى :	ومصر: قطاع الملكية الفكرية: عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) الجات ونسب الجيوب	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

١- ان الجات لها لية اسهل لاعتماد إجراءات أو أحكام جديدة ، حيث ان أعضاء الجات- لم يشكلوا مجموعات تصويت بسبب لختلاف مصالحهم الاقتصادية فى مختلف المجالات التجارية التابعة لمفاوضات الجات .

٢- إن الإطار الواسع للمفاوضات التى تجرى فى جولات الجات تمنح فرصة أكبر للتوصل الى اتفاق عام على أى مشروع . ويشجع على أقصى مشاركة فى المناقشات .

٣- ان لحكام الجات الخاصة بفض المنازعات ، تعتبر بصفة عامة أفضل من مثيلتها الواردة فى اتفاقيات الويبو التى تستدعى نقل الخلافات أمام محكمة العدل الدولية .

وجاوت الدول للصناعة من خلال إيماج الملكية الفكرية فى مجال الجات معالجة عدة مشكلات منها :

- الغش للتجارى وسرقة الأعمال الفنية والأدبية والعلمية وسرقة براءات الاختراع ، وهذه للسرقات منتشرة على نطاق واسع فى بعض بلاد شرق آسيا والتى تقوم فيها صناعات بأكلها على أساس تقليد العلامات التجارية العالمية فى صناعة الملابس والساعات والأفلام والأشرطة السينمائية والتلفزيونية .

- عدم وجود حماية قانونية كافية للملكية الأدبية فى عدد كبير من البلاد وعدم وجود وسائل فعالة متاحة فى تلك البلاد لتعويض صاحب الملكية الأدبية أو حمايته عند وقوع اعتداء على مؤلفاته.

- وجود بعض القيود على عرض بعض للمصنفات الادبية والفنية الاجنبية لكىلا تتراحم الأعمال المماثلة للوطنية .

وأسفرت دورة أورجواى فى مجال حماية الملكية الفكرية والأدبية والصناعية عن إقرار المبادئ الآتية :

أولاً: تطبيق مبدأ للمعاملة الوطنية : بمعنى ان تكون الحماية نصاح الملكية الاجنبى مماثلة لما تمنحه الدولة من حماية للمالك الوطنى .

ثانياً: تطبيق شرط للدولة الأولى بالرعاية بمعنى انه إذ، منحت إحدى الدول ميزة للمالك الاجنبى من بلد معين ، فإن نفس الميزة تسحب تلقائياً على للمالك من البلاد الأخرى .

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	علاء كمال
الموضوع الفرعى :	ومصر: قطاع الملكية الفكرية: عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) الجات ونهب الجنوب	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

ثالثاً: تقرير حماية لاقتل عن عشرين سنة لبراءات الاختراع ، ولاقتل عن عشر سنوات بالنسبة للعلامات التجارية والتصميمات الصناعية إلا فى حالات استثنائية .

رابعاً: تعديل التشريعات الداخلية فى الدول الأعضاء فى الاتفاقية على النحو الذى يوفر حماية فعالة لأصحاب الملكية الادبية والفنية وللصناعة بما فى ذلك تقرير مبدأ التعويض وإعدام المنتجات المزيفة ووقف الاعتداء .

وتسمح الاتفاقية باستثناء براءات الاختراع إذا كان ضروريا لحماية حياة وصحة الإنسان والحيوان والنبات ، أو للحد من الاضرار الممنمة للبيئة ، كذلك تستثنى الوسائل التحليلية والعلاجية والجراحية لمعالجة الإنسان والحيوان .

وتسمح الاتفاقية بتأخير تنفيذها لمدة سنة من انشاء منظمة التجارة العالمية بالنسبة للدول الصناعية ، ولمدة ٤ سنوات إضافية بالنسبة للدول النامية والدول التى تمر بمرحلة تحول اقتصادى ، باستثناء للمعاملة المحلية والتزامات للمعاملة التفضيلية والناجمة عن اشتراكها لاي من تلك الدول فى كتلت لقليمي ، وتمنح الاتفاقية للبلدان النامية فترة سماح ٥ سنوات فى المجالات التكنولوجية غير المحمية طياً ، فيما تمنح البلدان الأقل نمواً ١٠ سنوات ، مع امكانية التمديد ، للغاية .

الموضوع الرئيسي :	الجبات	اسم كاتب المقال :	وفاء طولان
الموضوع الفرعي :	ومصر :قطاع الملكية الفكرية: عام	رقم العدد :	٢٠١٤
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٩/١٤

عصر الجبات و«العالم اليوم»

منذ عامين ونصف العام انعطفت العالم نحو معنى جديد في التجارة العالمية . هذا المعنى أطلق عليه «عصر الجبات» وهو العصر الذي يحتمل بصمات جديدة ستقود العالم في القرن القادم وتضع حلولاً للمشاكل التي نشبت منذ قيام الحرب العالمية الأولى في بدايات القرن العشرين ويراد البشرية الأمل في أن تضع هذه المعادلة الجديدة حلولاً للمشكلات التي أدت إلى نشوب الحروب والصراعات الدولية والإقليمية والمعلية من جراء النزاع على التجارة العالمية أو السيطرة على مصادر المواد الخام.

ومع ذلك فسبأن أغلب دول العالم حتى التي انضمت إلى الجبات لم تعط هذا الانعطاف الدولي الكبير حقه في المناقشة والتحليل فالتصولات الجذرية التي تضمنتها «الجبات» خطيرة حقاً ويمكن أن تساهم في إيجاد نظام دولي مغاير لجميع الأنظمة التي عرفها العالم من قبل

لذلك دعت «العالم اليوم» نخبة من المفكرين وكبار الاقتصاديين لمناقشة وتحليل الدعايل التي تنطوي عليها اتفاقيات الجبات بمرورها على المختلفة البالغة 28 فرعاً حتى الآن ولكن يعرضوا رأياًهم وتصوراتهم ويلقوا الضوء على هذا العصر الجديد. وكان من الطبعي أن يرأس ندوة «العالم اليوم» الرجل الذي قام بمتابعة كل الخطوات التي تمت منذ بدء «جولة أوروجواي» حتى الموافقة على انضمام مصر لهذا النظام الدولي الجديد.. وهو الدكتور يسرى مصطفى الذي شغل منصب وزير الاقتصاد في مصر لأطول فترة في السنوات الأخيرة والذي يعتبر الأب الروحي للجبات في مصر حيث شارك في الجبر الأكبر من الندوات والاجتماعات والمؤتمرات التي بحثت وناقشت هذه القضية الحيوية وهو يرأس حالياً بنك مصر أمريكا الدولي.

كما استضافت مائدة حوار «العالم اليوم» كوكبة من الخبراء والمختصين المعنيين بعصر الجبات وتأثيره على مصر وانتاجها الصناعي والزراعي هو الموضوع الذي تطرحه «العالم اليوم» في هذه الندوة التي تنشر وألغائها اليوم والأيام التالية.

حماية حقوق الملكية الفكرية

الترف القاتل!

محمد مأمون

اليابان

تصدر

لنا بـ 800

مليون دولار

وتستورد

100 مليون

واستثماراتها

140 مليوناً

د. علي حبيش:

الاتفاقية

للاقوياء...

ونحن

عاجزون

عن الابتكار

إدارة الندوة

سعد هجرس

لغتها للتشر

وفاء طولان

الموضوع الرئيسي :

الجوانب

اسم كاتب المقال :

الموضوع الفرعي :

رقم العدد :

ومصر : قطاع الملكية الفكرية : عام

٢٠١٤

تاريخ الصدور :

العالم اليوم

١٩٩٧/٩/١٤

د. ابراهيم فوزي : 3 مليارات جنيه في صناعة الدواء، مهددة بالضياح د. يسرى مصطفى : الاتفاقية زادت من صعوبة ومن اعباء نقل التكنولوجيا

وهنا لابد من الإشارة لنقطة مهمة أن تسجيل المنتج في دولة لايعنى حمايته في دولة أخرى بمعنى أنه لابد أن يسجل في الدولة الأخرى التي من الممكن أن تقلده وتستغله لأن الحماية تكون في الدولة التي سجل فيها المنتج ومدة حماية النماذج الصناعية من 10 - 15 عاما.

أما بالنسبة لبرادة الاختراع فهي أخطر قضية طرحت في هذا المجال وقيل اتفاقية الجات كان يتم تسجيل طريقة المنتج وليس المنتج نفسه ولكن الاتفاقية تنص على تسجيل المنتج وطريقته وكانت الدول الصناعية تلتزم براءة الاختراع.

ولكن الآن الجهات تنص على تسجيل المنتج بأي دولة ما بغض النظر عن نوعية المنتج وعن حسنية المنتج.

أيضا من ضمن القضايا المستعصية حماية الاسرار الصناعية والاسرار التجارية.

وقد منحت الجات جميع الدول فرصة أن تضع في قوانينها الخاصة بملاءم من قوانينها وبموجب الاتفاقية بمعنى أن الجات لم تجبر أي دولة على تنفيذ القواعد والأحكام بطريقة معينة وإنما تركت لكل دولة الحق في التنفيذ طبقا لقوانينها وانظمتها الخاصة بها إلى جانب أنها تدعو إلى حماية الملكية الفكرية ومن ثم فإنها تقوم على تشجيع الابتكار وتنتشر التكنولوجيا.

وتنص حقوق المؤلف على حماية الكتب لمدة 50 عاما من تاريخ النشر كما تنص على نفس مدة الحماية على الآراء العام وبرامج الكمبيوتر أما بالنسبة للمنتجات الانداعية مثل الاغاني وغيرها فمدة حمايتها عشرون عاما.

نأتى إلى العلامات التجارية وهي عبارة عن رمز أو مجموعة حروف أو أسماء وهذه العلامات تؤثر في توزيع المنتج وسعرته فلابد من تسجيلها ومدة حمايتها 7 سنوات قابلة للتجديد إلى ما لا نهاية.

أما بالنسبة للمؤشرات الجغرافية فهي عبارة عن جهة للشئ بمعنى إذا أراد شخص ما أن يضع رمزا مميزا ليد ما فمن الممكن أن يسجلها كي لاينقل تقليدها.

برادة الاختراع

نأتى للمعصر المهم وهو النماذج والتصميمات الصناعية وشأنها شأن براءة الاختراع والتصميمات عبارة عن تصميمات على الزجاج أو الورق أو التسجيج ومن حق مخترعها أن يسجلها.

وقد امتنعت الدول المتقدمة على هذه الاتفاقيات بدوى أنها تنظر إلى معايير وقواعد واضحة لتوفير الحماية كما طلبت بوضع أحكام تفصيلية لتطبيق وتنفيذ الحماية إلى جانب مكافحة الاتجار بالسلع المقلدة.

أما الدول النامية فكانت تطلب بالاحتياط بوضع القواعد العامة لأن التفاصيل مرسومة بالفعل لدى المنظمة الدولية لحماية حقوق الملكية الفكرية وتشترى التفاوض إلى عقد اتفاق دولي يضمن ثلاث قضايا.

الأولى : حماية حقوق الملكية الأدبية والفنية
الثانية : حماية الملكية الصناعية
والثالثة : مكافحة الاتجار في السلع المقلدة

نشر التكنولوجيا

د. علي حبيش اتفاقية الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وقمت عليها 117 دولة من بينها 87 دولة نامية و 30 دولة متقدمة ولذلك كانت المفاوضات غير متكافئة. ونحن نذكر أن 90٪ من الملكية الفكرية مستحقة فيما يخرج الفكرى الإنسانى ويتحول إلى سلعة أو خدمة لأن فهي تكنولوجيا.

والتكنولوجيا في أبسط تعريف لها هي تطبيق المعرفة وقد جاءت اتفاقية الجات ملازمة بالنسبة للملكية الفكرية فيما يتعلق بالثواب والعقاب فهي اتفاقية متكاملة تحوى على 73 مادة وأردت في 7 أجزاء.

فرست اتفاقية الجات تصميمات جديدة في مختلف المجالات.. تناولت «العالم اليوم» عددا منها في حلقاتها السابقة في إطار ملف الجات.. واليوم نتناول قضية بالغة الخطورة رغم أن البعض ينظر إليها من منظور أنه نوع من الترف.. لكنه الترف القاتل.

قضية اليوم هي حماية حقوق الملكية الفكرية وهي مشار خلاف حد بين الدول المتقدمة والنامية بل أنها ربما تكون القضية الأكثر تعقيدا في مفاوضات الجات. نشبت في هذه القضية من خلال سلسلة ندوات العالم اليوم الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد السابق ورئيس بنك مصر وأمريكا الدولي والدكتور علي حبيش رئيس أكاديمية البحث العلمي والسابق رئيس المجلس ومحمد سامون الوزير المفوض التجاري والدكتور ابراهيم فوزي رئيس هيئة الاستثمار.

بدأ المحيد الدكتور يسرى مصطفى قائلا أن حقوق الملكية الفكرية تنقسم إلى قسمين رئيسيين الأول يتعلق بالملكية الفنية والأدبية والثاني يتعلق بحقوق الملكية الصناعية مثل براءات الاختراع.

وتتضمن الاتفاقيات الدولية السارية بالفعل الدوائى والمسابير الأساسية لحماية مختلف حقوق الملكية والأدبية والفنية والصناعية. هناك اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية الموقعة عام 1883 واتفاقية برن لحماية الأعمال الأدبية والفنية عام 1886 واتفاقية واشنطن للدوائر المتعلقة عام 1989 واتفاقية روما لحماية الإنتاج الفنى عام 1961 إلى جانب وجود هيئة دولية تتولى وضع معايير لحماية الملكية الفكرية في WIPO.

الموضوع الرئيسى :	الجات
الموضوع الفرعى :	ومصر :قطاع الملكية الفكرية: عام
المصدر :	العالم اليوم
اسم كاتب المقال :	ولاء طولان
رقم العدد :	٢٠١٤
تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٩/١٤

السلع المقلدة

اما بالنسبة لمكافحة السلع المقلدة فقد وقع على الدول المتقدمة ضربة بالغ من الدول الاسيوية حيث انها تقوم بتقليد منتجات الساعات والقمصان والسيارات وكانت ثبات هذه السلع بمصر من سمر السلعة الاسمية فاعطت الاتفاقية لها الحق فى ايقاف بيع هذه السلعة بناء على طلب يقدمه المصنر. ومن الجوانب التي تصدر عنها انه عند تسجيل براءة الاختراع او التصميمات الصناعية فلاستطيع دولة ان تستورد هذا المنتج دون ان صاحب الاختراع او التصميم وذلك فمن نعتبرها من القيود الجديدة وينطبق ذلك ايضا على تسجيل البريقة.

ولكن هناك مسا يسمى بالتريخ الاجبارى وهو من حق الدول الاعضاء اذا تعسف صاحب الاختراع ان تبدا الدولة فى الترخيص الاجبارى ثم تتوخه عن ذلك.

ورغم ذلك هناك ايجابيات يجب الاستفادة منها وهى الفترة الانتقالية التي تبلغ 5 سنوات بالنسبة للمنتجات والطرق و 10 سنوات للمنتجات المذاثية والادوية.

ونستطيع خلال هذه الفترة توضيح اوضاعنا مع الظروف العالمية.

وبالنسبة لبراءة الاختراع هناك من طالبا بمنحهم فترة انتقالية واخرون طالبا بالتسجيل وعارضوا فكرة فترة السماح بتميز مصدر الشكافة التي تنحدر على المصنفات الادبية والفنون والكيميوتري.

اما بالنسبة للزراعة فانهم خضروا من انتقال المنتجات الجديدة ولذلك عارضوا فكرة الفترة الانتقالية اما القطاع الصناعى فكان متحفرا جدا لانه اكبر قطاع من الجائز ان يضار من الجات.

ايضا هناك نقطة مهمة بانه من الجائز رفض تسجيل الاختراع وذلك فى حالة ان كان هذا المنتج او الاختراع يخل بالامن العام. ايضا من حق الدولة فرض تدبيره لاختراع بالنسبة للدواء والمواد الغذائية.

نتائج سلبية

محمد مامون : مصر من الدول التي لم تكن مشهورة بالاختراعات وانما انضمت لاتفاقية حقوق الملكية الفكرية بما فيها من مجالات جديدة. ووفقا للاتفاق فان الحماية لمصر امتدت 20 عاما والزام من النتائج السلبية فان الفترة الانتقالية ستعوض هذا الدخل اما بالنسبة لفترة الحماية فهناك معارضون لها فانا فرضنا تفسير هذه الفترة فلاننا لن نستفيد من ذلك مطلقا. ولكن ما نريد ان نعرفه الان ماهي الابتكارات الجديدة من الادوية والمواد المذاثية التي دخلت حاليا فى الملكية العامة وكما منها سيؤثر على صناعتنا المحلية؟

د. على حبيش : الاحصائيات تقول ان 90% من الادوية ترد ضمن الملكية العامة وخصوصا بعد انتهائ المصنر سنوات والشكلا تكمن فى انه لشاء المصنر سنوات والتقدم الرهيب ووجود الوسائل التكنولوجية والاتجاهات الحديثة فى العلوم فان هناك ادوية حديثة جديدة سيتم ابتكارها وكل ما هو كان ملكية عامة سيصبح غير قابل للاستعمال.

ومناعة الدواء تعتبر من الصناعات الجديدة والمستحدثة شأنها شأن القضاة والاكترونيات والمعلوماتية. وهى وليدة البحث والتطوير الذى يمثل 50% من التكلفة النهائية للمنتج اذن الخوف من المستحد.

لذلك اطالب جميع شركات الادوية بل وحتى الشركات الصناعية ان تجتمع وتقيم مراكز بحث وتطوير خاصة بها لان هذه المنتجات لو سجلت فان ذلك سيقلنا كثيرا

وقد كنت من انصار نظرية ان فى الدول النامية كما كبيرا من المعرفة ولواستطاع البشر ان يستفيدوا منها فان الدول النامية ان تحتاج الى حدوث لمدة 100 سنة قائمة ولكن اتضع بعد ذلك ان هناك فى كل يوم تطورا جديدا وتكنولوجيا حديثة ونفس الوضع ينطبق على صناعة الادوية الحديثة

انعكاسات سلبية

د. يسرى مصطفى : هذا الاتفاق اتى بسلبات كبيرة فهد توسع فى مفهوم الحماية بدرجة لها انعكاسات سلبية على الصناعة المصرية واجهزة البحث العلمى لولى هذه السلبات ان الاتفاقية وسعت الحماية لتتعد الى المنتج وليس فقط طريقة التصنيع وثانيا : امتدت الحماية الى التداول وكافة العمليات.

وثالثا : قانون براءات الاختراع المصرى يفرض الحماية لمدة 10 سنوات لادوية والاغذية و 15 عاما للسلع الصناعية الاخرى اما وفقا للاتفاقية فان الحماية اصبح حدها الادنى 20 عاما فمن يحصل اكبر حيث لمدة اطول.

واذا كان هناك من يقول ان كل الادوية الاساسية سقطت او ستسقط فى ذلك العام خلال الفترة الانتقالية فارد على ذلك ان مجال الادوية فى تطوير دائم مما يؤدى الى فترة حماية جديده لادوية بعد تطويرها.

د. ابراهيم فوزى : الواقع ان شركات الادوية متزجعة ولها الحق فى ذلك ولكن الحقيقة ان شركات الادوية ملازت تقدم صناعة متدنية حيث تتخف مع بعض الشركات الاخرى على شراء المركب والخامات ثم تقوم بتصنيعها فى مصر فمن الجائز ان تتمتع هذه الشركات مع بيع هذه الخامات والمركبات وعندئذ ستقوم بشراء المكونات وتقوم هى بتصنيع الدواء للمال او البديل.

والقضية هل تعمل مصر بدخول الاتفاقية لكي تحصل على الاستثمارات لم تنتظر الفترة الانتقالية لمدة 10 سنوات لتحصل على الفرصة التي تنتظرها؟ وفى اعتقادى ان الافضل ان تنتظر المصنر سنوات ولكن فى ضوء خطة وليس تأجيلا لحكم سينفذ علينا اذا دخلنا الان فى الاتفاقية.

ايضا هناك نقطة مهمة ان حجم الاستثمارات فى شركات الادوية حوالى 3 مليارات ونسبة الارباح 30% فانا لم تخصص هذه الشركات نسبة مناسبة من ارباحها لمواجهة المستقبل فانه من الافضل ان تترك المستقبل لمن يستطيع مواجهته وهذا هو شرط الحماية الجديد ولابد ان نشايش معه ونواكب موجة التطوير والتقدم.

الموضوع الرئيسى : الجلات

اسم كاتب المقال : ولاد طولان

الموضوع الفرعى : ومصر: قطاع الملكية الفكرية: عام

رقم العدد : ٢٠١٤

المصدر : العالم اليوم

تاريخ الصدور : ١٩٩٧/٩/١٤

اتفاقية الاقوياء.

د. على حبش : بمصر لمة لكثر
فان هذه الاتفاقية لاتفاقية الاقوياء
وهناك فجوة تكنولوجية وعلمية
بين الدول المتقدمة والدول النامية
بالجات وبدونها.

ولكى نطلى هذه الفهوة
ونضع مجموعة من التصدييات
امام اعيينا فللابد من وجود البحث
والتطوير لنتمكن من مسايرة ما
يبكره الآخرون ولانستطيع ان
نقول اننا سنبتكر لان اختراع
الجزء الولد من الدواء يتكلف
300 مليون دولار فمن يستطيع
ان يتحمل تكاليف اختراع نوع
واحد من الادوية.

د. يسرى مصطفى : نظرة
الدول المتقدمة للدول النامية
اختلفت وكل دولة تبحث عن
مصلحتها الاقتصادية واصبحت
الدول المتقدمة تعاملنا هذا بده

وذلك بعد حمة مالملة عام
1989 والتي كان من نتائجها
انتهاء الحرب الباردة وسباق
التسلح والاحلاف العسكرية...
قيام تعاون اقتصادى بين الشرق
الشمالى والغرب الشمالى وان
المصلحة الاقتصادية قد حلت محل
المبادئ الايدولوجية.

آليات السوق

د. ابراهيم فوزى : فى
تصدري اتفاقية حقوق الملكية
الفكرية جزء من النظام الجديد
لآليات السوق والدواء سلعة مثل
الكتب.

وفى اعتقادى انه من الممكن ان
يحدث فى الدواء ما حدث فى
الكتب.

فى البداية كانت اسعار الكتب
مرتفعة فلجات بعض الدول مثل
الهند الى التصوير لفقش سعر
الكتاب ولكن فى النهاية كانت
الصورة سيئة والطباعة رديئة.

ومن اجل حل هذه المشكلة
قامت الهند بانشاء ناز للنشر
ووقعت اتفاقا مع بريطانيا على
اصدار طبعة اخرى فى الهند من
الكتب الانجليزية وبالقالى ادى
ذلك الى انخفاض ملحوظ فى
اسعار الكتب.

ومن الممكن ان يحدث نفس
الشئ بالنسبة لادوية لانه فى
خل المنافسة المالية وطيفا لآليات
السوق فاننى لاتوقع لارتفاع
اسعار الادوية على المستوى
العالمى وان كان ذلك لايطينا من
التشجيع فى ارضاعنا فى ظل
النظام الجديد.

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :
الموضوع الفرعي :	قطاع الملكية الفكرية	رقم العدد :
المصدر :	تقرير عن التنمية في العالم	تاريخ الصدور : ٩٩/٩٨

للاجانب المتعلقة بالانتجار على حقوق الملكية الفكرية

لجميع أشكال الملكية الفكرية ، مثل حق التأليف ، والعلامات التجارية وعلامات الخدمة ، والإشارات الجغرافية ، والتصميمات الصناعية ، وبراءات الاختراع ، وتصميمات نماذج الدوائر المتكاملة والأسرار التجارية

ويضع الاتفاق بالنسبة لكل مجال تشريعا لعناصر الحماية الأساسية الموضوع الذي يراه حمايته ، والمحقق التي يتم إسباغها ، والاستثناءات للسماح بها من هذه الحقوق . ولأول مرة على الإطلاق بالنسبة لأي اتفاق دولي بشأن الملكية الفكرية ، فإن اتفاقية الجوانب المتعلقة بالانتجار في حقوق الملكية الفكرية تنص على موضوع الالتزام بالتنفيذ بإقرار تدابير أساسية لضمان وجود تعويضات متى حدث تعدد على هذه الحقوق . وتخضع المنازعات التي تنشأ بين أعضاء منظمة التجارة العالمية بشأن الالتزامات حقوق الملكية الفكرية لنفس الإجراءات التنمى في تسوية المنازعات التي تطبقها منظمة التجارة العالمية

وقد أصبحت أحكام اتفاق الجوانب المتعلقة بالانتجار في حقوق الملكية الفكرية سارية على جميع الموقعين عليها ابتداء من عام ١٩٩٦ . وإن كانت البلدان النامية تتمتع بفترة انتقالية مدتها أربع سنين باستثناء الالتزامات المتعلقة بالمعاملة الوطنية والمنطقة والدولة الأولى بالرعاية . وحولت الدول النامية فترة انتقالية إضافية مدتها خمس سنين بالنسبة لبراءات اختراع المنتجات في مجال التكنولوجيا والتي لم تنسج حمايتها قبل عام ١٩٩٦ (وهي تنطبق على المنتجات الدوائية) . ومنعت أقل البلدان نموا فترة انتقالية تمتد إلى عام ٢٠٠٦ . وذلك أيضا باستثناء المعاملة الوطنية ومعاملة الدولة الأولى بالرعاية

حقوق الملكية الفكرية ينشئها القانون الوطني ، وهي بالتالي لا تسرى إلا في اختصاص قضاء وطني واحد . مستقلة عن أمثال هذه الحقوق المنوحة في مكان آخر . ومن ثم فإن إقامة نظام عالمي لحقوق الملكية الفكرية يقتضى التعاون بين الحكومات الوطنية لتحقيق التماس بين قوانينها . وعلى مدى السنوات المائة الأخيرة ، جرى التفاوض على عدد كبير من المعاهدات الدولية لإنشاء هذا التعاون . وكان معظمها يدار من قبل المنظمة العالمية للملكية الفكرية . وهي وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة . واتفاقيات هذه المنظمة . مثل اتفاقية باريس للمصنوعات الصناعية واتفاقية بيري لحقوق التأليف في الأدب والفن والموسيقى . تشترط على الموقعين عليها أن يمنحوا الأطراف الأخرى المعاملة الوطنية في حماية حقوق الملكية الفكرية (أي أن تعامل الشركات الأجنبية بنفس معاملة الشركات المحلية) وإن كانت لا تطبق عادة نفس المعايير العامة للحماية . وتتطلب القواعد العالمية الجديدة لحقوق الملكية الفكرية إعادة تقييم للاستراتيجيات السابقة للحصول على المعرفة ونشرها واستخدامها

واتفاقيات الانتجار في حقوق الملكية الفكرية لعام ١٩٩٤ تعتمد على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية الحالية وترسي الأساس لتقارب عالمي نحو معايير أكثر تشددا من أجل حماية حقوق الملكية الفكرية . وهي تشترط على الموقعين عليها أن يطبقوا على الآخرين مبادئ المعاملة الوطنية ووضع الدولة الأولى بالرعاية . بخلافه لمعظم الاتفاقيات الدولية الأخرى بشأن حقوق الملكية الفكرية . فإن اتفاق الجوانب المتعلقة بالانتجار في تلك الحقوق يضع الحدود الدنيا لمعايير الحماية بالنسبة

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	سيد عبد القادر
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الملكية الفكرية : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) سلسلة ادارة القدرة التنافسية	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

موجز إتفاقية الأوجه التجارية

لحقوق الملكية الفكرية متضمنه تجارة البضائع المقلده

جات ١٩٩٤

تهدف الإتفاقية إلى تأكيد أن إجراءات تنفيذ حقوق الملكية الفكرية لن تكون ذاتها حاجز للتجارة الشرعية ، أخذاً في الإعتبار الحاجة لإعداد حماية مناسبة وفعالة لحقوق الملكية الفكرية في إطار

- أ - تطبيق القواعد الأساسية لجات ٩٤ وإتفاقيات حقوق الملكية الفكرية .
- ب - النص على معايير مناسبة وقواعد خاصة بالإستخدامات التجارية لحقوق الملكية الفكرية .
- ج - النص على وسائل مناسبة ومؤثرة لتنفيذ الأوجه التجارية لحقوق الملكية الفكرية أخذاً في الإعتبار الفروق بين النظم القانونية للدول .
- د - النص على إجراءات سريعة ومؤثرة لمنع المنازعات وتسويتها بين الحكومات .
- هـ - إجراءات مرحلية تهدف إلى المشاركة الكاملة في نتائج المناقشات .

مع مراعاة الحاجة إلى هيكلة من القواعد للتجارة الدولية للسلع المقلده ، كذلك الحاجة الخاصة للدول الأقل نمواً إزاء أقصى المرونه في التطبيق المحلى للقوانين واللوائح وتمكينهم من خلق قاعده تكنولوجيه سليمة كذلك لوضع أسس العلاقة بين المنظمه والريبو (منظمه الملكية الفكرية) والمنظمات المشابهه .

للأعضاء الحرية في تحديد الطرق المناسبه لتنفيذ أحكام تلك الإتفاقية داخل نظامهم القانونى مع إستحداث الحماية المكشفه فى تلك القوانين بما لا يتعارض مع أحكام تلك الإتفاقية ، مع إعتبار التزامات الأعضاء فى إتفاقيات ومعاهدات بون ، روما ومعاهده الملكية الفكرية الخاصه بالدوائر المتكامله .

الموضوع الرئيسي :	المجالات :	اسم كاتب المقال :	سيد عبد القادر
الموضوع الفرعي :	ومصر : قطاع الملكية الفكرية : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) سلسلة ادارة القدرة التنافسية	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

يقدم كل عضو لوطاني باقى الأعضاء معاملة لاتقل أفضيله من مواطنين إزا . حماية الملكية الفكرية . عدا الإستثناءات الواردة فى إتفاقيات باريس ٦٧ ، بون ٧١ ومعاهد روما والمخاص بالدوائر المتكامله ، كذلك حقوق الأداء والإنتاج لمنظمات الإذاعة والتسجيل ، وأيضاً ما ورد بالإتفاقيات الدولية الخاصه بحمايه الملكية الفكرية التى دخلت حيز النفاذ قبل إتفاقيه التجارة وتم الإخطار بها .

حقوق الطبع

تتبع مواد إتفاقيه برن وحمايه حقوق الطبع ستمتد إلى التعبيرات وليس الأفكار ، الإجراءات والمخطوطات ، أساليب التشغيل أو المناهج الرياضيه .

تحصى برامج الحاسب كأعمال علميه ، تحمى أيضاً بحالتها جميع البيانات والمواد الأخرى سواء كانت مقروءة آلياً أو بشكل آخر ، والتى تعتبر إبداع فكري بسبب إختيار وتنظيم محتوياتها . وتلك الحماية لن تمتد إلى البيانات والمواد ذاتها . ويدون إتجاوز لأى حقوق طبع موجوده فى البيانات أو المواد ذاتها .

وفيسما يخص حق المنع والمنع للتأخير لأصول أونسخ برامج الحاسب الآلى والأعمال السينمائية يقوم العضو بتحديد المؤلفين وتوابعهم .

ومده حماية العمل لن تقل عن خمسين سنة فيما عدا التصوير ، أعمال الفن التطبيقي للمؤدين والمتعجين والمنظمات الإذاعيه الحق فى منع التسجيل والنسخ حق منع وإعادة التسجيل المباشر وغير المباشر ، فمده الحماية أيضاً خمسون عاماً .

العلامه التجارية

هى على التحديد عناصر كلمات تتضمن أسماء شخصيه ، حروف ، ترقيم ، أشكال ومجموعات منها بألوان ، يمكن أن تسجل كعلامات تجاريه . وعندما لاتكون العلامات قادرة على تحديد البضائع أو الخدمات الملازمه لها ، يمكن لأعضاء عمل تسجيل يعتمد على التغيير خلال الإستخدام وأى أسلوب معبر آخر .

ويمكن عمل تسجيل متوقف على الإستعمال ، مع أن الإستخدام الفعلى للعلامه التجاريه لن يكون شرط للتقدم للتسجيل .

الموضوع الرئيسى :	الجناح :	اسم كاتب المقال :	سيد عبد القادر
الموضوع الفرعى :	ومصر :	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) سلسلة ادارة القدرة التنافسية	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

ويقوم الأعضاء بنشر كل علامه تجاريه قبل تسجيلها أو فور تسجيلها وتكون هناك فرصه مناسبه للإلتصاف بإلغاء التسجيل .

لصاحب العلامه التجاريه الحق المطلق فى منع أى طرف غير حاصل على موافقته من إستعمال نهج مطابق أو مشابه فى العلامات للبضائع أو الخدمات موضع تسجيل العلامه المملوكة له . حيث يؤدى الإستعمال بدون ترخيص من مالك العلامه إلى إحداث بلبه فى السوق وأثار ضاره على حقوق المالك الأصلي للعلامه .

التسجيل المبدئى وأى تجديد للتسجيل لعلامه تجاريه سيكون لمدته لا تقل عن سبعه سنوات وتجديد التسجيل ليس له حد .

ويلغى التسجيل فى حاله عدم الإستخدام بعد مرور فترة ثلاث سنوات متصله إلا إذا قدم صاحب العلامه مبررات منطقيه .

ويحدد الأعضاء اشتراطات الترخيص وإسناد إحاله العلامات التجاريه . ومن المفهوم أن الترخيص الإجبارى غير مسموح ، ولصاحب العلامه التجاريه الحق فى إحاله علامته بدون تحويل العمل الخاص بالعلامه التجاريه

ويتولى الأعضاء توفير الوسائل الخاصه بمنع تضليل الجمهور إزاء المصدر الجغرافى للبضائع لأى غرض قد يكون منه المنافسه غير العادله ، وللعرض إبطال تسجيل العلامه التجاريه التى بها مؤشر جغرافى مضلل وينطبق ذلك بصفه خاصه على التنفيذ ، حيث سيجرى فى المجلس الخاص بالأوجه التجاريه لحقوق الملكية الفكرية إعداد نظام دولى للإبلاغ عن العلامات الجغرافيه بالنسبه للتنفيذ وتسجيل تلك العلامات .

التصميمات الصناعيه

يتولى الأعضاء حمايه التصميمات الصناعيه الجديده والمبتكره . ويمكن للأعضاء الحكم على ذلك إذا لم تكن تلك التصميمات تختلف عن التصميمات المعروفة أو ملامح مجموعات من التصميمات . وتلك الحمايه لا تمتد إلى التصميمات الملاء لإعتبارات فنيه . ويمتد ذلك إلى حمايه تصميمات المنسوجات . ويمكن أن يكون ذلك من خلال قانون التصميم الصناعى أو قانون حق النشر . ولصاحب التصميم موضع الحمايه الحق لمنع أطراف أخرى غير حاصله على موافقته من صنع ، بيع ، إستيراد منتجات تحمل أو تتضمن تصميم يكون بصوره جوهريه نسخه من التصميم موضع الحمايه .

وتكون فترة الحمايه على الأقل عشره سنوات .

الموضوع الرئيسى :	الجلات	اسم كاتب المقال :	سيد عبد القادر
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الملكية الفكرية : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) سلسلة ادارة القلمرة التنافسية	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

براءات الإختراع :

تمنح البراءات للمبتكرين سواء منتجات أو عمليات فى جميع مجالات التكنولوجيا طالما أنها جديدة وبها أوجه ابتكار وقابله للتطبيق الصناعى . ويتم ذلك بدون تمييز لمكان الإختراع ، مجال التكنولوجيا ، المنتجات محلية أو مستورده .

ويستبعد من منح براءات الإختراع للأغراض التجارية ماهو ضرورى لحماية النظم والاخلاق متضمناً حماية حياة الإنسان والحيوان والنبات ولتحاشى التجاوز الجسيم للبيئة .

ويستبعد أيضاً طرق التشخيص والعلاج الطبيعى والجراحى لتطبيب الإنسان والحيوان وكذلك النبات والحيوان والطرق البيولوجيه لانتاجها عدا الكائنات الدقيقة والعمليات الميكروبيولوجيه . ويوفر الأعضاء حماية أنواع النبات سواء بالبراءات أو بالنظام الوضعى الجارى أو كليهما والبراءة تمنح صاحبها إذا كانت لمنتج حق منع أى طرف غير حاصل على موافقه حامل البراءة من إستعمال ، إستغلال ، العرض للبيع ، لذلك المنتج .

وأذا كانت لعملية فإنها تتيح لصاحبها منع إستخدام هذه العملية بأى صورته (الإستخدام ، البيع) بدون موافقة وعلى الأقل لإنتاج هذه العملية .

ولحامل البراءة الحق فى نقلها وإحالتها لآخرين وإبرام عقود الترخيص بذلك .

وسيتطلب من المتقدم لبراءة إختراع توضيح الإختراع بطريقه واضحه متكامله لتنفيذه من شخص متخصص فى ذلك المجال ، وقد يطلب من المتقدم تحديد أنسب السبل لتنفيذ الإختراع وقت التقدم ، وقد ورد بالإنفاقية حدود إستخدام براءات الإختراع بدون التصريح من مالكيها إذا كان تشريع العضو يسمح بذلك دون إستئذان صاحب البراءة على أن يكون الإستخدام من جانب الحكومه أو طرف منح الإذن بذلك من الحكومه ، مع إعتبار أن أى تطوير مبني على البراءة الأصلية فى تلك الأحوال سيكون من حق حامل البراءة الأصلية إستخدام البراءة المبناه عليه بشروط مناسبة .

وفتره الحماية لا تقل عن عشرون عاما من تاريخ بداية إحتماها .

وفى أحوال التقاضى الخاصه بالتعدى على حقوق صاحب البراءة إذا كان الموضوع هو تصنيع منتج فإن على السلطات أن تأمر المتهم بإثبات أن عملية تصنيعه للمنتج تختلف من العملية الوارده بالبراءة .

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	سيد عبد القادر
الموضوع الفرعى :	ومصر :	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) سلسلة ادارة القدرة التنافسية	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

تصميمات الدوائر المتكاملة

أتفق الأعضاء على منح حماية للتصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة ويعتبر إستيراد أو ، بيع والتوزيع التجارى لتصميمات الدوائر المتكاملة المسجلة متضمنه فى منتج مخالفا للقانون .

ولدى معرفه المستخدم لنتج يتضمن دوائر متكاملة مسجله بذلك فإن عليه دفع حق ملكيه مماثل لما قد يتفق عليه فى مناقشه مفتوحه قبل الإستخدام المحظور .

تكون فترة الحماية عشره سنوات من تاريخ التسجيل أو تاريخ الإستقلال التجارى .

حمايه المعلومات السريه :

توفر الحماية للمعلومات السريه نتيجته لطبيعتها أو لأن لها قيمه تجاريه ، وفي حاله ضروره إفشاء تلك المعلومات كضروره للموافق على منتجات صحيه أو كيماويات زراعيه يدخل فيها مواد كيماويه جديده ، فإنه يتعين حمايه هذه المعلومات من التداول للإستخدام التجارى غير المشروع .

الإلزام بحقوق المملكه الفكرية :

يوفر الأعضاء فى تشريعاتهم الإجراءات المرته اللازمه لتطبيق حقوق المملكه الفكرية ويكون هناك جهات إدارية لها صلاحية المراجعه وإصدار القرار .
ويوفر الأعضاء لحاملى حقوق المملكه الفكرية فرصه للإجراءات المدنيه للتقاضى ويكون من حق سلطه التقاضى إلزام المتعدى بدفع تعويض عن الأضرار الناجمه أو إهلاك البضائع موضع التعدى (إذا كان ذلك دستوريا)

الموضوع الرئيسى :	الاجات	اسم كاتب المقال :	سيد عبد القادر
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الملكية الفكرية: عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) سلسلة ادارة القدرة التنافسية	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

وسيكون للسلطات القضائيه صلاحيه إتخاذ إجراءات مؤقتة فوريه إذا تبين لها خطوره موقف التعدى وسلامة موقف المدعى ومن هذه الإجراءات تعليق الإفراج الجمركى.

ويقوم الأعضاء بوضع حدود التجريم لانتهاكات حقوق الملكية وتطبيقها فى حالات تزييف العلامات التجاريه ، أو إنتهاك حقوق الطباعه وغيرها من المخالفات .

وتتضمن حدود العقوبات السجن والغرامات الماليه بخلاف المصادره وإعدام المواد المضبوطة بما يشكل رادعا كافيا .

ويقوم كل عضو بتفسير الإطلاع على النظم والقوانين السائده لديه لىأتى الأعضاء وتتم تسويه المنازعات عن طريق المشاورات التي تتم بإشراف مجلس الأوجه التجاريه لحقوق الملكية الفكرية .

وللدول الناميه الأعضاء صلاحيه تأخير تطبيق نصوص هذه الإتفاقيه فى المجالات التكنولوجيه التى تحددها لده خمس سنوات بالإضافة إلى بعض المزايا الأخرى فى تأخير تطبيق بعض نصوص الإتفاقيه الأخرى لده أربع سنوات .

ينشأ مجلس للأوجه التجاريه لحقوق الملكية الفكرية عضويه مفتوحه لكل الأعضاء ويشرف على تطبيق هذه الإتفاقيه وإجراء المشاورات وتسويه المنازعات .

لا يوجد بهذه الإتفاقيه ما يلزم أى عضو بتقديم بيانات تغل بمصالحه الأمنيه أو تمنعه من إتخاذ مايراه لحمايه مصالحه الأمنيه .

حقوق التأليف والنشر

الجات

ومصر

قطاع الملكية الفكرية : حقوق التأليف والنشر

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصليز	العدد	التاريخ	الصفحة
١	اتفاقية الجات وحماية حقوق الناشرين والمؤلفين المصريين	حليب بطرس	العالم اليوم	١١٠٤	١٩٩٤/٧/٧	١٦٠
٢	آثار اتفاق الملكية الفكرية	أسامة المجدوب	(كتاب) الجلات ومصر والبلدان العربية		١٩٩٦	١٦١
٣	الر قيام منظمة التجارة العالمية على التعاقد	عبد الفتاح مراد	(كتاب) شرح النصوص العربية		١٩٩٧	١٦٣

للموضوع الرئيسي : الجات
للموضوع الفرعي : ومصر: قطاع الملكية الفكرية: التأليف والنشر رقم العدد : ١٩٩٤
للمصدر : العالم اليوم تاريخ الصدور : ١٩٩٤/٧/٧

اتفاقية الجات وحماية حقوق الناشرين والمؤلفين المصريين

د. صليب بطرس

وهنا يتعين ان نشر إلى دور اتحاد الناشرين المصريين واتحاد الناشرين العرب في هذا المجال وهو دور محدود على الرغم من انتشاء ما يارب من ثلاثين عاماً على نشأة في مصر والواقع أنه اذا كان تبادل الكتاب يكاد يتم بحرية تامة داخل بلاد السوق الأوروبية المشتركة ثم تعدى نطاق ذلك إلى مستوى بلاد الجات، وإذا كانت هذه البلاد المتقدمة قد عقدت العزم للتخلص مما تبقى من قيود اقتصادية بالنسبة لتبادل المواد الثقافية و في مقدمتها المواد المكتوبة فإن وضع الكتاب في البلاد العربية يحتم عليها أن تجمد كلمتها وأن تحزم أمرها على معالجة هذه المشاكل بنظرية اوسع شمولاً وبمصدر أكثر رحابة وبروح أكثر تسامحاً ومما يسر إنشاء هذه الاضافات في القانون العظمى للبلاد المصرية شريطها اتفاقيات دفع وتجارة تشايعه والتكسب من بين السلع التي تتضمنها هذه الاتفاقيات ولا يبقى على تحقيق الفكرة التي ننادي بها الا أن تجتزء البلاد العربية من الاتفاقيات الحالية بالكتاب وتضمنه الاتفاقية المعاملة المقترحة عن أن تتشعب خصوصاً مع ما يتسم به الكتاب في وجهه الخصوص وسما حسب الجامعة العربية ووزارة الثقافة والارارات المعنية باتفاقية الجات الانفاذ على الدعوة لهذه الفكرة والعمل على وضعها موضع التنفيذ الفعلي.

أجل مشكلات تناول الكتاب العربي بين الاقطار العربية مع ابرام مانتقائية دفع تجارة مستقلة للكتاب والصف وغيرهما من المطبوعات وتستهدف هذه الاتفاقية تنظيم عملية تداول الكتاب العربي بين الاقطار العربية لأن عملية السطو التي تقع على حقوق التأليف وحقوق النشر إنما تنصب على الكتاب المصري بصفة خاصة للتداول في البلاد العربية - وقد ذكر في ندوة التثاقف اعد رؤساء مجالس إدارة إحدى المؤسسات الصحفية السابقين أن إحدى الدول العربية قد سطلت على صفة من الكتب المصرية كانت تقوم هذه المؤسسة بتوريدها لذلك الصولة وبلفت قيمة هذه الصلة ما يزيد على مليوني دولار عند السطو على هذه الصلة في عام 1979 ومع ذلك لم تلجأ هذه المؤسسة للقضاء وكان يمكنها ذلك ول أوائل السبعينات دعت هيئة اليونسكو التابعة لجامعة الدول العربية صاحب هذه السطور لتقديم ورقة المؤتمر عقد في قطر حول تيسير تداول الكتاب العربي وقد اقترح ابرام مثل هذه الاتفاقية برغم أن المؤتمر قضى هذه الفكرة وأعد صاحب الاقتراح مسودة الاتفاقية فإن الأمر لم يتحرك قيد أنملة. وقد أتممت مؤخراً اتفاقية الجات (دورة دورجواي) بإسار الحقوق الأدبية بعد أن لاحظت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الاعتداء الذي يقع على الحقوق الأدبية الخاصة بالمؤلفين والناشرين الأمريكيين (وسوف نخضع لهذا الموضوع مفصلاً مستقلاً).

الزيت بمناسبة مهرجان القراءة للجميع وقضية الكتاب العربي بصفة عامة والمصري على وجه الخصوص والعقبات التي تعترض تداوله. وقد عقد التليفزيون المصري مؤخرًا ندوة تين نوشت فيها هذه القضية التي يرجع عهدها إلى أوائل الخمسينيات ووجدت بعض جوانبها الطريق إلى الحل. ولكن بعد فوات ما يزيد على عشرين عاماً وفي هذا يقول احد رجال الاقتصاد: إن قراراً ادارياً تشويه نسبة من الخطأ يأتي في الوقت المناسب لخير ألف مرة من قرار اداري صحيح مائة في المائة ولكنه يأتي بعد فوات اللحظة المناسبة فالحظاً يمكن اصلاحه ولكن الوقت الضائع لا يمكن استرجاعه.

تتذكر عبارة لاتينية لم نسمع احدا من المختصين يرددها على ماألها من أهمية في مجال معاملة الكتاب ومقارنته بالكلمة المسموعة والرئية ونعوى هذه العبارة أن الكلمة راقلة وما الكتابة فبائية verba vo- scribata manent

الكلمة المسموعة والرئية ثابتة وليست ثابتة يضيف إلى كلفتها الكثير وإذا كان الكتاب قد قهر الزمن فإن الطباعة قد قهرت المكان هنا جاءت أهمية قضية كلمة الكتاب.

ومن المعروف أن معظم البلاد العربية إن لم تكن كلها - تبدي اعتماماً كبيراً بالاتفاقيات الدولية الخاصة بتنظيم تداول الكتاب على المستوى الدولي مثل اتفاقية بين اتفاقية هيئة اليونسكو وتسمى لانقسام اليها كسوسيلة لحل مشاكل الكتاب العربي ومع ذلك فمن الواضح أن السبيل التكليف

ومن أمثلة ذلك أن مصلحة الجمارك المصرية ظلت تعامل ورقى الطباعة المستورد معاملة السلعة العادية بأن تخضعه لرسوم جمركية (اصلياً تبعية) مرتفعة وتعتبرها مورداً صالحاً من موارد الرزانية العامة وهذا امر لا يجوز في دول فقيرة تسمى إلى تيسير سيل تداول الكتاب ورسول الثقافة المكتوبة في عصر انتشرت فيه الكلمة المسموعة والكلمة الرئية ولا تقتصر هذه المعاملة على الورق بل تتعدا إلى الآلات والادوات والمواد الطبية الاخرى كالبروميد والانفلام المستخدمة في عمليات الجمع والاحبار ومواد التجليد وغيرها واخيراً اخضعت بعض هذه الاشياء إلى ضريبة المبيعات بوسايل تعابية مما يخلق بأسعار الكتاب إلى مستويات مرتفعة للغاية لا تقوى على تحملها الطبقات المثقفة الفقيرة ل البلاد النامية وهنا يجب أن

الموضوع الرئيسى :	المجالات	اسم كاتب المقال :	أسامة الجندوب
الموضوع الفرعى :	ومصر: قطاع الملكية الفكرية: التأليف والنشر	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) المجالات ومصر والبلدان العربية	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

أثار اتفاق الملكية الفكرية

تعد مسألة الواجهة التجارية لحقوق الملكية الفكرية حديثة العهد بمفاوضات تحرير التجارة الدولية، كما أسلفنا إلا أن فكرة حماية حقوق الملكية الفكرية فى حد ذاتها ليست بالأمر الجديد فى مصر، فلقد صدر أول قانون لحماية براءات الاختراع فى عام ١٩٤٩، أعقبه قانون حماية حقوق المؤلف فى عام ١٩٥٤، والذى تم تعديله بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ ليواكب التطورات الدولية فى مجال حماية حقوق المؤلف وخاصة اعتبار برامج الكمبيوتر ضمن الأعمال الفنية والأدبية لتمتع بنفس فترة الحماية.

وحرصاً من مصر على المشاركة فى النشاط الدولى الرامى لحماية حقوق الملكية الفكرية انضمت للمنظمة العالمية للملكية الفكرية «وايو» فى عام ١٩٧٦ وهى المنظمة التى تشرف على ٢٣ اتفاقية دولية تنظم مختلف جوانب الملكية الفكرية، وتمتع مصر بعضوية تسع من هذه الاتفاقيات أهمها اتفاقية برن لحماية المصنفات الفنية والأدبية، واتفاقية باريس لحماية براءات الاختراع.

أما على الصعيد العربى فهناك الاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف التى تم إبرامها فى بغداد عام ١٩٨١ أثناء المقاطعة العربية لمصر لذا لم تنضم إليها وإن كان قد بدأ مؤخراً النظر فى الانضمام لهذه الاتفاقية.

ويلاحظ فى هذا الصدد ما تنص عليه المادة ١٩ (أ) من هذه الاتفاقية من تمتع حق المؤلف بفترة حماية لمدة ٢٥ سنة فقط، أى نصف مدة الحماية التى تنص عليها سائر الاتفاقيات الدولية الأخرى سواء اتفاقية برن أو اتفاقية الجات للملكية الفكرية، فضلاً عن خلل الاتفاقية العربية من أية أحكام لوضع آليات للمتابعة أو لتسوية المنازعات الناجمة عن عدم احترام حقوق المؤلف فى البلدان العربية، وتأتى صياغة هذه الاتفاقية وأحكامها بصورة تنمى بقدر كبير من المرونة التى تفصح المجال أمام الدول الموقعة عليها للالتفاف حول أحكامها، حيث تترك السلطة التقديرية للدول الأعضاء فيها لصياغة تشريعاتها بالصورة التى تراها، الأمر الذى يفرغ الاتفاقية برمتها من مضمونها الفعلى.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	أسامة المنجوب
الموضوع الفرعى :	ومصر: قطاع الملكية الفكرية: التأليف: والنشر	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) الجات ومصر والبلدان العربية	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

المشروع والتزييف لمنتجاتها الثقافية من كتب وأفلام وشرائط تسجيل، أثرت بشكل مباشر على النشاط الإبداعي ككل بسبب تناقص عوائده، بينما حقق القانونون على عمليات التزييف والنسخ غير المشروع مكاسب طائلة.

وهنا يثور تساؤل: هل تقدم اتفاقية الجات أى جديد لمصر فى هذا المجال؟

وتكون الإجابة هنا بالإيجاب، حيث تشير الإحصاءات إلى أن حصيلة الأفلام السينمائية المنسوخة بطريقه غير مشروعة ومتداولة فى أرجاء العالم تبلغ حوالى ١,٥ مليون دولار، وترتفع هذه القيمة بصورة مخيفه حيث تصل إلى ٧٥ مليون دولار عوائد ضائعة لنسخ شرائط الفيديو وذلك وفقا لتقديرات غرفة صناعة السينما المصرية.

أما خسائر نسخ الكتب والمطبوعات بطريق غير مشروع فيصعب تقدير قيمتها بالنظر إلى ضخامتها وتعدد صور الانتهاك لحقوق المؤلف والنشر والطبع خاصة فى البلدان العربية.

ولعل أهم مانسفر عنه الاتفاقية هو التزام كافة الدول الأعضاء بتعديل قوانينها وتشريعاتها الوطنية لتتوافق مع كافة أحكام الاتفاقية بل وتلتزم بالإعلان عن وإتاحة هذه القوانين والإجراءات لكافة الأعضاء للإلمام بها والتأكد من مطابقتها للأحكام ذات الصلة، وينظم الاتفاق أيضا إجراءات رصد المخالفات وإبائها وأسلوب التقاضى والجزاءات التى يتم توقيعها فى حالة المخالفة.

لأرضوع الرئيسى : اجات
لأرضوع الفرعى : ومصر: قطاع الملكية الفكرية: التأليف والنشر
للمصدر : (كتاب) شرح النصوص العربية ٥٠٠
تاريخ الصدور : ١٩٩٧
اسم كاتب المقال : عبد الفتاح مراد
رقم العدد :

١. أثر قيام منظمة التجارة العالمية على الثقافة :

سوف تتأثر الثقافة والأدب بما يتعرض له العالم من تطورات ، ونراه يتأثر باتفاقية الجات التى الزمت الناشر أن يدفع حقوق التأليف للمؤلف الأجنبى ، وكذلك لدار النشر الملكية لحق الترجمة ، مما أحدث تراجعاً واضحاً فى ترجمة الأدب علمياً بأن اتجاه بعض دور النشر لترجمة كتب بعيدة عن الإبداع والفكر أصلاً فى الربح ومحاولة لاستهواء القارئ دون الاهتمام بالثقافة مما يؤثر على حركة تقدم الأدب العربى الذى أخذ طريقة للعالمية حيث تمت ترجمة أكثر من عمل لدبى إلى لغات العالم . وهى البعض أنه « إذا كانت التجارة ستكون حرة ليس من شك أن ترجمة الكتب ممكن أن تستفيد من ذلك ، ولكن لن يروج منها إلا ما يستحق الرواج ، سواء كان من الكتب المحلية أو الأجنبية وعلى كل حال نحن نتحدث بحذر لأن الجات ما زالت مسرولة بالمفوض (١) .

وقد أغلقت بنود اتفاقية الجات الأبواب أمام ترجمة الأدب فى العالم العربى ، وخاصة أن من حق أمريكا ، مثلاً خصم حقوق نشرها ومؤلفيها عن أعمالهم المنزجة من الدولة مما أتاح الفرصة لظهور مجموعة من الترجمات الأجنبية للمربية حسب اختيار وفكر الدول الأجنبية التى تعمل على نشر وترويج أفكار معينها .

وهى البعض أنه : فى الوقت الذى أصبح انطلاق الأدب العربى وظهور اللغة العربية ضرورة على المسرح العالمى الذى حاول جذب القارئ على الترجمة للعمل فى روما وباريس وعواصم البلدان المتحضرة وجدنا إلغاء منظمة التجارة العالمية التى سمحت بحرية التبادل التجارى حتى للمصنفات الأدبية والفكرية لأحداث رواج للفكر عندما أصبحت سوق التخصص مفتوحة لتسويق أعمال أدبية عديدة بما يثرى الأدب العربى ، إلا أننا فوجئنا بظهور اتفاقية الجات تلف أمام

حركة الترجمة ، والحرية سلاح ذو حدين صحيح يطلبون ترجمة أدبنا ، لكننا عاجزون عن ترجمة العلوم التكنولوجية لأن التجارة العالمية ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب وذلك لأنها تدعو للحرية المطلقة إلا أنها بالنسبة لدول صغيرة مقارنة بأمريكا مثلاً يصعب التشابه والمساواة فى التعامل مع حقوق النشر والطبع وحقوق المؤلف ، الأمر الذى يستحيل معه الاستفادة من ترجمة أدب الغرب مقابل ترويج ترجمة أدبنا .

الموضوع الرئيسي : اجات

اسم كاتب المقال : عبد الفتاح مراد

الموضوع الفرعي : ومصر: قطاع الملكية الفكرية: التأليف والنشر

رقم العدد :

تاريخ الصدور : ١٩٩٧

المصدر : (كتاب) شرح النصوص العربية ٥٥٥

والمعروف أن دور النشر تريد للكسب من خلال ترجمة الكتب التي لها سوق وينغمسون مقابلها الكثير دون الالتفات للأدب أو الثقافة لذلك لا بد من تشجيع الحكومة للترجمة برفع أجر المترجم وتقديره فهو لم يعد ترجماناً إنما هو مبدع وليس كاتباً من الدرجة الثانية ونحن لا نريد أن يصبح الأبداع غائباً باتفاقية الجات التي أغلقت أبوابها أمام ترجمة الأدب العربي ولينظر المسئولين بمحق لحال الترجمة حتى لا نندم بعد ذلك على ما ينشر في السوق وتتسائل ما السبب ونحن نرى زحف لا معنى لها (١) . الذي ترجم العديد من الأعمال الأجنبية يرى أنه ليس من مصلحة البلاد الحدودية الدخول الاشتراك في مجال الفكر والثقافة من خلال لاتفاقية الجات للتضمنة العديد من القيود والالتزامات المالية التي لا قبل للبلاد الفقيرة بتحملها ، وذلك لأن أحد بنوعيها هو الحفاظ على حقوق الأبداع بجميع صورته وبداية نعترف بضرورة الاطلاع على الانتاج الأدبي للغرب حتى لا تتسع الهوة الحضارية بين الغرب والشرق وقد نبه لذلك رفاعة الطهطاوي حتى نتعرف على فكر وثقافة الغرب لنواكب الأبداع الذي يولد كل يوم .

الترجمة تمهش في مصر أزمة طاحنة ، رغم التيسيرات المتاحة أمامها ، وليس خافياً أن الناشر للحكومي عندما لا يستأن مؤلفاً أجنبياً في ترجمة أدبه والدول الغربية تعلم ذلك لكنها لا تريد خلق مشاكل وتشعر بأن ترجمة أعمالها للمربية مكسب ثقافي لأدبها ورغم الاعتناء على حقوق مؤلفيها وحقوق المعاهدات الدولية كمعاهدة « بيرن » التي تمنى حق المؤلف فترجمة أي عمل غربي للمربية يؤكد رواج الأبداع الأوربي والأمريكي بوجوده في السوق العربية (٢) .

ومع أن الثقافة في مصر تعاني انيميا حادة نتيجة ارتفاع أسعار السوق واتفاقية الجات وتجهدها على الانتاج الفكري والأدبي ، إلا أن المهتمين بالأبداع مصابون بالرعب خوفاً من القضاء على حركة الترجمة نهائياً ، فلو أننا بلد تصدر الثقافة لحدث نوع من التوازن بين الدخل والمصرف لكن البلاد البترولية لن تتأثر بالجات ، إنما من مصلحة مصر أن تطلب استثناءها من القيود المالية المفروضة على الناشرين والمؤلفين حتى يمكن الاستفادة من فكر الغرب ، أي أن تفعل مصر ما فعلته الصين مع أمريكا ولكي بأسلوب متحضر (٣) .

براءات الاختراع

الجات

ومصر

قطاع الملكية الفكرية : براءات الاختراع

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	آثار الجات على نقل التكنولوجيا الى مصر	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية	ملف الاهرام الاستراتيجي	٣٢	اغسطس ١٩٩٧	١٦٥
٢	هل يجزى تعديل على قانون براءات الاختراع ؟	عبد المعطي أحمد	(مجلة) الاهرام الاقتصادي	١٥٣٩	١٩٩٨/٧/٦	١٦٩

اسم كاتب المقال :	أ. د. محمد عبد الحليم	أ. د. محمد عبد الحليم	أ. د. محمد عبد الحليم
رقم العدد :	٣٢	٣٢	٣٢
تاريخ الصدور :	أغسطس ١٩٩٧	أغسطس ١٩٩٧	أغسطس ١٩٩٧
موضوع الفرع :	مصر : قطاع الملكية الفكرية : براءات الاختراع	مصر : قطاع الملكية الفكرية : براءات الاختراع	مصر : قطاع الملكية الفكرية : براءات الاختراع
ملف الأهرام الاستراتيجي :			

آثار الجات على نقل التكنولوجيا الى مصر

تضمنت اتفاقيات الجات أحكاما خاصة بالجوانب المتصلة بحقوق الملكية الفكرية اختلفت على بنود خاصة بتنظيم التعامل مع قضية التكنولوجيا من حيث النقل والتطوير خلال فترة السماح الواردة بالاتفاقية التي منحت للدول النامية لاعادة تكيف أوضاعها قبل تطبيق هذه الأحكام. غير ان الدول المتقدمة تضغط من أجل تخلي الدول النامية عن هذه الفترة لما في ذلك من تحقيق مكاسب اقتصادية كبيرة. وهنا تبرز أهمية دراسة قضية التكنولوجيا في اتفاقيات الجات وما تطرحه من تحديات على الاقتصاد المصري في المرحلة المقبلة . وكيفية مواجهة تلك التحديات أو التعامل معها على أقل تقدير.

تبعيات

دأبت الدول الصناعية بصفة عامة والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة في السنوات الأخيرة على معارضة مواقف الدول النامية سواء في "الوايهو" (النقطة المالية للملكية الفكرية) أو "الانكباد" - الرامية إلى الحصول على بعض الامتيازات في مجالات الملكية الفكرية وتعديل بعض الاتفاقيات الدولية في هذا المجال بما يتواءم مع درجة نموها الاقتصادي وتطورها التكنولوجي. وقد حسمت اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية (TRIPS) لصالح البلدان التكنولوجية الصناعية المتقدمة على حساب البلدان النامية - ومنها مصر - في هذا المجال.

وقد دعمت الاتفاقية من خلال تشديد الحماية لبراءات الاختراع وطرق الانتاج من النتيجة التقليدية للتسوية التكنولوجية، وهي ان قيمة السلعة أصبحت تقاس بما تحتويه وتتضمنه من مجهود فكري في شكل إضافة تكنولوجية أو فنية. ويترتب على ذلك عدة نتائج سلبية مضرة بالدول النامية أهمها : انخفاض الدخل القومي للبلدان المتقدمة في ظلها القومي على تصدير المواد الأولية أو الوسيطة. وثانها زيادة درجة اعتماد الدول النامية على الدول المتقدمة ، وبالتالي استقلال الأخيرة إلى حد كبير وتحررها من ضغوط (الهوامش)، الامر الذي يدعم من سيطرة الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة على حركة التجارة الدولية بكافة صورها .

الأحكام الخاصة بالتكنولوجيا في اتفاقية TRIPS

- تضم اتفاقية TRIPS ٧٣ بندا تغطي جميع مجالات حقوق الملكية الفكرية التي تتعلق بالمنتجات والسلع والتجارة. وتشمل مبادئ وأحكام عامة من بند ١ حتى بند ٨ تتعلق بمجم الأنشطة التي تخدم التنمية والارتقاء أو التقدم التكنولوجي على النحو الذي يتوافق ويتوازن مع الحفاظ على حقوق الغير ..
- حماية للتصميمات والنماذج الصناعية من بند ٢٥ إلى بند ٢٩ .
- حماية براءات الاختراع من بند ٢٧ إلى بند ٣٤ .
- حماية النواتج التكميلية من بند ٣٥ إلى بند ٣٨ .
- حماية الأسرار الصناعية بند ٣٩ .
- التصدي للممارسات الضارة للتنافس من بند ٤٠ .
- ويلاحظ أن اتفاقية TRIPS قد جاءت بأشمل تنظيم للملكية الفكرية حيث ضمت سلسلة من القوانين التي تغطي براءات الاختراع في معظم المجالات كالمنتجات الغذائية والأدوية والمنتجات الكيماوية والهندسية ... الخ ولم تقتف بذلك بل امتدت آثارها ليس فقط إلى المنتجات ذاتها ولكن إلى حماية أساليب وأسوار الصناعة . كما وضعت الاتفاقية قهوبا على إتمام الحكومات بإعطاء تراخيص إجبارية للمنتجات التي تتضمن بالحماية وتشمل مجالات تكنولوجية جديدة إلا في حالة تصف من بنود في مآلحه الحماية .

اسم كاتب المقال :

الموضوع الرئيسي : الجات

رقم العدد : ٣٢

الموضوع الفرعي : ومصر: قطاع الملكية الفكرية: براءات الاختراع

تاريخ الصدور : اغسطس ١٩٩٧

ملف الاهرام الاستراتيجي

الناتية على خلق أو ابداع التكنولوجيا أو على الأقل التطوير التكنولوجي في المدى القريب . إضافة إلى أنها تطرق باب التكنولوجيا في فترة زمنية متأخرة نسبيا . وبالتالي أصبح على هذه الدول امتلاك القدرة على الانتقاء الواعي في ضوء ظروف المجتمع وتطلعاته بين ما هو متاح في سوق التكنولوجيا العالمية . والحصول عليها بشروط معقولة تضمن حسن استخدام الموارد المتاحة للمجتمع . وحتى هذا البديل أصبح صعبا في اطار ما جاءت به اتفاقيات الجات .

كذلك تضر الاتفاقية بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي حيث تقيد حركة العلماء بمنحها الحماية للمنتج النهائي ولطريقة الانتاج طيلة مدة الحماية ، مما يعوق عملية التطور ومواكبة التقنيات العالية المختلفة بالنسبة للسلع التي سجلت براءات اختراعها بدءا من يناير ١٩٩٥ على المستوى العالمي وخاصة في الدول النامية .

ولقد أصبحت هذه المسألة مصدرا للتوترات الشديدة في العلاقات التجارية الدولية بين الدول الصاعدة للتكنولوجيا والساعية إلى فرض مستويات مرتفعة من الحماية لحقوق الملكية الفكرية ، وبين دول العالم الصاعدة للتكنولوجيا والتي يفتقها لزيادة الحماية البالغة إلى قيام سلطات احتكارية ينجم عنها ارتفاع تكلفة الحصول على هذه السلعة في كافة صورها سواء الفنية أو كسلع وخدمات ، بشكل يضر بمستويات الدخل والمعيش فيها . علاوة على اضراره ببرامج الإصلاح الاقتصادي التي تقوم بها ، وبرامج صناعاتها الوليدة وبما يجعل الاقتصادات في هذه الدول في وضع تنافسي أضفى كثيرا جدا عن نظيره في البلدان المتقدمة ، أيا كانت الجهود التي تبذل لتقليل الفجوة القائمة بالفعل .

احتكاك

ولعل أخطر الانعكاسات التي يمكن أن تنجم عن قيام سلطات احتكارية مفرطة ، زيادة اطلاق يد صاحب البراءة من خلال توسيع مفهوم الحماية ليشمل طريقة الانتاج والمنتج النهائي ومن ثم إعطائه قوة احتكارية مطلقة على كل أوجه التصنيع والاستغلال التجاري تمكنه من التحكم في العرض للبيع وعمليات البيع أيضا ، مما يقوى مراكز الانتاج (الشركات متعددة الجنسيات والدول المتقدمة) على حساب مراكز الاستهلاك (الدول النامية) . وبما يجنبر هذه الدول الأخيرة على التعامل مع صاحب براءة الاختراع أو الشركات المحتكرة مباشرة ، والتي ستحدد سعر هذه الصناعات التكنولوجية وتفرض الاتاوات العلمية لمنع حقوق الاستغلال التجاري .

والأخطر من ذلك كله امتلاك هذه الشركات الكبرى قدرات تحالفية واندماجية تفتقر اليها الدول النامية بما يجعل الدول النامية مسيطرة بشكل كامل على السوق العالمي ، ومن ثم احتكار "حق المعرفة" Know - how . وبما يشكل نظام كارتل مالي للحد من تدفق التكنولوجيا المتقدمة للدول النامية ، وحصر مصادر انتاج أو تصنيع وتوريد السلع المصنعة في دول بينها . لاسيما وأن الدول المتقدمة الصناعية تمتلك ٩٠٪ من براءات الاختراع في العالم . وتمتلك الولايات المتحدة الأمريكية منها ٧٥٪ .

وتؤدي هذه الحقائق إلى ارتفاع تكلفة حصول الدول النامية على ما تريده من تكنولوجيات متقدمة ، وهو ما يسهم عمليا في تعميق الفجوة القائمة فضلا بين الشمال المتقدم والجنوب التخلف . خاصة وأن معظم دول الجنوب لا تمتلك القدرة

اسم كاتب المقال :

الموضوع الرئيسى :

رقم العدد :

الموضوع الفرعى : ومصر: قطاع الملكية الفكرية: براءات الاختراع

تاريخ الصدور :

ملف الاهرام الاستراتيجى

اغسطس ١٩٩٧

مؤلف
مراجعة

١ - بالرغم من ان اتفاقية (TRIPS) قد ركزت بصفة اساسية على جانب الالتزامات دون ان تنطرق بقوة إلى الحقوق الخاصة بالدول النامية فانه يمكن العمل على تعظيم الاستفادة منها لمواجهة التحديات المطروحة ومن اهمها :

١ - الاستفادة من الفترة الانتقالية والتي منحت للدول النامية لغرض تكيف اوضاعها المحلية مع احكام الاتفاقية الجديدة.

٢ - تقرر الاتفاقية فى ديباجتها الاولى وفى مقدمتها العامة ، ان حماية الملكية الفكرية لاتنفصل عن الاهداف الخاصة بالسياسات العامة فى كل الدول بما فى ذلك الاهداف الانمائية والتكنولوجية ، بما يجعل المجال مفتوحا امام الدول النامية للدخول فى حوار مع الدول التكنولوجية المتقدمة لاجراء آليات ملائمة لازالة القيود التى يمكن ان تقيد من تدفق التكنولوجيا اليها .

٣ - وفقا للعادة "الثامنة الفقرة الثانية" من مواد الاتفاقية يمكن للدول النامية اتخاذ تدابير مشتركة فى مواجهة الممارسات التمييزية التى تمارسها الشركات العملاقة . مما يستوجب تنسيق المواقف بين الدول النامية .

٤ - يمكن للدول النامية وفقا لهذه الاتفاقية الاستفادة من الامكانيات المتاحة بمنظمة التجارة العالمية (WTO) والمنظمة العالمية لحقوق الملكية الفكرية (WIPO) من فرص تدريب وتدفق المعلومات عن التكنولوجيا المالية .

٥ - امكانية تطبيق براءات الاختراع فى النطاق الوطنى طالما لم تسجل عالميا . وكذلك امكانية تنفيذ براءات اختراع عالمية ثم التفاوض حول قيمة التعويض العادل عنها لاصحابها بما يتفق والظروف والاوضاع الوطنية لهذه الدول .

٦ - امكانية الاستفادة من براءات الاختراعات التى سقطت الحماية عنها وفقا للقوانين الوطنية فى اطار هذه الاتفاقية . لا يختلف الواقع التكنولوجى فى مصر من نظيره فى العديد من البلدان النامية ، حيث تتمثل أبرز خصائصه فى :

الواقع

المصرى

١ - تخلف الهياكل العلمية لاسيما مرافق البحوث التطبيقية . وضعفها الكبير . وقلة عددها .
٢ - التبعية العلمية والتكنولوجية بمعنى الاعتماد الزائد والمستمر فى الحصول على مقومات القدرة العلمية والتكنولوجية من الخارج . الاكر الذى يؤدى الى فقدان الحافز لبناء قدرة علمية وتكنولوجية ذاتية .

٣ - اختلال هيكل الناتج الصناعى المحلى بوجه عام ، حيث تسهم الصناعات الاستهلاكية ب ٧٧,٢٪ من اجمالي القيمة المضافة الصناعية ، وفى المقابل تقل نسبة اسهام قطاع الصناعات الهندسية ، وهى عصب القدرة التكنولوجية فى عنصرها المادى ، حيث لا يتعدى نصيبها ٣,٠٪ من هيكل الصناعات التحويلية

٤ - عدم الاهتمام الكافى بصناعات المعرفة وتطبيقاتها المختلفة ، و الاعتماد الاساسى على تدفقها من الخارج .

الموضوع الرئيسى :	الاجلات	اسم كاتب المقال :
الموضوع الفرعى :	ومصر: قطاع الملكية الفكرية: براءات الاختراع	رقم العدد : ٣٢
المصدر :	ملف الاهرام الاستراتيجى	تاريخ الصدور : اغسطس ١٩٩٧

سياسة مستقبلية

وفى ظل سمات عامة كهذه - الى جانب القيود التى تفرضها اتفاقية (TRIPS) على نقل التكنولوجيا المتقدمة - يتضح مدى تخلف الوضع التكنولوجى فى مصر - وعدم قدرته على تجاوز القيود المفروضة الا من خلال اتباع استراتيجيات تقوم على شقين متكاملين - احدهما تعظيم الاستفادة من الايجابيات الواردة فى اتفاقية (TRIPS) - وثانيها وضع سياسة علمية واضحة تدفع الى الابداع والابتكار - مع الاخذ فى الاعتبار اجراء تغييرات جذرية فى الاقتصاديات وعمليات تخطيط الانشطة البحثية مع اقرار سياسة تكنولوجية مرنة وواضحة المعالم تتضمن :

١- العمل على التغلب على معوقات التقدم العلمى والتكنولوجى فى مصر وعلى رأسها قضية الامة فضلا عن غياب المجتمع المدنى العلمى مما يعطل الاستفادة من القدرات البشرية المصرية فى هذا المجال .

٢ - مضاعفة حجم الاتفاق على البحث العلمى والتطوير التكنولوجى فى مصر .

٣ - مراجعة الاطر القانونية والتنظيمية لحماية حقوق الملكية الفكرية - وإزالة العقبات التنظيمية لتشجيع الابداع على الابداع والاختراع فى مصر .

٤- انشاء مراكز متخصصة فى البحث العلمى والتطوير التكنولوجى من قبل مؤسسات وهيئات الدولة والقطاع الخاص كوكلاء لاستيراد وتوزيع وتطوير التكنولوجيا المتقدمة بمدى معالجتها اذا لزم الامر لملاممة الظروف المحلية - مع تعظيم دورها فى ابداع تكنولوجيا محلية وتطويرها .

٥- تهيئة البيئة المناسبة لجذب مزيد من الاستثمارات فى مصر - والتفاوض مع مالكي التكنولوجيا المتقدمة للترخيص بتطبيقاتها فى مصر .

٥- تفعيل المادة (٣٠) من اتفاقية (TRIPS) التى تنص على الاستثمارات الواردة لصالح الدول النامية ومنها حق الترخيص الاجبارى عند توافر شروط خاصة .

الموضوع الرئيسي : الجلات

الموضوع الفرعي : ومصر : قطاع الملكية الفكرية : براءات الاختراع

المصدر : (مجلة) الأهرام الاقتصادي

اسم كاتب المقال : عبد المعطي أحمد

رقم العدد : ١٥٣٩

تاريخ الصدور : ١٩٩٨/٧/٦

مستشارك القانوني



عبد المعطي أحمد

هناك من يرى أنه لما كانت اتفاقية منظمة التجارة العالمية قد بدأ نفاذها بالترجيى بملاحقها الثمانية والعشرين في مصر طبقا لقرار نشرها في الحريدة الرسمية بالعدد الصادر في ١٧ مايو ١٩٩٥، فإنه لم يعد هناك مجال لاستصدار أى تشريعات إضافية، أو التعديل في التشريعات القائمة إلا بهدف واحد هو الاستفادة من الأحكام الاستثنائية المقررة للبلدان النامية في الاستفادة من فترات زمنية انتقالية، لكن المستشارة عاطف العزب النائب الأول السابق لرئيس مجلس الدولة ورئيس لجنة إعداد قانون البراءات.

هل يجري تعديل على قانون براءات الاختراع ؟

تشجعاً لاختراعات المصريين والتي لا تعدد سببها إلى المخترعات الأجنبية حالياً أكثر من ٤٠/٢ الزام مكتب براءات الاختراع بإخطار الجهات الإدارية المختصة بأي اختراع يقلص فيه المخترع عن تنفيذ كي تقوم هي بالتنفيذ (٢) إتاحة الفرصة للمخترعين المصريين بتطبيق الهندسة العكسية التي يروى فيها اليابانيون، وذلك بالبدء بها انتهى إلى الآخرين وإضافة العديد إلى (٤) استحداث نماذج المنفعة وهي أهم المصريين ليسرها (٥) اختصاص مكتب البراءات بالفحص الموضوعي الكامل للبراءة دون الفحص الشكلى القائم حالياً (٦) توضيح بعض المسائل التي كانت محل خلاف وما زالت محلقة في القانون القائم (٧) تنظيم لتنظيم من قرارات مكتب براءات الاختراع بحيث يشمل جميع قرارات المكتب مع تنظيم لجنة الطعون بصفتها لجنة إدارية ذات اختصاص قضائي وهذا النظر أخذت به منظمة الملكية الفكرية بجنيف حيث وضعت بعد نفاذ اتفاقيات «الجات» نموذجا لمشروع قانون خاص ببراءات الاختراع تستهدى به الدول عند وضع التشريع الخاص بها (٨)

يرى أن هذا النظر مردود عليه بأنه إذا كانت الاتفاقية نافذة في حق الدولة وتعتبر قانوناً من قوانينها بعد الموافقة والتصديق عليها طبقاً لنص المادة (١٥١) من الدستور إلا أنه لا معنى دستورياً عدم وضع قانون خاص بتنظيم براءات الاختراع أو التعديل في القانون بما لا يتعارض مع أحكام الاتفاقية، إذ أن تطبيق الحق الخاص بالملكية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (براءات الاختراع وغيرها) يقتضى - كما تم الأمر بالنسبة لاتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية - وضع التشريع المحلي الذي تأخذ فيه مصر بالأحكام الجوارية أو التنفيذية التي تحفل بها هذه الاتفاقية والتي تترك فيه الاتفاقية التقدير لكل دولة وهي ليست الأحكام الاتفاقية فقط بل أحكاماً عديدة حفلت بها الاتفاقية يضاف إلى ذلك أنه يوجد لدينا قانون قائم خاص ببراءات الاختراع وكان موضع تعديل منذ حوالي عشر سنوات قبل اتفاقية «الجات» وكان يستهدف أمراً، تعديلات جوهرية التفضتها ظروف العمل والمصلحة العامة، وبالتالي فإنه يتعين استصدار التشريع الخاص بها وتمثل بعض هذه التعديلات فيما يلي :- (١) منح للمخترع العامل الحق في إصدار البراءة باسمه وليس باسم جهة العمل

والعالم العربي

الجات
و
العالم العربي

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	علاقة الدول العربية بالجات	ابراهيم نوار	كراسات استراتيجية	٢٢	١٩٩٤	١٧٠
٢	مزايا ومخاطر اتفاقات جولة اوجواي للدول العربية	ابراهيم نوار	كراسات استراتيجية	٢٢	١٩٩٤	١٧١
٣	الآثار على الدول العربية	اسامة المجذوب	(كتاب) الجات ومصر والبلدان العربية		١٩٩٦	١٨٣
٤	قانون العمل العربي الموحد : خط دفاع ل مواجهة الجات	محمد العمادى	العالم اليوم	٢١٧٧	١٩٩٧/٣/٢٨	١٩٦
٥	شروط الجات خطر يهدد الصناعة العربية	الجزينة	العالم اليوم	٢٣١٩	١٩٩٨/٩/١٣	١٩٩

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	ابراهيم نوار
الموضوع الفرعى :	والعالم العربى	رقم العدد :	٢٢
المصدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصدور :	١٩٩٤

ثانيا : علاقة الدول العربية بـ « الجات »

على الرغم من أن دولتين عربيتين هما سورية ولبنان كانتا من اول الموقعين على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT) فإن علاقة الدول العربية بهذه الاتفاقية وقعت منذ السنوات الاولى تحت تأثير عاملين رئيسيين هما :

- ١ - المقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل .
 - ٢ - الحرب الباردة والاستقطاب بين موسكو وواشنطن .
- وإلى السبعينات جاء النقط ليضيف عاملا جديدا . خصوصا بعد أن لعبت منظمة الدول المصدرة للبترول (اوپيك) دور القوة المحركة في زيادة أسعار النفط الخام منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

وقد انضمت سورية ولبنان من اتفاقية « جات » بعد وقت قليل من توقيع الاتفاقية في ٢٠ أكتوبر ١٩٤٧^(١) لكن سورية لم تثبت أن عادت إلى الاتفاقية خلال الوحدة مع مصر تحت اسم الجمهورية العربية المتحدة ، ثم انتهى الأمر بخروجها أيضا . ومع بدء سياسات الانفتاح الاقتصادى في مصر في منتصف السبعينات ، عززت مصر علاقاتها بـ « جات » وقعت على العديد من الاتفاقيات المتعلقة بإلغاء الحماية الجمركية وتحرير التجارة في إطار بروتوكول تكميل لاتفاقية « جات » تم التوقيع عليه بواسطة الحكومة المصرية في عام ١٩٧٩ .

وقد وقعت على وثائق جولة أوروغواي في مراكش ٨ دول عربية هي مصر والجزائر والكويت وعمومياتنا والمغرب وقطر وتونس والبحرين ، ومن المتوقع أن تنضم اليها أيضا الامارات وسلطنة عمان .

وتفضل الدول العربية بشكل عام التوصل إلى ترتيبات تجارية ثنائية مع شركائها خصوصا المجموعة الأوروبية . وتحصل عدد من الدول العربية على تفضيلات تجارية من خلال هذه الترتيبات . لكن الدول العربية ككل لم تدخل في مفاوضات تجارية ككتلة تجارية واحدة فقد تشر الحوار العربى / الأوروبى منذ بدايته في عام ١٩٧٣ ثم تفتت بعد ذلك إلى حوار خليجى / أوروبى ومغاربى / أوروبى وشرق أوسطى / أوروبى .

ومنذ عام ١٩٧٥ حتى الآن وقعت المجموعة الاقتصادية الأوروبية (الاتحاد الأوروبى حاليا) هذا من اتفاقيات التعاون التجارى والاقتصادى والفنى والمالى والبئى مع الجزائر ومصر والاردن ولبنان والمغرب وسورية وتونس ودول مجلس التعاون الخليجى . ويعتبر كل واحد من هذه الاتفاقات مستقلا في حد ذاته لا يستهدف مرحلة أعلى من التعاون بين الطرفين . فيما عدا الاتفاق الذى وقته السوق الأوروبية المشتركة مع لبنان في منتصف السبعينات والذي ينص على أنه مجرد اتفاق مرحلى يهدف الى تحقيق درجة أعلى من التعاون بإقامة منطقة تجارة حرة F. T. A بين الطرفين^(٢) .

كذلك حصلت المناطق الفلسطينية المحتلة / على تسهيلات تجارية من جانب المجموعة الأوروبية بما يسمح للمتجدين الزراعيين في الأرض المحتلة بتصدير منتجاتهم مباشرة إلى أسواق المجموعة الأوروبية ووصلت أولى شحنات الصادرات الزراعية الفلسطينية على أساس هذا الاتفاق في عام ١٩٨٩/٨٨ ..

ومن أهم العقبات التى تعترض المساهمة الفعالة للدول العربية في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (جات) في الوقت الحالى قوانين وأحكام المقاطعة العربية لاسرائيل التى تعتبر من وجهة نظر (جات) بمثابة إجراءات تمييزية تعارض مع مبدأ عدم التمييز Non Discrimination الذى يمثل أحد المبادئ الأساسية التى تقوم عليها (الجات) .

الموضوع الرئيسى :	الجلات	اسم كاتب المقال :	ابراهيم نوار
الموضوع الفرعى :		رقم العدد :	٢٢
المصدر :	كراسات استراتيحية	تاريخ الصدور :	١٩٩٤

مزاياء ومخاطر اتفاقات جولة أوروجواى للدول العربية

يتعذر حصر المزاياء والمخاطر التى ستتنتج عن اتفاقات جولة أوروجواى بالنسبة للاقتصاد العربى سواء فى حال بقاء علاقة الدول العربية باتفاقية (جات) على ما هى عليه حالياً ، أو فى حال انضمام أغلبية الدول العربية إلى هذه الاتفاقية . ومع ذلك فإنه يمكن الإشارة إلى الاتجاهات العامة للآثار المتوقعة خصوصاً على ضوء ردود الفعل الأولى ، والتدريبات الرسمية للهيئات الدولية ومنها سكرتارية (جات) نفسها .

وقبل أن نستعرض اتجاهات الآثار المتوقعة من المفيد أن نشير أولاً إلى عدد من الملاحظات التى من شأنها تحديد ملامح الاقتصاد العربى الذى سيتعامل مع التغييرات التى ستحدثها اتفاقات أوروجواى فى بيئة التجارة الدولية . والملاحظات التى نود الإشارة إليها هى :

- ١ - أن الدول العربية تنتمى إلى مجموعها إلى الدول النامية ، وهى مجموعة الدول الوحيدة فى النظام الاقتصادى العالمى الحالى التى ستتعرض لخسائر صافية نتيجة اتفاقات جولة أوروجواى ويمترف بهذه الخسارة البنك الدولى ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) وسكرتارية (جات) .
- ٢ - نظراً لطبيعة مياكل الانتاج والاستهلاك فى الدول العربية فإن هذه الدول تقف بصورة عامة فى صفوف الدول المستوردة للغذاء . وترتفع قيمة الفجوة الغذائية فى الدول العربية حالياً إلى نحو ١٠,٣ بليون دولار ولكن مع البدء فى تطبيق إجراءات تحرير تجارة السلع الغذائية فإن هذه الفجوة سترتفع تدريجياً ، ربما بنسبة ٢٥ ٪ عما هى عليه حالياً بحلول عام ٢٠٠٥ .
- ٣ - إن أهم الصادرات العربية (النفط) يقع خارج اتفاقات جولة أوروجواى . وإن أشد الواردات العربية حساسية (القمح) هو مركز سياسات تحرير تجارة السلع الزراعية التى تنطوى عليها اتفاقات جولة أوروجواى وبينما تتعرض أوبىك كاحتكار نفطى لمحاولات التفكيك بهدف تخفيض الأسعار فإن تحرير تجارة القمح سيؤدي إلى زيادة الأسعار وليس إلى تخفيضها .
- ٤ - إن الصادرات السلعية العربية (باستثناء النفط) لا تتجاوز ٣ ٪ من اجمالى الصادرات السلعية فى العالم . وطبقاً لتقديرات صندوق النقد الدولى فإن الصادرات السلعية من دول الشرق الأوسط - خصوصاً الدول العربية - تتراجع منذ بداية الثمانينات بمعدل سنوى قدرة ٤ ٪ تقريباً وللتدليل على ضآلة الصادرات السلعية العربية يكفى القول بأن صادرات هونج كونج وحدها من الملابس والمنسوجات إلى دول الاتحاد الأوروبى تزيد عن مجموع صادرات الدول العربية المثلثة إلى المنطقة المذكورة ، على الرغم من المعاملة التفضيلية التى تتمتع بها الدول العربية مثل مصر والمغرب وتونس من جانب دول الاتحاد الأوروبى ^(١) .

الموضوع الرئيسى :	المجالات	اسم كاتب المقال :	ابراهيم نوار
الموضوع الفرعى :		رقم العدد :	٢٢
المصدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصدور :	١٩٩٤

٥ - تعاني السياسات الاقتصادية العربية عموما من التخبط وعدم الاستقرار وسيطرة الأسلوب الفردى فى اتخاذ القرار وليس الأسلوب المؤسسى بما يعرض هذه السياسات لتغيرات الافراد ، او تقلبات إمزجة الافراد انفسهم الذين اتخذوا القرارات ، او - فى حالات أخرى - خضوع الافراد لضغوط خارجية أو ضغوط من جماعات مصالح محلية لاصدار قرارات فى اتجاه معين دون آخر ، ارضاء لمصالح جماعات معينة ، وليس مصالح المجتمع ككل . ومن الصعب تصور حدوث انسجام بين سياسات تحرير التجارة العالمية الجديدة وطريقة اتخاذ القرار الاقتصادى فى الدول العربية بشكل عام .

٦ - لاتزال سياسات الإصلاح الاقتصادى فى الدول العربية فى مراحلها الاولى وتعانى الهياكل الاقتصادية العربية من تشوهات ناتجة عن التطورات المتضاربة فى مراحل سابقة كما تعاني الصناعات العربية سواء القديمة او الجديدة من عدم القدرة على المنافسة أولا لانها متخللة تكنولوجيا ومزمنة التكاليف وثانيا لانها لاتزال فى طور النشوء معتمدة على الإعانات والحماية ونتيجة لذلك فإنه من المتوقع حدوث تصادم وليس تناغما بين الاقتصاد العربى ، واجراءات تحرير التجارة العالمية الناتجة عن اتفاقات أورجواى .

ويمكن على ضوء الملامح الستة السابقة استعراض أهم اتجاهات المخاطر والمزايا التى سيعرض لها الاقتصاد العربى نتيجة نجاح جولة أورجواى لتحرير التجارة العالمية .

١ - تحرير تجارة السلع الزراعية

تستورد الدول العربية معظم احتياجاتها الغذائية من الخارج وعلى الرغم من الحديث المتكرر عن الأمن الغذائى العربى ، فإن دولة مثل السودان تعتبر فى نظر الخبراء سلة غذاء العالم العربى (باعتبار ما يمكن أن يكون) تستورد أغذية تعادل نحو ٢٢ ٪ من اجمال وارداتها (٢٢) ودولة أخرى مثل مصر ارتفعت نسبة الواردات الغذائية التى تحصل عليها من الخارج من ٢١ ٪ فى عام ١٩٧١ إلى ٢٩ ٪ فى عام ١٩٩١ .

- ولايعنى ذلك أن كل الدول العربية أخفقت فى الحد من اعتمادها على الخارج للحصول على احتياجاتها الغذائية فقد نجح عدد من الدول فى زيادة الإنتاج المحلى والحد من الاستيراد من الخارج وعلى سبيل المثال فإن نسبة واردات الغذاء من اجمال واردات المغرب انخفضت من ٢٠ ٪ فى عام ١٩٧١ إلى ١١ ٪ فقط فى عام ١٩٩١ كذلك الحال فى الجزائر (من ٢٦ ٪ إلى ١٣ ٪) وفى تونس (من ٢٧ ٪ إلى ١٥ ٪) خلال الفترة المذكورة .

واعتمادا على أرقام البنك الدولى فإن تسع دول عربية فقط (٢٣) . انفلتت فى عام ١٩٩١ نحو ١٠,١٦ بليون دولار على واردات الغذاء .

وإذا افترضنا أن إلغاء دعم الإنتاج والصادرات سينعكس مباشرة فى صورة زيادة فى الأسعار النهائية التى يدفعها المستهلكون فإن تخفيض الإعانات بنسبة ٤٠ ٪ خلال فترة تنفيذ اتفاقات الجات (١٩٩٥ - ٢٠٠٥) سيؤدى إلى زيادة الأسعار فإذا كان ثمن الطن من القمح المدعم الذى تحصل عليه مثلا مصر من الولايات المتحدة أو تحصل عليه الجزائر من فرنسا يعادل نحو ١١٠ دولارا فسيكون شأن اتفاقات أورجواى أن تحصل كل من مصر والجزائر على هذا القمح بأسعار السوق التى تصل إلى ١٤٥ دولارا أو أكثر للطن . وهذا سيمنى زيادة فى قيمة فاتورة استيراد القمح بنسبة ٣٠ ٪ تقريبا .

الموضوع الرئيسى :	المجالات :	اسم كاتب المقال :	ابراهيم نوار
الموضوع الفرعى :		رقم العدد :	٢٢
المصدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصدور :	١٩٩٤

غير أننا فى الحسابات السابقة لا نأخذ فى الاعتبار تأثير الجوانب الديناميكية الأخرى التى سيسفر عنها تطبيق إتفاقات جولة أوروجواى تلك الجوانب التى تتعلق بالتغيرات التى ستنتج على صعيد الإنتاج وتخصيص الموارد فى كل من الدول المصدرة والدول المستوردة على السواء .

ويمكن على المدى المتوسط تصور السيناريو التالى :

- بسبب تخفيض الدعم سيزيد معدل تجنب الأراضى الزراعية فى الدول المصدرة للحبوب ، ويتسع نطاق إستخدام أراضى زراعة الحبوب فى أغراض أخرى (إقامة منتجات للراحة - مزارع لتربية الخيل - نواد للترفيه إلخ)

وتقدر المفوضية الأوروبية وسكرتارية الجات أنه يتم بالفعل منذ منتصف الثمانينات إخراج حوالى ١٢٠ ألف هكتار سنوياً من الأراضى المزروعة بالحبوب من نطاق الإنتاج ^(٢٤) فى دول المجموعة الأوروبية (٢٤) وبنهاية عام ١٩٩٠ بلغت مساحة الأراضى المجنبة ٧٥٠ ألف هكتار .

ويؤدى هذا عملياً إلى انخفاض إنتاج الحبوب لدول الإتحاد الأوروبى بنسبة ١ ٪ تقريباً كل سنة .

ومن شأن إستمرار ذلك أن ينخفض الإنتاج العالمى من القمح ، ومن ثم ارتفاع الأسعار بسبب إنكماش العرض ، بافتراض بقاء الطلب على حاله أو زيادته . (لن يحدث ارتفاع للأسعار بسبب انخفاض الإنتاج فى الأجل القصير لأن المخزون العالمى من القمح لا يزال يقدى العرض العالمى ولأنه تم الإتفاق على إستثناء المخزون الحالى من إلغاء الدعم التصديرى) .

- بسبب زيادة أسعار القمح العالمى ، ستلجأ الدول المستوردة الى المزيد من إجراءات تحرير السوق الداخلية للحبوب ، وإعادة النظر فى التركيب المحصولى سواء من خلال عمل قوى السوق ، أو من خلال سياسات تخصيص الموارد بواسطة الدولة .

ومع حصول المزارع المحلى على سعر أعلى لحصول القمح أو الأرز مثلاً ، وبافتراض وجود حرية لدى المزارع فى زراعة المحصول الذى يريده فإن عدداً أكبر من المزارعين سيتجه الى تخصيص مساحات أوسع من الأراضى لزراعة القمح والأرز مثلاً ، ومن شأن حدوث ذلك أن يؤدى الى زيادة الإنتاج المحلى ، ومن ثم الى زيادة نسبة الاعتماد على النفس فى استهلاك الحبوب بالنسبة للدول النامية المستوردة للغذاء فى المنطقة الداربية .

- بافتراض أن مستويات الأسعار العالمية والمحلية ستواصل التحرك فى إتجاه واحد ، ولكن بمعدلات سرعة مختلفة ، فإن الأسعار المحلية يمكن أن تتجه الى التعامل مع الأسعار العالمية ، وسيؤدى هذا الى ترشيد الاستهلاك وترشيد التجارة الخارجية فى ميدان الحبوب الغذائية

ومن شأن حدوث هذا السيناريو أن يؤدى الى نتائج ايجابية فى المدى المتوسط والطويل . فليس من المفترض أن تستمر الدول النامية طفلاً رضيعاً يتغذى من حليب الدول الصناعية المصدرة للغذاء . وليس من المفترض أن تكون الدول الصناعية المصدرة للغذاء مسؤولة عن المجاعات فى الدول الفقيرة . بافتراض وجود حرية تجارية على المستوى العالمى (طالما أننا نتحدث وفق شروط اقتصادية وليس وفق سياسات الإعانات الخيرية) لكن يشترط لسريان هذا السيناريو :

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	ابراهيم نوار
الموضوع الفرعي :		رقم المجلد :	٢٢
المصدر :	كراسات استراتيجة	تاريخ الصدور :	١٩٩٤

- ١ - الحد من تشوهات السوق المحلية في الدول العربية المستوردة للغذاء خصوصا في مجالات الاسعار وتخصيص الاراضى والمياه واساليب التسويق تمهيدا للقضاء النهائي على هذه التشوهات .
 - ٢ - حرية المنتج ، وحرية السوق بشكل عام بعيدا عن الفساد الحكومى والانحرافات الادارية .
 - ٣ - ضمان وجود مسارات مفتوحة تساعد على سريان تدفقات تحويل الانتاج ، وانفاق العائد ، واعادة الاستثمار في الاتجاه الصحيح . فقد يؤدى احتكار الدولة مثلا في مجال المطاحن الى انصراف المنتجين عن زراعة القمح رغم ارتفاع اسعاره .. وقد يؤدى فرض ضرائب باهظة على المزارعين الى وضع الواردات في مكانة تنافسية افضل بالنسبة للانتاج المحلي .
- وتشمل تجارة السلع الزراعية عددا كبيرا من المواد التي تستطيع من خلالها الدول العربية ان تزيد نصيبها في السوق العالمية ، وان تحصل على مكاسب من تطبيق اتفاقات اورجواي ، ومن أمثلة السلع الزراعية التي يمكن ان تخصف مكاسب الى الدول العربية الزيوت النباتية بانواعها المختلفة مثل زيت الفخيل وزيت الزيتون وزيت عباد الشمس وزيت الصويا ..
- وتعتبر اسواق دول الاتحاد الاوربي هدفا جيدا لتصدير مثل هذه السلع فالمجموعة الاوربية هي اكثر مستورد في العالم للمحبيب الزيتية . وقد استوردت في عام ١٩٨٨ نحو ٢٤ مليون طن من هذه المحبوب^(٣٤) .
- وهناك ايضا انواع اخرى من الفواكه والخضروات والزهرة والنباتات العطرية والطبية التي يمكن زراعتها في الدول العربية . ويتطلب الانتقال الى اداء ديناميكي لقطاع الزراعة في العالم العربي تحقيق حرية السوق / حرية اتخاذ القرار بالنسبة للمزارعين .
- ولاتمس اتفاقات تحرير تجارة السلع الزراعية في جولة اورجواي جوانب الاسعار واعادة تقسيم العمل الزراعي على المستوى العالمي فقط ، وإنما تمس ايضا صميم عملية اتخاذ القرار الحكومى المتعلق بالقطاع الزراعي ، والسياسات الاقتصادية المرتبطة بالزراعة . ومن أهم القضايا المباشرة التي يمكن الإشارة إليها هنا قضية الدعم الداخلى للمزارعين سواء تعلق هذا بالدعم الحكومى الايجابى (عندما تدفع الحكومة اموالا للمزارعين لتعويضهم عن انخفاض اسعار البيع عن تكاليف الانتاج) أو بما يمكن ان نسميه بـ « الدعم السلبي » الذي يتمثل في حصول الحكومة على المحاصيل بأسعار تقل عن اسعار السوق ففي هذه الحالة يقوم المزارعون عمليا بدعم الحكومة ، وليس العكس ..
- وتتشبع ظاهرة « الدعم السلبي » في معظم الاقتصادات العربية ، خصوصا تلك التي تبنت خلال الستينيات سياسات « الدولة المتدخل » في الاقتصاد ، وفرضت من خلال هذه السياسات تركيا محسوليا معينيا للاراضى الزراعية ، واسعارا حكومية للمحاصيل ، واساليب مركزية للتسويق . وعلى الرغم من ان هذه الدول ، ومنها مصر على سبيل المثال تخلت عمليا عن سياسات « تدخل الدولة » فانها لم تتخلص بعد بالكامل من هذه السياسات في القطاع الزراعي وان كانت قد بدأت فعليا بإجراءات تحرير سوق السلع الزراعية كليا أو جزئيا .

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	ابراهيم نوار
الموضوع الفرعي :		رقم العدد :	٢٢
المصدر :	كراسات استراتجية	تاريخ الصدور :	١٩٩٤

وستكون اتفاقات الجات من هذه الزاوية بمثابة حافز للقوى الاجتماعية الداخلية الساعية الى تحرير سوق السلع الزراعية بالكامل .
وهنا تلعب الادارة الدولية دورها في عملية اتخاذ القرار الداخلي ، من جانبين :
- الأول لضغط على الحكومة لاتخاذ سياسات معينة .
- الثاني تشجيع القوى الاجتماعية المستفيدة على تجميع قواها والضغط داخليا لتغيير السياسات القديمة .

اما في الدول العربية التي توجد فيها ظاهرة ، الدعم الايجابي ، من جانب الحكومة للمزارعين ، خصوصا في دول الخليج النفطية التي تملك فيها الدولة موارد مالية كبيرة ناتجة عن تصدير النفط وتسمى في الوقت نفسه الى تنوع مصادر الانتاج من خلال تشجيع الزراعة والقطاعات الانتاجية الاخرى فان اتفاقات جولة اورجواي في مجال تحرير اسواق السلع الزراعية ستصطدم مباشرة بسياسة الدعم الحكومي للمزارعين ، سواء في قطاع زراعة الحبوب ، او قطاعات زراعة السلع الزراعية الاخرى .

وبلغا للاتفاق الأوربي / الأمريكي لتحرير تجارة السلع الزراعية الذي تبينه جولة اورجواي ، فان دولة مثل المملكة العربية السعودية يمكن ان تستفيد من آثار الاتفاق - بالاستفادة من ارتفاع الاسعار في السوق العالمية - في مجال زراعة القمح اذا لم تنضم الى الجات ، اما اذا انضمت فانها ستكون مطالبة بتخفيض دعم الانتاج والصادرات بنسبة تصل الى ٤٠ ٪ خلال سنوات سريان اتفاقات جولة اورجواي وفي هذه الحالة الأخيرة فان الالتزام بالاتفاق يتعارض مع مصالح المزارعين المستفيدين من دعم زراعات القمح في السعودية ، ويتعارض كذلك مع اتجاه المسؤولين المؤيدين لاستمرار تطبيق سياسات الاكتفاء الذاتي من القمح ومن المحاصيل الزراعية الاخرى ، مع ان الحكومة السعودية ككل اقربت سياسة لتخفيض المساحات المدعومة من الأرض المزروعة بالقمح والشعير .

وعلى ضوء ما تقدم فيما يتعلق بالسعودية - كمثال لدولة تقدم دعما ايجابيا لمحصول القمح - فان اتفاقات اورجواي ستؤدي الى النتائج التالية ، في حال إنضمام السعودية الى الجات :
- إنقسام الحكومة السعودية داخليا بشأن سياسات الدعم بين المؤيدين لاستمراره والمعارضين الذين يسعون الى تحرير السوق الداخلية - خصوصا وان هناك مسئولين حكوميين يمتلكون مباشرة او بالوكالة مزارع لانتاج القمح .
- تكوين جماعات ضغط من المزارعين الذين يحصلون حاليا على دعم حكومي لزراعات القمح ، تحت الحكومة على عدم تغيير سياستها والاستمرار في دعم مزارع القمح .
- ستكون هناك احتمالات كبيرة لحدوث تغييرات شديدة في ميادين تقسيم العمل الزراعي داخل السعودية ، حيث ان انخفاض ربحية القمح ستؤدي الى التقليل من الإقبال على زراعتة ، وستتجه السعودية الى استيراد القمح - الارخص بدلا من الاعتماد على الانتاج المحلي المكلف .

ب - تحرير تجارة المنسوجات والملابس :

تم الاتفاق من حيث المبدأ خلال مفاوضات جولة اورجواي على إلغاء الترتيبات الدولية لتجارة المنسوجات والملابس المعروفة باسم Multi Fiber Arrangement (M.F.A) وإدخال المواد والسلع التي تنظمها ضمن هيكل المواد والسلع التي تنظم تجارتها القواعد والترتيبات العامة المعمول بها طبقا للاتفاقية العامة للتعريفية الجمركية والتجارة . ولكن تم الاتفاق ايضا على تأجيل إلغاء اتفاقية MFA وإدماج المنسوجات والملابس في الهيكل التجاري العام للجات حتى يتم الانتهاء

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	ابراهيم نوار
الموضوع الفرعي :		رقم العدد :	٢٢
المصدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصدور :	١٩٩٤

من الاستعدادات اللازمة لذلك ، وسيتم معاملة تجارة المنسوجات والملابس على اساس اجراءات انتقالية ، تمهيدا لتحرير تجارة تلك السلع تماما .

إن فقد تم الاتفاق من حيث المبدأ على انتهاء الاستثناء الذي كانت تتمتع به تجارة المنسوجات والملابس ، وهو الاستثناء الذي كان يعطى للدول المنتجة حق الحصول على حصص محددة من أسواق الدول المستوردة ، ومن ثم فإن انتهاء هذا الاستثناء من شأنه أن يفتح الباب في المستقبل القريب (خلال عام أو عامين) للمنافسة الكاملة في سوق المنسوجات والملابس على المستوى العالمي . كذلك فإن إنهاء العمل بالترتيبات الدولية لتجارة المنسوجات والملابس يعني إلغاء الاستثناء الذي كان يعطى للدول المستوردة الحق في إغلاق أسواقها وفرض قيود كمية على الصادرات من الدول المنتجة .

وسيكون مفتوح باب المنافسة الكاملة في سوق المنسوجات والملابس تأثير كبير على الدول العربية التي تعتمد عدد منها الى حد كبير على هذه السلع في الحصول على نصيب كبير من الصادرات في أسواق الدول الصناعية (خصوصا الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) مثل المغرب وتونس ومصر وحتى الامارات ، وإن يقتصر هذا التأثير عند حدود الضغط على اسعار التصدير ، وإنما سيمتد الى اعادة بناء هيكل الصناعات المحلية في هذا القطاع ، بماله من انعكاسات اقتصادية واجتماعية وسياسية .

وإذا تناولنا على سبيل المثال صادرات المنسوجات والملابس من الدول العربية الى الاتحاد الأوروبي فلننا نجد أن المغرب وتونس وحدهما ، صدرتا الى المجموعة الأوروبية في عام ١٩٨٩ ما قيمته ١٦٢٨ مليون وحدة نقدية أوروبية في مقابل ٢٧١ مليون وحدة فقط عام ١٩٨٠ ، أي بمعدل نمو يصل الى ٥٠ ٪ في المتوسط سنويا خلال الثمانينات ، وساعد على زيادة هذه الصادرات بذلك المعدل السريع انخفاض درجة المنافسة من المنتجين الأجانب المقيدون بحصص محددة في صادراتهم الى دول المجموعة الأوروبية .

وفي حالة تحرير تجارة المنسوجات والملابس ، فإن مصدرى هذه السلع من الدول العربية الى دول الاتحاد الأوروبي سيكونون في خطر من تزايد المنافسة من المنتجين أصحاب التكاليف الأقل . وتعتبر المغرب اكبر الدول العربية المصدرة للمنسوجات والملابس الى دول الاتحاد الأوروبي وتحتل المغرب المركز العاشر على المستوى العالمي بين مصدرى المنسوجات والملابس الى دول الاتحاد الأوروبي في حين تحتل تونس المركز الـ ١٢ . وإلى جانب أهمية التجارة العربية مع دول الاتحاد الأوروبي عموما (نصف تجارة المغرب تتركز مع هذه الدول) فإن نصيب المنسوجات والملابس يرتفع الى ما يتراوح بين ٢٠ ٪ إلى ٣٣ ٪ من إجمالي صادرات السلع المصنوعة لكل من المغرب وتونس ومصر .

وبلغت قيمة إجمالي صادرات تونس من المنسوجات والملابس في عام ١٩٩١ نحو ١,٢ بليون دولار ، ومصر نحو ١,٠٤ بليون دولار والمغرب ٨٥٥ مليون دولار في العام نفسه . وقد نمت تجارة المنسوجات والملابس بمعدلات سريعة جدا من كل من تونس والمغرب خلال السنوات العشرين الاخيرة .. ففي بداية السبعينات كانت صادرات المجموعة السلعية المذكورة تشكل ٢ ٪ و ٤ ٪ فقط على التوالي من إجمالي الصادرات السلعية للبلدين ، لكن هذه النسبة ارتفعت في بداية التسعينات الى ٣٣ ٪ و ٢٠ ٪ لكن من تونس والمغرب على التوالي ، أما في مصر فقد كانت نسبة صادرات الغزل والمنسوجات والملابس من إجمالي الصادرات السلعية ١٩ ٪ في عام ١٩٧١ ارتفعت الى ٢٧ ٪ في عام ١٩٩١ (٢٨) .

وعندما تخرج تجارة المنسوجات والملابس من حيز ترتيبات M.F.A فان الدول العربية

الموضوع الرئيسى :	المجالت :	اسم كاتب المقال :	ابراهيم نوار
الموضوع الفرعى :		رقم العدد :	٢٢
المصدر :	كراسات استراتيجيه	تاريخ الصدور :	١٩٩٤

ستواجه منافسة من هونج كونج (اكبر مصدر لدول الاتحاد الاوروبى من هذه المواد) اضافة الى تايران والفلين وتركيا ودول شرق اوروبا ، وربما ينتج عن ذلك تضيق نطاق السوق الخارجى المتاحة امام الصادرات العربية من المنسوجات والملابس .

وإن يفت تأثير الاتفاق عند هذا الحد ، وإنما سيعتمد الى السوق المحلية للمنسوجات والملابس في الدول العربية ، التي ستعرض لمنافسة شديدة ، في حال الغاء او تخفيف اجراءات الحماية التجارية التي تتمتع بها في الوقت الحاضر .

وعلى الرغم من أن اجراءات الحماية التجارية ساعدت على زيادة الاستثمارات في صناعات المنسوجات والملابس في الدول العربية بصورة كبيرة خلال السنوات الاخيرة^(٢٢) فإن هذه الاجراءات ادت من ناحية اخرى الى ارتفاع تكاليف الانتاج وانخفاض انتاجية رأس المال ، وتختلف الموصفات القياسية للانتاج .

وفي حال تحرير السوق الداخلية لتجارة الملابس والمنسوجات فإن اسواق الدول العربية ستشهد فيضاً من المنتجات الاسيوية الرخيصة التي ستزيد حصتها في الاسواق المحلية على حساب المنتجين المحليين .

وكما اشرنا في مجال تحليل اثار تحرير تجارة السلع الزراعية ، فإن قطاع صناعة المنسوجات والملابس سيتعرض الى تغييرات هيكلية عميقة ، على اساس تقسيم دول جديد للعمل في هذه الصناعة ، يعود مرة اخرى الى الارتكاز على المزايا النسبية Comparative Advantage التي تتمتع بها كل دولة ، وستكون تكاليف العمل ، ومستلزمات الانتاج المحلية (بما في ذلك اسعار الاراضى والايجارات) هما العنصرين الحاكمين في اعادة توزيع هيكل صناعة الملابس والمنسوجات على المستوى العالمى ، وستستطيع الدول القادرة على تخفيض تكاليف العمل ، وإنتاج مستلزمات بسيطة بأسعار رخيصة (من خلال المنافسة وليس من خلال الدعم الحكومى) أن تحظى بنصيب اكبر في سوق المنسوجات والملابس على المستوى العالمى اما الدول التي ستفشل في ذلك ، فإنها لن تخسر فقط أسواقها الخارجية ، بل ستكون مهددة بفقدان اسواقها المحلية لصالح منتجين قادرين على توفير المنسوجات والملابس بتوعية افضل وأسعار اقل :

ج - تحرير تجارة السلع المصنوعة عموماً :

تنص إتفاقات جولة اوردواى على انه بحلول عام ٢٠٠٥ سيتسع نطاق السلع المصنوعة المشمولة بالاغفاء الجمركى الى نحو نصف السلع التي تستوردها الدول الصناعية ، والى خفض كبير في الرسوم الجمركية المفروضة على السلع الصناعية الأخرى ، لتتراوح بين ٤ إلى ٦ ٪ والى تخفيض بنسبة اقل في الرسوم المفروضة على المنسوجات والسلع الزراعية .

وبمعنى آخر فإننا بصد هيكى جمركى عالمى جديد متناسق تجلس في قاعدته السلع الزراعية ثم يتدرج ارتفاعاً بالمنسوجات والملابس وينتهى عند اعلى بالسلع المصنوعة المحدودة الرسوم او العفاة تماماً .

لكن هذا الهمم المتناسق لهيكى الرسوم الجمركية على المستوى العالمى لايقابله هيكى متناسق للانتاج بل على العكس من ذلك سيؤدى الهمم الجمركى الجديد - وهو في جوهره هرم مؤقت يهدف مرحلياً الى الغاء الجمارك والقيود التجارية تماماً او الى ابقائهما عند ادنى مستوى ممكن - الى قيادة عملية لاعادة تقسيم للعمل على المستوى الدولى ، تضع الدول ذات المزايا النسبية - الطبيعية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية - في مرتبة اعلى قياساً الى الدول الأخرى التي لاتتمتع بنفس المزايا .

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	ابراهيم نوار
الموضوع الفرعى :		رقم العدد :	٢٢
المصدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصدور :	١٩٩٤

وسيؤدى فتح اسواق السلع الكهربائية والإلكترونية مثلا الى حرمان الدول التى لاتوجد فيها هذه الصناعات من فرصة اقامتها والى احتمال تدمير هذه الصناعات الناشئة حديثا فى عدد من الدول نتيجة المنافسة الخارجية الحادة. وعلى الرغم من أن ذلك لايمنى فى التحليل النهائى ان العالم سينقسم الى معسكرين فقط « معسكر المنتجين » و « معسكر المستهلكين » ، فان صعود دولة ما الى احتلال مكان ما فى « معسكر المنتجين » ان يكون بالهمة السهلة على الإطلاق .

ويعد فشل استراتيجيات التصنيع من خلال إحلال الواردات فى الستينيات (Import Substitution) عمدت الدول العربية الى تبني استراتيجية التصنيع من خلال استقدام رأس المال الأجنبى عن طريق سياسات الانفتاح الاقتصادى Open door policy فى السبعينات . وكانت احد مغريات هذه السياسة على المستوى الدولى ، خصوصا بالنسبة للدول الصناعية والشركات متعددة الجنسية هى النفاذ الى اسواق كانت مغلقة من قبل ، وتشديد الحصار الاقتصادى ضد المعسكر الاشتراكى الذى انهار فعليا فى بداية التسعينات .

ول جانب ذلك فقد كان الاستثمار الأجنبى فى دول العالم الثالث ، وسيلة للهروب من القيود الكمية المفروضة على الصادرات فى الدول الصناعية بالنسبة لعدد من السلع مثل السيارات والإلكترونيات والمنسوجات والملابس الجاهزة وغيرها .

ولجات صناعة السيارات اليابانية مثلا الى الالتفاف على قرارات المجموعة الأوروبية بفرض قيود كمية (Quotas) أو قيود طوعية على الصادرات (Voluntary Export-Restraint Measures) بالاستثمار فى دول ثالثة مثل ماليزيا وسنغافورة وأستراليا او فى دول المجموعة الأوروبية ، خصوصا بريطانيا .

ولجات صناعة المنسوجات والملابس فى هونج كونج الى الهروب من قيود الحصص عن طريق اقامة استثمارات فى دولة ثالثة مثل الامارات العربية المتحدة .

وهكذا استفادت المناطق الحرة فى الدول العربية والدول النامية بشكل عام خلال الثمانينات ، بظاهرتين أحدهما سقطت فى بداية التسعينات (المعسكر الاشتراكى) والاخرى فى نظيرها الى السقوط خلال الفترة المتبقية من التسعينات وأوائل القرن القادم ، والمنشئة فى القيود الحمائية الكمية (الحصص) المفروضة ضد أنواع معينة من الصادرات .

وفى حال سقوط الحواجز التجارية الكمية ، فان الصناعات اليابانية ان تكون مضطرة للاستثمار فى الخارج ، للتعامل على حصص التصدير فى صناعة السيارات او التليفزيونات او اجهزة الفيديو ، وإن يعنى ذلك توقف الاستثمار الخارجى نهائيا ، وانما سيعنى : ان الاستثمار الخارجى سيتم توظيفه على اساس اعتبارات الكفاءة الرأسمالية بالاساس ، وليس مجرد نقادى الأضطدام بسياسات تجارية حمائية ، فان تكون الصين وكوريا مثلا فى حاجة الى اقامة مصانع لاطارات السيارات فى مصر ، او لتصنيع اجهزة الفيديو فى تونس للتعامل على الحصص الأوروبية وإن تكون هونج كونج او تايوان او تيلاند فى حاجة الى اقامة مصانع للملابس الجاهزة فى منطقة جبل على اقره فى ديبى للتعامل على حصص الصادرات الى الولايات المتحدة او المجموعة الأوروبية .

لقد ادت سياسات الحماية التجارية بانواعها المختلفة الى احداث تشوهات فى هيكل الانتاج الدولى وفى تقسيم العمل الدولى ، ومن شأن تحرير التجارة السلعية بشكل عام ان يؤدى الى علاج هذه التشوهات وسيؤدى ذلك الى تطورات مؤلمة فى عدد كبير من الدول العربية .

الموضوع الرئيسى :	المجالت	اسم كاتب المقال :	ابراهيم نوار
الموضوع الفرعى :		رقم العدد :	٢٢
المصدر :	كراسات استراتيحية	تاريخ الصدور :	١٩٩٤

د - حقوق الملكية الفكرية :

تشمل حقوق الملكية الفكرية عوائد الإبداع الفكرى ، العلمى والادبى والفنى فى مجالات تأليف المطبوعات والأغاني والموسيقى والاختراع والابتكار والعلامات التجارية وغيرها ، ولاتوجد دولة عربية واحدة وقعت حتى الآن على الاتفاقات الدولية لحقوق الملكية الفكرية ، والتي كانت حتى اتفاقات جولة أورجواى تقف خارج حيز اتفاقات تحرير التجارة الدولية . ومع توسيع نطاق قواعد تحرير التجارة الدولية لتشمل حقوق الملكية الفكرية ، فإن العالم سيشهد تنظيمًا محددًا لسوق جديدة هي سوق بيع وشراء حقوق الملكية الفكرية وستسجل موازين مدفوعات الدول المختلفة بهذا جديداً يتمثل فى تحويلات عوائد حقوق الملكية . وستنشأ مؤسسات وهيئات جديدة مهمتها متابعة وضمان التنفيذ السليم للمبادلات فى سوق الملكية الفكرية .

وتحتاج الدول العربية الى هذه السوق بصورة ملحة خصوصاً فى مجال صناعة الطباعة التى تطفى عليها ممارسات سرقة المؤلفات المطبوعة من بلد الى آخر ، وتشويه مهنة الترجمة بسبب هذه الممارسات نفسها على المؤلفات المنقولة من لغات اخرى الى اللغة العربية . كذلك تحتاج الدول العربية الى هذه السوق بصورة ملحة لرفع قيمة حقوق اصحاب الابتكارات والاختراعات ذات التطبيقات التجارية ، وزيادة حوافز تطويع التكنولوجيا وخلق تكنولوجيا متطورة ملائمة للتطبيقات فى البيئة المحلية . وتحتاج الدول العربية الى هذه السوق المحلية لحماية العلامات التجارية من الغش . والمقاومة الغش الصناعى ، ولحماية المستهلك .

ومع ذلك فانه لايمكن انكار ان بداية تكوين سوق لحقوق الملكية الفكرية على المستوى العالمى ، سيؤدى الى زيادة التدفقات من عوائد حقوق الملكية الى الدول الصناعية من الدول النامية . بما فيها الدول العربية ، ولكن تطور هذه السوق سيؤدى الى المدى المتوسط والطويل الى خلق سوق محلية وعربية فى ميدان حقوق الملكية الفكرية ترسى اساساً صحيحة لتطوير وتوظيف ابتكارات وإبداعات العقل العربى فى الميادين المعنية .

وبحالة انضمام الدول العربية الى الجات وإلى اتفاقات جولة أورجواى فان اجراءات وقواعد حماية حقوق الملكية الفكرية ستؤدى عملياً الى تطوير التنظيم الاجتماعى لجمعية الناشرين وجمعية حقوق المؤلفين والمحققين ، وروابط المنتجين الى مهنة الترجمة ، والتنظيمات الحكومية العاملة فى مجالات تسجيل حقوق براءات الابتكار والاختراع ، والعاملة فى مجالات مكافحة الغش التجارى والصناعى والمواصفات القياسية والعلامات التجارية .

هـ - المشتريات الحكومية (المناقصات والعطاءات) :

تتضمن اتفاقات جولة أورجواى لتحرير التجارة العالمية نصوصاً تنظم عملية تحرير المبادلات التجارية والتدفقات المالية الناتجة عن العقود الحكومية الضخمة ، وستضيف هذه النصوص جديداً الى اسلوب ادارة المشتريات الحكومية فى الدول العربية ، خصوصاً تلك المشتريات التى كانت تتم من قبل من قِبل من اطار محلي ، اذ ان المشتريات التى كان يتم تمويلها بواسطة قروض اجنبية (سواء بواسطة مؤسسات تمويل دولية او بواسطة حكومات اجنبية منفردة او متعددة) كانت تستثنى من احكام قوانين المناقصات والعطاءات المحلية ، وتخضع لرتبيات وتنظيمات المناقصات والعطاءات التى يتم الاتفاق عليها بين الجهة الممولة والجهة المستفيدة .

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	ابراهيم نوار
الموضوع الفرعى :		رقم العدد :	٢٢
المصدر :	كراسات استراتيجة	تاريخ الصدور :	١٩٩٤

وعلى سبيل المثال فان اعمال تنفيذ المشاريع التى يمولها البنك الدولى فى الدول النامية تخضع عادة لقواعد تنظيم العطاءات والمناقصات المعمول بها لدى البنك الدولى كما ان اعمال تنفيذ المشاريع التى تمويلها هيئة المعونة الامريكية تخضع هي الاخرى لقواعد العطاءات والمناقصات المعمول بها لدى هيئة المعونة الامريكية . وحتى اعمال تنفيذ المشاريع العسكرية الضخمة - مثل بناء المطارات والقواعد - العسكرية - التى يتم الاتفاق عليها بين دولتين ، تتم على اساس قواعد مختلفة عن قواعد قوانين المناقصات والعطاءات المحلية .

إذن فلن يكون هناك جديد في هذا المجال على صعيد المشاريع ذات التمويل الخارجى وانما سيكون على صعيد المشاريع التى يتم تنفيذها محليا بشكل عام ، سواء ذات التمويل الخارجى او المحلى او المشترك .

وتعتبر عقود المشتريات الحكومية من اهم العقود التجارية فى العالم عادة . وفى العالم الثالث على وجه الخصوص ، حيث تكون الحكومة هي اكبر ممول فى السوق المحلية .

وسيكين فتح باب المنافسة على قدم المساواة بين الماولين المحليين والماولين الاجانب لتنفيذ المشاريع الحكومية او توريد احتياجات الحكومات من السلع والمواد المختلفة واحدا من أبرز التحولات فى بنية هيكل التجارة العالمية بعد سريان اتفاقات جولة اورجواى التجارية فسيكون من حق ماولى كوريا وتايلاند التقدم للمنافسة فى عقود مشتريات الحكومة الامريكية ، وسيحصل الماولون الاوروبيون على حقوق المنافسة فى مشتريات الحكومة الصينية او اليابانية كما سيكون من حق الماولين فى الدول العربية التقدم للمنافسة لتنفيذ اعمال حكومية فى العالم .

ستكون المشاريع الحكومية اذن بمثابة سوق مفتوحة للمنافسة الكاملة - من المرجح استثناء بعض المشاريع الحساسة او ذات الطابع الاستراتيجى لكن هذه ستكون استثناءات وليس القاعدة - وسيساعد هذا على انتقال رؤوس الاموال والتكنولوجيا والخبرات والعمل من سوق الى اخرى خلال فترات قصيرة وبمروءة اكبر ، ليس من خلال اقامة مشاريع مشتركة او استشارات اجنبية مباشرة ، ولكن من خلال تنفذ مشاريع محلية باموال وايد وخبرات اجنبية او بالمشاركة مع ماولين محليين .

ومن المحتمل ان يتعرض قطاع المقاولات الى لخسائر فى الاجل القصير فى السوق المحلية ، ولكنه يستطيع الحصول على مكاسب فى الاجل المتوسط والطويل فى كل من السوقين المحلية والخارجية اذا تمكن من تطوير قدراته وإمكاناته المالية والتكنولوجية والادارية والتجارية .

وتجدر الاشارة هنا الى ان قطاع المقاولات فى الدول العربية يستطيع فى ظل ظروف تحرير قطاع المشتريات الحكومية ان يستفيد بصورة كبيرة من تدفقات المساعدات العربية الى الخارج ، بالمشاركة فى تنفيذ المشاريع التى يتم تمويلها كليا او جزئيا بواسطة صناديق التنمية العربية وبنك التنمية الافريقى وغيرها ، وهو ما يمكن ان يزيل من الاجل القصير احتمالات الخسائر الناجمة عن مزاحمة ماولين من بلدان مثل كوريا وتركيا وباكستان والبرازيل فى الاسواق العربية .

٥- تحرير تجارة الخدمات :

ظلت تجارة الخدمات عبر الحدود مثل خدمات النقل والتأمين والخدمات المصرفية والسياحية بعيدة عن هيكل اجراءات تحرير التجارة فى اطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة الذى كان ينصب على التجارة السلعية فقط ، وعلى السلع المصنوعة على وجه الخصوص .

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	ابراهيم توار
الموضوع الفرعى :		رقم العدد :	٢٢
المصدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصدور :	١٩٩٤

ولكن مع توقيع اتفاقات جولة اورجواى فان قطاعات تجارة الخدمات بأكملها ستندمج تحت لواء الجات ، لتسرى عليها قواعد تحرير التجارة العالمية التى ستشرف على تنفيذها منظمة التجارة الدولية المستهدف انشاؤها طبقا لاتفاقات اورجواى .

وتحتل الدول الصناعية المقدمة مكانة مهيمنة على صعيد تجارة الخدمات . وتعتبر اتفاقات جولة اورجواى فرصة كبيرة للشركات العملاقة المتخصصة فى قطاعات التأمين ، المصارف ، والخدمات الملاحية ، وغيرها ان تمد اذرعها الطويلة القوية الى اسواق الدول العربية ، والحصول على نصيب كبير من عائد الخدمات فى هذه الاسواق .

غير ان فتح باب المنافسة فى مجالات تجارة الخدمات ، وتحرير المعاملات فى الميادين المرتبطة بها ، من شأنه ايضا ان يزيده قدرة شركات الخدمات المحلية على المنافسة ، وتطوير الاداء ، والحصول على نصيب اكبر من السوق المحلية ، والسعى للدخول فى منافسة خارجية على الاقل فى اسواق الدول النامية .

ويستطيع قطاع النقل فى العالم العربى (النقل الملاحي والجوى والبحرى) ان يغاود دورة التاريخ « حاملة التجارة بين الشرق والغرب » فى ظل نظام تجارى حر على المستوى العالمى ، لكن تحويل هذه الامكانية النظرية الى واقع عملي يتوقف على تحرير واعادة بناء قطاعات الخدمات فى الدول العربية على اساس جديد ، والاستفادة من الامكانيات التى تطرحها عملية تحرير التجارة سواء على المستوى المحلى او على المستوى الدولى .

خامسا : كيف تواجه الدول العربية المخاطر السلبية ؟

لا يمكن التغافل من آثار المخاطر السلبية التى ستعرض لها اقتصادات الدول العربية بعد تطبيق اتفاقات جولة اورجواى التجارية . وسواء انضمت الدول العربية الى منظمة التجارة الدولية الجديدة ام لا . وسواء وقفت على هامش الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة ام قبلت بكل او معظم ترتيباتها فان اقتصادات الدول العربية لن تستطيع الهروب من الآثار السلبية التى تنتج عن الاتفاقات الأربعين المنبثقة عن جولة اورجواى ، وذلك لأن اقتصادات الدول العربية هى اقتصادات مشوهة ، وليس لأن الاتفاقات الأربعين سامة فى جوهرها .

وحتى تتمكن الدول العربية من مواجهة الآثار السلبية لاتفاقات جولة اورجواى فانه يمكن تقسيم رده الفعل نظريا الى ثلاثة اتجاهات .

الاول : ان تظل معظم الدول العربية متمسكة بمواقفها الحالية من « جات » وان تعارض الانضمام الى الاتفاقية ، وان تعزز النزعة التجارية الحمائية ، ولا تعتقد ان هذا الاتجاه يحظى بتأييد ملموس فى الدول العربية خصوصا مع انضمام ٨ دول عربية الى منظمة التجارة العالمية (WTO) .

الثانى : ان تتجه الدول العربية الى اعانة صياغة وحدتها الاقتصادية ، وان تتجه الى التكتل الاقتصادى « خيارا وحيدا للتعامل مع اتفاقية الجات ، وهذا الاتجاه يحظى بتأييد عدد كبير من الخبراء الاقتصاديين فى العالم العربى (٣٠) .

الموضوع الرئيسي :	الاجلات	اسم كاتب المقال :	ابراهيم نوار
الموضوع الفرعي :	كراسات استراتيجية	رقم العدد :	٢٢
المصدر :	تاريخ الصدور :		١٩٩٤

الثالث : ان تعيد الدول العربية اكتشاف المزايا النسبية الاقتصادية والتجارية التي تتمتع بها في اطار الاقتصاد العالمي ، وان تعمل على تكثيف استغلال هذه المزايا ، ورفع انتاجية رأس المال في الاقتصادات العربية بشكل عام ، وزيادة روابط التشابك الاقتصادي للمنطقة مع العالم على اساس صحي .

والواقع ان الدول العربية تواجه في السنوات المقبلة تحديات تجارية قوية بسبب تطبيق اتفاقات جولة اورجواي لتحرير التجارة العالمية التي ستضمن تحرير تجارة السلع الزراعية والخدمات والسلع المصنوعة وانشاء ترتيبات جديدة لحماية حقوق الملكية الفكرية على الصعيد العالمي .

وعلى الرغم من أن معظم الدول العربية ليست اعضاء في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة GATT فإن الاتجاه الذي اقرته جولة اورجواي بانشاء منظمة دولية جديدة تعنى بشئون تحرير التجارة الدولية على اساس هذه الاتفاقية من شأنه ان يقوى اتجاه الدول العربية الى الانضمام لـ (GATT) بما يعنى الحصول على مزايا والتعرض لاحتمالات الاثار السلبية الناتجة عن تحرير التجارة الدولية .

ولكى تستطيع الدول العربية تعظيم المكاسب وتقليل الخسائر التي يمكن ان تنجم عن حرية التجارة العالمية ، فإنه يلزم اجراء تغييرات جذرية على طريقة اتخاذ القرار الاقتصادي ، والادارة ، وتخصيص الموارد بهدف الاستفادة الى اقصى حد من المزايا النسبية التي تتمتع بها الدول العربية على خريطة الاقتصاد العالمي .

ان الخيار المفتوح امام العالم الآن يتمثل في المزيد من الحرية الاقتصادية والسياسية وليس العكس ، ومن ثم فانه لضمان مشاركة اقتصادية حقيقية في التفاعلات الاقتصادية الدولية ، يجب ان تتمتع الاقتصادات العربية ذاتها بالحرية الداخلية التي تعزز قواعد ومقومات المنافسة .

الموضوع الرئيسى :	الجلات	اسم كاتب المقال :	اسامة المحجوب
الموضوع الفرعى :	والعالم العربى	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) الجلات ومصر والبلدان العربية	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

الآثار على الدول العربية

تعد الدول العربية بوجه عام ضمن مجموعة الدول النامية، لذا نجد أن العديد من الآثار التقديرية المرتقب حدوثها للدول النامية تنطبق فى جانب كبير منها أيضا على مجموعة الدول العربية.

ولعل أبرز السمات التى تميز العديد من الدول العربية عن سائر الدول النامية، اعتمادها الرئيسى على البترول والبتروكيماويات كأهم سلعة تصديرية، والمصدر الرئيسى لمواردها من العملات الحرة، والذي يتم على أساس عوائده التخطيط لبرامج التنمية المستقبلية، مما يجعل هذه البرامج تتأثر بشكل كبير بالتراوحيات الطارئة على الأسعار العالمية للبترول، لذا تبدو حاجة الدول العربية البترولية إلى التحول تدريجيا عن الاعتماد شبه الكلى على سلعة واحدة كمصدر رئيسى للدخل القومى وخطط التنمية، خاصة وأن هذه السلعة، ألا وهى البترول ومشتقاته، لم تدخل ضمن السلع التى شملتها مفاوضات جولة أوروغواى وبالتالي لم تخضع لأى خفض للتعريفات الجمركية أو إزالة القيود غير التعريفية فى حالة وجود مثل هذه القيود.

وقبل أن نتطرق إلى تفاصيل الآثار المرتقبة، علينا أولا أن نستعرض موقف الدول العربية من الانضمام لاتفاقيات الجلات ومنظمة التجارة العالمية. هناك تسع دول عربية وقعت بالفعل على الوثيقة الختامية لجولة أوروغواى منها ثمانية أعضاء هم مصر وتونس والمغرب وموريتانيا والكويت والبحرين والإمارات وقطر، بينما الجزائر لا تزال تتمتع بصفة مراقب تهيئها للانضمام، إلا أنها وقعت أيضا على الوثيقة الختامية تسهلا لانضمامها الكامل للمنظمة. كما تقدمت ثلاث دول عربية أخرى بطلب انضمام هى السعودية والأردن والسودان، ولقد شاركت هذه الدول الثلاث فى المؤتمر الوزارى لإنهاء الجولة فى مراكش فى أبريل ١٩٩٤ بصفة مراقب.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	اسامة المجدوب
الموضوع الفرعى :	والعالم العربى	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) الجات ومصر والبلدان العربية	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

بالإضافة إلى ذلك فقد وافق مجلس الوزراء اللبناني مؤخراً على الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، على أن تستكمل إجراءات الانضمام خلال عام ١٩٩٥ لتتمتع بعضوية أصلية، وتبقى اليمن التى تطبق بالفعل أحكام ومبادئ الجات دون التمتع بعضوية وتصنف ضمن الدول متسبة* العضوية De facto member وفقاً لتصنيف الجات.

هناك إذن ١٤ دولة عربية من إجمالى ٢٣ دولة، إما عضو فى الجات ومنظمة التجارة العالمية، أو تقدمت بالفعل بطلب عضوية، أو متسبة العضوية. ويترك ذلك تسع دول عربية - فى الوقت الراهن - خارج النظام التجارى الدولى الذى تنشئه المنظمة الجديدة، وهى سوريا التى تدرس حالياً بجدية إمكانية الانضمام ومتطلباته، ثم ليبيا وجيبوتى وأرتيريا وجزر القمر والصومال وسلطنة عمان والعراق، بالإضافة إلى السلطة الفلسطينية الجديدة*، وكلها، كما يبدو بلدان عربية ذات ظروف وطبيعة خاصة فى الوقت الحالى.

ويذكر أن هناك خمس دول عربية فقط كانت عضواً بالجات قبل إنشاء منظمة التجارة العالمية. وربما يرجع ذلك فى المقام الأول إلى خشية الدول العربية الأخرى من المنافسة الشديدة فى حالة فتح أسواقها من خلال أحكام الجات، إلا أن تغير كلاً من الظروف الإقليمية والدولية فضلاً عن تزايد السياسات الحمائية التى تفرضها الدول المتقدمة على وارداتها من الدول النامية بما فيها البلدان العربية، أسهمت بالتوازي مع ظهور التكتلات الاقتصادية العملاقة، إلى إعادة الدول العربية النظر فى موقفها من الجات والسعى للانضمام إلى المنظمة العالمية الجديدة والاتفاقيات التابعة لها.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	اسامة الجديوب
الموضوع الفرعى :	والعالم العربى	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) الجات ومصر والبلدان العربية	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

حيث أدركت الدول العربية أنه بالنظر إلى اتساع عضوية المنظمة الجديدة لتغطى أكثر من ٩٠٪ من إجمالى التجارة العالمية فإن استمرار هذه الدول خارج نظام الجات فى صورته الجديدة، لن يحول دون تأثيرها بالسلبات التى قد يتمخض عنها هذا النظام. بينما لن نتاج لها الاستفادة من الإيجابيات إلا من خلال الانضمام والمشاركة، فضلا عن شروع العديد من الدول العربية، من تلقاء نفسها فى تنفيذ برامج طموحة لإعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادى، وتحرير إجراءات الاستثمار والتجارة بصورة تماشى فى مجملها مع مبادئ وأحكام اتفاقيات الجات، الأمر الذى أدى إلى تقليص التغير المتوقع للسياسات التجارية لهذه الدول من جراء الانضمام، يوازى الجزء المتبقى من الإجراءات والسياسات الذى لم تشمل بعد برامج هذه الدول للإصلاح الاقتصادى.

وبالرغم من استبعاد البترول ومشتقاته من دائرة السلع والمنتجات التى يشملها خفض التعريفات الجمركية إلا أن هناك آثاراً إيجابية سطرأ على الوضع التجارى الدولى لهذه السلع، وضعا فى الاعتبار أن الصادرات البترولية بمشتقاتها للعديد من الدول العربية خاصة إلى أسواق الاتحاد الأوروبى كانت تتمتع بإعفاء جمركى تام بموجب النظام المعمم للممزايا GSP الذى تطبقه دول الاتحاد على وارداتها من الدول النامية التى يقل متوسط دخل الفرد فيها عن ٦٠٠٠ دولار سنوياً، بمعنى أن خفض التعريفات الجمركية فى إطار الجات ليس له أثر ذو شأن على الصادرات البترولية من الدول العربية إلى الأسواق الأوروبية نظراً لهذه المعاملة التفضيلية. إلا أن هذا الوضع لن يستمر طويلاً بعد أن قرر الاتحاد الأوروبى استبعاد صادرات المملكة العربية السعودية من شريحة الدول المنتفعة بالنظام المعمم للممزايا حيث تجاوز متوسط دخل الفرد فيها ٦٠٠٠ دولار سنوياً، وذلك اعتباراً من أبريل ١٩٩٥. حيث يبدأ الاتحاد فى فرض رسوم جمركية على وارداته البترولية من السعودية بنسبة تمثل ٥٠٪ من قيمة الرسوم التى يفرضها على وارداته الصناعية من الدول المتقدمة. ترتفع هذه النسبة ١٠٠٪ من قيمة هذه الرسوم اعتباراً من أبريل ٩٦ وتطبق نفس المعاملة على الدول العربية الأخرى المصدرة للبترول كلما تجاوز أى منها المعيار الذى حدده الاتحاد الأوروبى للتمتع بالمعاملة التفضيلية بموجب نظام الأفضليات المعمم.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	اسامة الجلوب
الموضوع الفرعى :	والعالم العربى	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) الجات ومصر والبلدان العربية	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

تبدو الآثار الإيجابية المتوقعة على التجارة فى البترول، على أى حال، من منظور الآثار الكلية لتحرير التجارة على الاقتصاد العالمى، وذلك بالنظر إلى النمو المتوقع للنشاط الاقتصادى الدولى ككل والزيادات المرتقبة فى الدخل ومعدل التجارة العالمية، كل هذا سيكون له مردود إيجابى يتمثل فى التزايد الكبير المرتقب فى الطلب العالمى على البترول ومشتقاته الذى يقترب عادة بمستوى الازدهار والانتعاش الإقتصادى، مما يعود بالنفع مباشرة على الدول المصدرة له.

وعلى صعيد التزامات الدول العربية فى مفاوضات جولة أوروجواى، قدمت الدول المشاركة التزامات بتأمين الوصول إلى أسواقها تشمل ربط الرسوم الجمركية على السلع الزراعية والمصنعة، وتحويل كافة الحواجز والقيود غير الجمركية إلى قيود جمركية، وخفض الدعم المحلى للزراعة بنسبة ١٣٪ على عشر سنوات بمعدل سنوى ١,٣٪، فضلا عن التزامات خفض التعريفات الجمركية التى أقرها اتفاق الزراعة. ولقد التزمت كل من مصر والكويت والمغرب والإمارات بتثبيت الرسوم الجمركية على السلع المصنعة على عدد من خطوط التعريفات يتراوح من ٦٠٪ إلى ٩٨٪ من إجمالى الخطوط، وتثبيت الحد الأقصى للرسوم cieling على السلع المنافسة لمنتجاتها فى الملابس والمنسوجات بنسب تبلغ ٤٠٪ فى المغرب، و ٦٠٪ لمصر، و ٩٠٪ لتونس.

وبوجه عام نعيد أن الدول العربية لم تلتزم بخفض التعريفات الجمركية على السلع المصنعة وإنما انحصرت التزامها الأساسى فى تثبيت هذه التعريفات عند حد أقصى، كما أنها التزمت بقصر الحماية على الرسوم الجمركية دون اللجوء إلى الإجراءات الحمايةية الأخرى كالخصص الكمية وقوائم الحظر وغيرها، والتعهد بإلغاء القائم منها وتحويله إلى رسوم جمركية.

وهناك العديد من المزايا التى تحققها الدول العربية من جراء التزامها بأحكام اتفاقيات الجات، حيث يؤدى انخفاض الجمركى والغاء العوائق غير الجمركية فضلا عن التزام الدول العربية الأعضاء بتحرير إجراءات الاستثمار، إلى تهيئة المناخ لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إليها إستفادة من الميزات النسبية المختلفة لهذه الدول، وما يصاحب هذه الاستثمارات بالتبعية من نقل للتكنولوجيا تعد الدول العربية فى أمس الحاجة إليها.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	اسامة المجذوب
الموضوع الفرعى :	والعالم العربى	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) الجات ومصر والبلدان العربية	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

من ناحية أخرى تستفيد الصناعات القائمة فى العديد من الدول العربية من تقوية قواعد ونظام الجات فيما يتعلق بمكافحة الدعم والإغراق وإجراءات الوقاية من الواردات، فطالما عانت هذه الصناعات العربية من منافسة غير عادلة من قبل واردات السلع المدعومة أو منخفضة السعر بشكل مبالغ فيه، خاصة من الدول الآسيوية. ويتيح النظام المطور للجات فى هذا المجال، الحق فى اتخاذ الإجراءات الفعالة سواء لوقف أو الحد من تدفق الواردات الضارة بالصناعات الوطنية، أو فرض الرسوم التعويضية والمقابلة عليها بحيث ترتفع أسعارها إلى مستوى الأسعار السائدة، لتقتصر عوامل المنافسة فيما بين السلع المحلية والمستوردة على الجودة والملائمة للذوق ولاحتياجات المستهلك، الأمر الذى يحمى الصناعات الوطنية ويحفزها على الارتقاء بمستوى الجودة لمتجانتها وفقا لمقتضيات المنافسة العادلة.

وتشير التقديرات المبدئية إلى استفادة الدول العربية من خفض التعريفات الجمركية وإزالة القيود غير التعريفية فى الأسواق العالمية فى أربعة قطاعات سلبية رئيسية من منظور تطوير القدرة على تنمية الصادرات التى تتضمن المعادن، وتستفيد فى هذا القطاع كل من الإمارات والبحرين والجزائر وقطر وموريتانيا ومصر، والكيماويات وتستفيد منه كل من الأردن وتونس والجزائر والسعودية وسوريا وليبيا والكويت وقطر والمغرب، وقطاع الأسماك وتستفيد منه فى المقام الأول موريتانيا التى تعتمد فى صادراتها بدرجة كبيرة على الأسماك ومنتجاتها، ويبقى قطاع الملابس والمنسوجات ويعد واحداً من أهم القطاعات المتأثرة بتطبيق قواعد ومبادئ الجات، حيث تشير التقديرات إلى إمكانية أن تحقق الدول النامية بوجه عام مكاسب كبيرة من جراء تحرير تجارة الملابس والمنسوجات تصل إلى ٨ مليارات دولار سنوياً بانتهاء فترة التنفيذ، وبرغم أن هذا القطاع يتمتع بأقل نسبة متوسط الحفض الجمركى، إلا أن هذه المكاسب تعود فى المقام الأول إلى إزالة كافة القيود الكمية من حصص وقوائم وغيرها التى سادت وفقاً لإحكام اتفاقية الألياف المتعددة MFA.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	اسامة المجذوب
الموضوع الفرعى :	والعالم العربى	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) الجات ومصر والبلدان العربية	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

وتعد الدول العربية كمجموعة، مستوردة ومصدرة للملابس والمنسوجات فى آن واحد، حيث تضم مجموعة الدول المصدرة كلا من مصر وتونس والمغرب وسوريا، وتتراوح نسبة صادرات هذه الدول من الملابس والمنسوجات إلى إجمالى صادراتها السلعية من ٢٠٪ إلى ٤٠٪. وتعد سوق الاتحاد الأوروبى أهم الأسواق المستوردة للصادرات العربية من الملابس والمنسوجات، حيث تستوعب حوالى ٤٠٪ من الصادرات المصرية، و ٧٠٪ من الصادرات التونسية والمغربية.

ربما كانت الحصص الكمية التى تمتعت بها صادرات هذه الدول فى أسواق دول الاتحاد الأوروبى تضمن لها حداً مستقراً من الصادرات، إلا أنها فى ذات الوقت كانت تمثل عائقاً أمام قدرة صناعاتها على التطور والتوسع الكمي لعدم وجود منافذ لهذه المنتجات، وتؤدى إزالة الحصص فى هذه الحالة إلى إطلاق حرية التجارة فى هذه السلع وفقاً لمعايير الجودة وإحتياجات السوق. إلا أن ذلك أيضاً يظوى على جانب سلبي يتمثل فى تعرض الصادرات العربية فى هذه الحالة لمنافسة ضارية من الدول النامية الأخرى المصدرة للملابس والمنسوجات*. لذا يصبح لزماً على الدول العربية المصدرة لهذه المنتجات أن تعمل على تطوير قاعدتها الإنتاجية بهدف رفع كفاءة الإنتاج وتطبيق معايير الجودة لتصبح قادرة على المنافسة.

أما بالنسبة لقطاع الزراعة والذي يعد أكثر القطاعات تأثراً فى الدول العربية بنتائج الاتفاقيات سواء كان الأثر سلبياً أم إيجابياً، يرتبط تقييم هذه الآثار بالموقف الراهن للتجارة الزراعية العربية والتى تتسم بالاختلال الشديد فى العلاقة بين الصادرات والواردات من ناحية ونسبة الواردات الزراعية والغذائية من إجمالى الواردات السلعية من ناحية أخرى والتى بلغت فى عام ١٩٩١ حوالى ٢٣,٥٪ من إجمالى الواردات.

وتعد الدول العربية بوجه عام دولاً مستوردة للغذاء، تعاني تجارتها الزراعية من عجز تجارى مزمن فى مختلف مجموعات الغذاء وخاصة الحبوب وعلى رأسها القمح، واللبان والسكر واللحوم والزيوت النباتية، فبينما بلغت الواردات الزراعية العربية فى عام ١٩٩١ حوالى ١٩,٤ مليار دولار، لم تتعد صادراتها فى نفس السلع حوالى ٤,٩ مليار دولار، حيث تمثل الواردات الزراعية العربية نسبة ٤,٩٪ من إجمالى الواردات الزراعية العالمية، مقارنة بنسبة لا تتعدى ١,٤٪ فقط حققها صادراتها الزراعية مقارنة بالإجمالى العالمى.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	اسامة المجدوب
الموضوع الفرعى :	والعالم العربى	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) الجات ومصر والبلدان العربية	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

وعلى صعيد التجارة الزراعية البينية نجد أنها لاتتعدى نسبة ١٦,٤ ٪ من إجمالي الصادرات الزراعية العربية، ويرجع الخبراء هذا الوضع المتردى للزراعة العربية إلى إتباع السياسات الزراعية الحاططة وانخفاض الاستثمار المالى والبشرى فى قطاع الزراعة فضلا عن المعدلات المرتفعة للزيادة السكانية وهجرة سكان الريف إلى الحضر.

وبالنسبة لآثار إتفاقية الزراعة للجات على الدول العربية، فمن المتوقع أن يؤدى خفض الدعم الزراعى* فى الدول المصدرة إلى زيادة الأسعار مما يؤدى بالتعبية إلى مزيد من الاختلالات فى الموازين التجارية الزراعية العربية، ووضع أعباء اضافية على الموازنة لاستيراد الغذاء، فضلا عن تأثير الإنتاج الحيوانى نظراً للارتفاع المتوقع فى أسعار الأعلاف من الحبوب الخشنة.

وتقدر الأمم المتحدة الزيادة المتوقعة فى أسعار السلع الزراعية الأساسية بنسب تتراوح من ٢٤ ٪ إلى ٣٣ ٪ وفقاً لأسعار ٨٦ - ١٩٨٨ مما تقدر معه الخسائر العربية بحوالى ٨٨٧ مليون دولار سنوياً.

وبرغم الآثار السلبية المتوقعة لاتفاقية الزراعة على الدول العربية، إلا أن التقديرات تشير إلى انحسار هذه الآثار فى المدى القريب فقط، وتمتد إلى المدى المتوسط إذا لم تتخذ الدول العربية أية تدابير حيالها، خاصة تنشيط برامج التعاون الزراعى الإقليمى وإنشاء مخزون غذائى استراتيجى والارتقاء بمستوى التجارة الزراعية البينية، فضلا عن الاستفادة من إعادة تقسيم العمل الدولى المتوقع على صعيد المنتجات الزراعية والعمل على تعديل التركيب المحصولى للدول العربية للتوسع فى إنتاج السلع ذات الميزة النسبية لها، أو تلك التى سيصبح إنتاجها محلياً أقل تكلفة من استيرادها كنتيجة لخفض الدعم الزراعى فى الدول المتقدمة المصدرة للسلع الزراعية والغذائية على وجه الخصوص.

أما بالنسبة لقطاع الخدمات فهناك العديد من الدول العربية التى يمكن اعتبارها مستورداً صافياً للخدمات، أما الدول المصدرة للخدمات منها فتعتمد فى المقام الأول على خدمات الأيدى العاملة والتى لم يتم التوصل لاتفاق بشأن تحريرها حتى الآن.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	اسامة المجدوب
الموضوع الفرعى :	والعالم العربى	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) الجات ومصر والبلدان العربية	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

وفى هذا الإطار تتوقف قدرة الدول العربية سواء على المنافسة فى تجارة الخدمات، أو تحمل المنافسة الوافدة إلى أسواقها من الخارج على طبيعة العروض التى تقدمت بها ومجالاتها والقيود التى ترفقها فى جداولها كشروط للتأهل للمعاملة الوطنية والترخيص للأجانب لتوريد الخدمات إليها. ولقد تضمنت عروض الدول العربية فى هذا القطاع قيوداً تتعلق بإقامة الأشخاص الطبيعيين كموردين للخدمات وحقوق الملكية العقارية للمستثمرين الأجانب فضلاً عن اختبارات الحاجة الاقتصادية للعديد من الأنشطة الخدمية.

ويذكر فى هذا الصدد أن المفاوضات لاتزال مستمرة حول عروض الدول فى العديد من قطاعات الخدمات، الأمر الذى يعنى أن العروض التى تقدمت بها الدول المختلفة فى هذه القطاعات التى لاتزال محل تفاوض، تعد عروضاً مبدئية قابلة للتعديل طالما لم يتم الاتفاق عليها وإقرارها كعروض نهائية.

ولعل من الصعب الحكم فى هذه المرحلة على الآثار المرتقبة لتحرير بعض قطاعات الخدمات فى الدول العربية على اقتصادياتها وصعوبة تحديد تلك الآثار كمياً، إلا أنه بالنظر لما يقضى به اتفاق الخدمات من البدء فى جولة جديدة من المفاوضات، كما سبق أن أشرنا فى تقييمنا للآثار المرتقبة على الدول النامية، يصبح كذلك أمام الدول العربية أن تعمل على تكريس الجهود لدراسة الآثار المترتبة على التزاماتها فى الخدمات وتقييمها بصورة دقيقة وموضوعية حتى يتسنى لها التوصل لصياغة موقف تفاوضى قوى ومتناسق فى جولة المفاوضات الجديدة المرتقبة، بهدف تهادى السليبات وضمان تحقيق المكاسب والمشاركة فيها، من واقع الممارسة العملية والخبرة المكتسبة على مدى خمس سنوات، والعمل على إيلاء مزيد من الاهتمام بالقطاعات الخدمية ذات الأهمية والميزة النسبية للدول العربية، خاصة انتقال العمالة.

أما على صعيد الاستثمار فإن التزام الدول العربية بأحكام الاتفاقية ذات الصلة، كما سبق أن أوضحنا، سيكون له أثر إيجابى على معدل التدفقات الرأسمالية إلى الدول العربية، لما يتضمنه ذلك من تعديل للشريعات المنظمة للاستثمار فى الدول العربية بصورة تؤمن لرأس المال سواء الاجنبى أو العربى أو الوطنى، حرية التدفق والحركة وسهولة إعادة تدوير رأس المال وتصديره وحرية التصرف فى الأرباح وفق ضوابط اقتصادية وموضوعية.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	اسامة الجلوب
الموضوع الفرعى :	والعالم العربى	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) الجات ومصر والبلدان العربية	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

وربما ما هو أهم من ذلك، ما توفره التزامات الدول العربية بأحكام اتفاقية الاستثمار من مناخ ملائم لعودة الاستثمارات العربية المهاجرة أو الهاربة فى بعض الأحيان، إلى أسواق الاستثمار فى داخل الوطن العربى، خاصة بالنظر لما تتعرض له هذه الاستثمارات من مخاطر وصعوبات متزايدة فى الاسواق الاستثمارية الرئيسية فى اوربيا والولايات المتحدة، ويذكر فى هذا الصدد أنه بينما بلغت الاستثمارات العربية فى الخارج حوالى ٦٧٠ مليار دولار، لم تتجاوز الاستثمارات العربية فى الداخل ١١,٧ مليار دولار فقط، وربما كان هناك مبرر قوى فيما مضى لهروب هذه الاستثمارات إلى الأسواق المفتوحة، فهدف رأس المال هو الربح، وبالنظر أيضا إلى القيود والتعقيدات التى كانت تفرضها الدول العربية على رؤوس الاموال، وصعوبة تمتع المستثمر سواء الأجنبى أو العربى بالمعاملة الوطنية، بل وأحيانا امتدت هذه الصعوبات لتقف عائقا فى وجه رأس المال الوطنى ذاته.

إلا أن مثل هذا المبرر الموضوعى للتوجه إلى الخارج يتلاشى تدريجيا مع البدء فى تطوير قوانين الاستثمار فى البلدان العربية لتتماشى مع أحكام الاتفاقيات.

يضاف إلى ذلك أيضا أهمية النظر إلى اعتبارات المصلحة العربية المشتركة التى تتعدى حدود المصالح الضيقة للعملية الاستثمارية ذاتها، فى ظل عالم جديد يسعى نحو التكتل الاقتصادى وربط مصلحة الدولة الفرد بمصالح دول التكتل الأكبر، فضلا عن الاستفادة من تنوع المزايا النسبية لدى مختلف الدول العربية سواء كانت فى وفرة العمالة او المواد الخام أو فى وجود قاعدة تكنولوجية وإنتاجية متطورة نسبيا لدى البعض، أو أى من الميزات النسبية الأخرى التى تخدم العملية الإنتاجية، وضعا فى الاعتبار أن أهم ما ينقص العديد من الدول العربية لتحقيق الانطلاق الإنتاجى سواء الصناعى أو الزراعى هو التمويل وليس التكنولوجيا. فالتمويل يجلب التكنولوجيا أو حتى يصنعها إذا استدعى الأمر.

إن مسألة إعادة توجيه جزء من الاستثمارات العربية الخارجية الى الداخل تعد أمراً بالغ الأهمية والنفع للدول العربية بوجه عام سواء على صعيد دعم الاعتماد المتبادل على الذات أو من منظور الإقلال من اعتماد الدول العربية على الواردات

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	اسامة الجذوب
الموضوع الفرعى :	والعالم العربى	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) الجات ومصر والبلدان العربية	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

من خارج المنطقة العربية سواء فى السلع أو الخدمات، وما يصاحبها من تأثيرات سياسية - لا مجال هنا للحديث عنها - خاصة مع وجود إمكانات إنتاجية ضخمة داخل البلدان العربية ذاتها لم تستغل بعد ولا بد من استغلالها.

بينما نحن نضع التقييم العام لأثار إتفاقيات جولة أوروجواى على الاقتصاديات العربية، هناك العديد من الآراء التى ترى فى إحياء جهود التكامل الاقتصادى العربى مخرجاً ملائماً، وربما وحيداً، لتلاشى الآثار السلبية المحتملة وتحقيق الاستفادة الكاملة من الفرص والمزايا، وقبل أن نناقش مضمون هذا الفكر ذى الأساس المنطقى المقبول نظرياً، علينا أولاً أن نستطلع الجهود السابقة للتكامل الاقتصادى العربى للوقوف على مدى نجاحها أو إخفاقها وأسباب هذا النجاح أو الإخفاق.

خرجت أولى محاولات التكامل الاقتصادى العربى فى اتفاقية تجارة الترانزيت لعام ١٩٥٣ والتى ضمت وقتئذ كلاً من مصر والعراق والأردن ولبنان والسعودية وسوريا والكويت، بهدف تسهيل وتنظيم تجارة الترانزيت بين الدول المشاركة كمرحلة تمهيدية نحو إنشاء السوق العربية المشتركة، إلا أن هذه الاتفاقية لم تسهم بشكل ملموس فى تطوير التجارة البينية للدول المنضمة.

أعقب ذلك اتفاقية السوق العربية المشتركة فى عام ١٩٦٤ والتى ضمت فى بدايتها كلاً من مصر والعراق والأردن وسوريا وليبيا وموريتانيا واليمن الديمقراطى «وقتئذ» بهدف إنشاء منطقة تجارة حرة كمرحلة أولى، وإلغاء القيود التعريفية وغير التعريفية على كل من السلع الزراعية والمصنعة وفق جدول زمنى محدد، ولقد تضمنت الاتفاقية أحكاماً تتيح للدول الحق فى إستثناء بعض السلع من التفضيلات الممنوحة فما الذى حدث؟.. التجأت غالبية الدول المنضمة إلى هذه الأحكام الاستثنائية بصورة موسعة لاستثناء الشق الأكبر من السلع من التمتع بالامتيازات الممنوحة، بحيث أصبح الاستثناء هو القاعدة وأفرغت الاتفاقية تماماً من أى مضمون أو معنى دون تحقيق الهدف الاصلى لها، وهو تحرير التجارة العربية البينية.

الموضوع الرئيسى :	الاجات	اسم كاتب المقال :	اسامة المجدوب
الموضوع الفرعى :	والعالم العربى	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) اجات ومصر والبلدان العربية	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

وفى عام ١٩٨١ توصلت الدول العربية فى إطار الجامعة العربية إلى اتفاقية تنمية التجارة، وهى عبارة عن إعلان نوايا للتفاوض حول القيود المفروضة على التجارة العربية سواء كانت قيوداً تعريفية أو غير تعريفية وإلغاء الضرائب ذات الأثر المقيد للتجارة فى السلع المصنعة ونصف المصنعة، وإعفاء السلع الزراعية كلية من الرسوم الجمركية وفقاً لما سبق الاتفاق عليه فى اتفاقية عام ١٩٥٣، ولقد وقعت عشرون دولة عربية على هذه الاتفاقية، ولم تنضم إليها مصر نظراً لظروف المقاطعة العربية وقت إبرامها، وتدرس مصر حالياً الانضمام إليها، ولقد اتبعت المفاوضات بموجب هذه الاتفاقية أسلوب التفاوض «سلعة - سلعة» على أن يتم تعميم التنازلات الثنائية بعد الاتفاق عليها، ويتسم هذا الأسلوب من المفاوضات بالبطء والتعقيد، خاصة فى ظل غياب جدول زمنى محدد لانتهاء من المفاوضات. كما لم تحدد الاتفاقية أسلوب التعويض عن الخسائر التى قد تلحق بالبلدان المشاركة من جراء إزالة القيود، ولم تسفر لذلك هذه الاتفاقية حتى الآن عن أية نتائج ملموسة على صعيد تطوير التجارة البينية العربية، ويرجع ذلك - فيما يبدو - لعدم توافر الرغبة الحقيقية لدى الدول المشاركة على تطوير التجارة فيما بينها. فيقتصر الأمر على التوصل لمراسيم ووثائق قانونية جامدة تستهدف تطوير التجارة البينية، بينما يتم إفراغ هذه المراسيم والوثائق من أى مضمون فعلى من خلال التطبيق، فضلاً عن اعتماد العديد من الدول العربية فى حصيللة الرسوم الجمركية كمصدر هام من مصادر الموارد السيادية للدولة.

وفى عام ١٩٩٠ تم التوصل إلى برنامج تمويل التجارة العربية، وهو عبارة عن مؤسسة مالية عربية ذات شخصية اعتبارية ومقرها دولة الإمارات العربية، برأس مال ٥٠٠ مليون دولار تم تغطية حوالى ٩٠٪ منه، بواقع ٥٠٪ تحملها صندوق النقد العربى و ٢٠٪ تحملها الصندوق العربى للإغاثة الاقتصادى والاجتماعى، أما النسبة الباقية فتتمولها مصارف ومؤسسات تمويلية عربية أخرى، ويقوم البرنامج بتمويل التجارة العربية من خلال خطوط الائتمان التى يمنحها للمؤسسات التمويلية القطرية ذات الصلة بالتجارة العربية، ولقد وافق البرنامج منذ بدء

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	اسامة الجدوب
الموضوع الفرعى :	والعالم العربى	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) الجات ومصر والبلدان العربية	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

نشاطه فى عام ١٩٩١ وحتى نهاية ١٩٩٣ على خطوط ائتمان بلغت ٢٥٦ مليون دولار، ويقوم بتمويل كل من المصدرين والمستوردين على عكس المؤسسات التمويلية القطرية التى تمول المصدرين فقط.

ويعد هذا البرنامج أفضل ما تم إنجازه على صعيد تنمية التجارة البينية العربية منذ عام ١٩٥٣ حتى اليوم، فهو لا يعنى بإزالة التعريفات وتبادل الأفضليات، وإنما يركز على الشق العملى لتنمية التجارة وهو توفير التمويل اللازم لذلك فى صورته خطوط ائتمان.

ولعل الحديث عن جهود التكامل الاقتصادى العربى يقودنا تلقائياً إلى الحديث عن التجارة البينية العربية، حيث لم تعد فى عام ١٩٧٠ حوالى ٢ بليون دولار، ثم أخذت فى التزايد بل فى التضاعف فى عام ١٩٨٠ حيث تضاعفت أحد عشر ضعفا لتصل إلى ٢٢,٥ بليون دولار، ثم أخذت فى التضاؤل مرة أخرى مع انخفاض أسعار البترول لتصل إلى متوسط ٢٠ بليون دولار فى الفترة من ٨١ - ١٩٨٥، ثم ١٥ بليون فى الفترة من ٨٥ إلى ١٩٩٠، بمتوسط لا يتجاوز نسبة ٧٪ من إجمالى التجارة العربية، وصلت فى الفترة ٩٠ - ١٩٩٥ إلى نسبة لم تتجاوز بأى حال ١٠٪ من إجمالى التجارة العربية، بينما تمثل الصادرات العربية للدول الصناعية ٤٨٪ من إجمالى صادراتها وتبلغ الواردات العربية من هذه الدول ٥٩٪ من إجمالى وارداتها. ونود فى هذا الصدد أن نوضح أمراً هاماً؛ فالدعوة إلى تنمية التجارة العربية البينية، أو تحويل جانب من الاستثمارات العربية الخارجية إلى الداخل، لا تعنى بأى حال أن يكون ذلك بديلاً عن التجارة أو الاستثمار العربى الخارجى، بل مكمل له، فنحن نعيش عصراً لا يعرف الانكفاء الداخلى، ولكنه أيضاً عصر التكتل الاقتصادى للمجموعات الجغرافية المختلفة، آسيوية وأفريقية وأمريكية حتى الهند التى لم نجد لنفسها مكاناً فى تجمع دول آسيا والباسيفيكي «آبيك» شرعت فى إقامة تكتل تكون هى مركزه الأساسى لدول المحيط الهندى.

الموضوع الرئيسى :	الجالت	اسم كاتب المقال :	اسامة المجدوب
الموضوع الفرعى :	والعالم العربى	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) الجالت ومصر والبلدان العربىة	تارىخ الصلور :	١٩٩٦

فالدول إذن تفتعل، إذا استدعى الامر، إطارا جغرافيا يبرر الدعوة للتكتل، فنجد أن الولايات المتحدة استغلت امتداد المحيط الباسيفيكي من شواطئها إلى شواطئ آسيا لتدخل فى تكتل إقتصادى واحد مع اليابان والصين والاقتصاديات الصاعدة المعروفة بالنمور، وفى حالة الدول العربىة فهى لا تحتاج لانتعال إطار جغرافى يدعو للتكتل فهذا الإطار قائم بالفعل تدعمه حقائق التاريخ والثقافة واللغة والدين، ولا ينقصه سوى التكتل.

فإذا ما لاحظنا أن التجارة العربىة البىنة لاتتعدى ٨٪ من إجمالى تجارتها الخارجىة، وأن الاستثمار العربى فى الداخلى لاتتعدى ١,٨٪ من إجمالى الاستثمارات العربىة، فإن ذلك أمر يستوجب التوقف وإعادة النظر، خاصة فى ظل قيام منظمة التجارة العالىة وإقدام العالم على مرحلة جديدة من التفعيل الاقتصادى والتجارى، يحق لسرل العربىة أن تحنى ثماره مع الآخرين. ولن يكفىها فى ذلك فتح أسواقها على العالم الخارجى، بل ينبغى أن تكون البداية على المستوى العربى ذاته، ونخلص من ذلك إلى أن الدعوة إلى إحياء جهود التكامل الاقتصادى العربى ليست فقط ذات أساس منطقى مقبول نظرياً، ولكنها بمثابة خيار المستقبل الوحيد أمام الدول العربىة لتتبوأ المكانة اللائقة بأمة يبلغ تعدادها ٢٥٠ مليون نسمة، سواء فى ظل المتغيرات الدولية المعاصرة والمتمثلة فى النزعات التكتلىة وقيام منظمة التجارة العالىة، أو الإقليمىة المرتبطة بدعوى الشرق أوسطىة وماتحمله من تحديات لامجال هنا للحديث عنها تفصيلا.

الموضوع الرئيسي :	الاجات	اسم كاتب المقال :	محمد العمادى
الموضوع الفرعى :	والعالم العربى	رقم العدد :	٢١٧٧
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٣/٢٨

قانون العمل العربى الموحد

خط دفاع فى مواجهة

الاجات

وتنضيل اصحاب الاممى بـ...
العمالة نظرا لخص اجورها مقارنة
باجور العمالة الوطنية او العمالة
العربية الزائدة ويشير إلى ان ما
يزيد من ضغط العمالة الاسيوية
وقوف وكالات تشغيل قوية ورامها
وتفصال فرص العمل في بلادها
مما يدفعها للتعاقد على أى عمل
وبأى اجسر داخل الوطن العربى
وعسر مسك على ذلك بوضوح
العمال الاسيوي يتعاقد للعمل في
الكويت على 24 ديناراً فقط شهرياً
في حين ان الحد الأدنى لاجسر
العمال العربى حوالى 70 ديناراً كما
ان العمال الاسيوي يتعاقد للعمل
في السعودى مقابل 400 ريال
في السعودى 800 ريال تعتبر الحد الأدنى
لاجر العامل العربى.

ويضيف على خايل ان توحيد
التشريعات العربى وفي مقدمتها
تشريعات العمل يعطى العرب ميزة
نسبية في صراعهم مع الشكليات
الدولية والاقتصادية التي تسعى
للسيطرة على الشيرات والموارد
العربية كما ان صياغة قانون عمل
عربى موحد سوف يساعد على منح
العمالة حرية اكبر في التنقل بين
الدول العربية لان اساليب التعامل
ستكون شبه موحدة وبالتالي
سيؤدي ذلك إلى المزيد من ترفيق
اراسر وعري العلاقات العربية
وتوجب لطفه قوية للقوى الخارجيه
التي تسعى إلى هضمها الدور
العربى حتى داخل حدوده في
سمها الدائم لتحقيق مصالحها
الشخصية

ويضيف ان التفروق الراهنة
على المستوى الاقليمى والدولى
تدفعنا كعرب إلى المزيد من الوحدة
والترابط حتى تكون قوة اقتصادية
قادرة على الصمود في وجه رياح
المنافسة العالمية العاتية وقد يكون
مثل هذا القانون اصد السبلات
الاساسية في جدار الوحدة العربية
الصلد الذي نسمي جميعا إلى
القاسمه والارتفاع به فوق ثلال
الخلافت العربية للترامكة منذ
سنوات طويلة وان الأوان لاتأبىها
والتنشغل منها لانها ظالا عرلت
جميع خطوات الوحدة.

صياغة قانون عمل عربى موحد
تفسي مهمة يجب ان تأخذ قدرا
اكبر من اهتمام الحكومات العربية
لان مثل هذا القانون سيستغل
بتقوير العمالة اللازمة للقوى
العالمية العربية التي تتزايد
باستمرار حيث تبلغ حوالى 89
مليون شخص ومن التوقع ان
تصل إلى 123 مليون عام 2010
هذا ما يؤكد على خايل وزير العمل
ومشئون الاجتاعية السورى
ويقول ان ظروف المنافسة
الشريسة التي تستجد عن تطبيق
اتفاقية الجات ستؤدي إلى تدهور
اوضاع العمالة العربية سواء داخل
انقارها او داخل حدود الوطن
العربى نظرا لاستمرار منافسة
العمالة الاجنبية وخاصة الاسيوية
للعمالة العربية في عقر دارها

في البداية يقول احمد العمادى
وزير القوى العاملة والهجيرة
المصرى ان الدول العربية مطالبة
بإعادة النظر في تشريعاتها العمالية
قبل التفكير في صياغة قانون عمل
عربى موحد نظرا لأن معظم هذه
التشريعات تمت صياغتها منذ
فترات طويلة والبيض الآخر منها
يلتقد روح القانون الأجرة واللمزة
ويسير وفقا للاهواء والاجتهادات
الشخصية.

ويضيف ان المطالبة بصياغة
قانون عمل عربى موحد فكرة لا
غبار عليها ولكنها تحتاج إلى المزيد
من الوقت لدراسة وتناولها من
جميع الزوايا لضمان موافقة جميع
الاطراف العربية عليها وتجنب أى
مصادلة للاعتراف عليها من قبل
العض لان هذا الاعتراف سيثبت
عنه ولادة قانون ميت أو على الأقل
فاقد الروح إلى الأبد ويكون عبارة
عن ديباجة رسمية مكتوبة يصبر
جد على ورق فاخر ويكون كثيره
من القوانين والاتفاقيات العربية
التي تمت الموافقة عليها طوال
السنوات الماضية وبقيت حبيسة
الادراج ولم تتر الفوذ حتى الآن.

ويشدد العمادى على انه في
حالة وجود نية عربية صافية
لصياغة مثل هذا القانون فلا بد
ان يشارك في صياغته نخبة من
ابرز اسبائنة تشريعات العمل
والتشريعات الاجتماعية على
مستوى الجامعات العربية بالإضافة
إلى ممثلي من الحكومات للعربية
وممثلين من اتحاد العمال واصحاب
الامال حتى يكون القانون متوازنا
ومعبرا عن الرغبات المتضاربة
لاطراف العملية الانتاجية او الفرقاء
الثلاثة (العمال - اصحاب الامال -
الحكومات) كما يطلو للبعض ان
يلتزم عليهم

ظهرت على ساحة المناقشات خلال
الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر
العمل العربى دعوة لصياغة قانون
عمل عربى موحد على اعتقاد ان هذا
القانون من الممكن ان يكون حائط
الصد الاول لحماية العمال العرب من
مضاطر الجات والعمولة التي بدأ
تجارها يشتد في الآونة الاخيرة.

ونظرا لأن هذه الفترة لم يتم تمهيد
الاجواء لها بشكل كاف فقد شهدت
تباين ردود الافعال حولها فهناك من
يؤيدها بشدة لأنها سوف تساعد على
ايجاد واقع عربى جديد وتوفيق قدر
اكبر من الحماية للعمالة العربية
داخل الوطن العربى ولكن هذا الراى
طالب بضرورة وجود دراسات متأنية
قبل صياغة هذا القانون حتى نتجنب
الأثار السلبية التي قد تنتج عنه.

اما الراى المعارض فيرى ان طرح
هذه الفكرة في الوقت الراهن لن يكون
مجديا لأن الظروف العربية حاليا
تحتاج إلى ما هو اهم حيث يجب ان
يتم تصفية العلاقات العربية قبل كل
شيء.

وجهة نظر ثالثة ظهرت ايضا
وتبناها وزير العمل الاسرائي مطر
حميد الطاير وينادى بضرورة
صياغة قانون استرشادى لتمهيد
الاجواء قبل صياغة قانون عمل عربى
موحد.

الموضوع الرئيسي :	الاجات
الموضوع الفرعى :	والعالم العربى
المصدر :	العالم اليوم
اسم كاتب المقال :	محمد العمارى
رقم العدد :	٢١٧٧٠
تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٣/٢٨

نحو من الثقة

التفكير فى صياغة قانون عمل عربى موحد فكرة طيبة ولكنها تحتاج إلى وقت اكبر للدراسة والفروج واختلاف التطبيق لان التصرف فى الصياغة والتطبيق قد يؤدى إلى نتائج عكسية تماماً وغير متوقعة ويكون من الصعب علاجها أو تلايئ اثرها هذا ما يؤكده محمد الطيب وزير العمل اليمنى الذى يرى ان عملية صياغة قانون عمل عربى ليست بالامر الهين او السبيل الذى يتكفى المشاركون فيها فى اجتهاد الشاى والقهوة ثم اعلان نتائج مشاوراتهم ومناقشتهم لان مثل هذا الامر من الامور الهامة والخطيرة حيث يتعلق به مستقبل حوالى 100 مليون عامل عربى فى جميع الدول العربية

ويضيف الوزير اليسنى انه بالرغم من احتفال توزيع القوى العاملة فى الصياغة او افلال بعض الجوانب المتلففة بمشورصيات بعض الدول لا كل دولة لها ايضاً ظروفها ومشاكلها الخاصة التى يجب ان تؤخذ فى الاعتبار عند التفكير فى صياغة مثل هذا القانون.

ويؤكد الطيب ان صياغة قانون عمل عربى موحد موجود جوا من الثقة فى التعاملات العربية لان مثل هذا القانون سيعمم الطيقة العاملة العربية التى تمثل أكثر من 25 / حجم سكان الوطن العربى وبالتالي سيكون خطوة جادة ومهمة على طريق الوحدة العربية التى يأمل الجميع ان تتم رغم تأخرها لسنوات عديدة.

ويشاركه الرأى تاج السنيدون رئيس الاتحاد العام لعمال السودان الذى يرى ان مثل هذا القانون يمثل خطوة مهمة لتدعيم الروابط العمالية العربية التى يمكنها اصلاح ما افسدته السياسة اذا ما تم تفعيل الاتفاقيات القائمة بشئون العمال

ويقول عبود ان الطيقة العاملة العربية هى من اكثير الطبقات التى فيها للوحدة منذ حقبة الستينيات حتى انها هى التى حملت لواء الكفاح ضد الاستعمار وبفضلها تحقق للدول العربية استقلالها وسيادتها كما ان الطيقة العاملة العربية ذات توجهات متقاربة رغم اختلاف النظم الاقتصادية الطيقة فى الدول العربية لان هذه الطيقة تبحث دائماً ومنذ القدم عن الوحدة الاقتصادية العربية لانها تدرك جيداً انه لا مستقبل لامة بدون وحدتها ومنه لا بد من اعادة العميلة إلى الاتفاقيات والتعاون والبروتوكولات الخاصة بالتعاون العمالي والتقالى العربى سواء على مستوى التشاور الثنائى أو الجماعى بين الدول العربية.

على نفس الدرب يسير السيد راشد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر الذى يؤكد ان صياغة القانون عمل عربى موحد إحدى الخطوات الهامة لاضفاء نوع من التميز على التكتلات العربية التى لابد وان يتم على اسرع وقت لمواجهة المنافسة الشرسة التى خلفتها التكتلات الدولية والاقليمية لان مثل هذا القانون على حد تعبيره سوف يساعد على تقريب وجهات النظر العربية وفتح العمالة العربية ميزة تنافسية داخل الوطن العربى فى وجه الزحف الاصفر ويصدق العمالة الاسيوية التى بدأت تغزو الوطن العربى بشكل مخلف يصاحبها فى ذلك رغبة بعض اصحاب الاعمال العرب فى الخضوع على عمالة رخيصة بغض النظر عن خبراتها ومؤهلاتها وتبنيها فى الوقت الذى توافر فيه العمالة العربية المؤهلة والذرة.

وايدى راشد استبعاد الاتحاد العام لنقابات عمال مصر للمساهمة فى تقديم خبراته عند البدء فى صياغة مثل هذا القانون نظراً لما يتمتع به الاتحاد من خبرة تراكمت على مدى 40 سنة منذ انشائه حتى الآن ومع كل يؤكده السيد راشد ان طرح هذه الفكرة سيخلق معارضة من قبل بعض الدول العربية ويستغرق وقتاً طويلاً وضرب مثلاً على ذلك بقانون العمل الموحد المصرى الذى لا انتباه من صياغته وموافقة مجلس الدولة عليه منذ 3 سنوات ومع ذلك لا يزال حبسبى ادراج

مجلس الشعب ولم يتم مناقشته حتى الآن تهيباً لقراره واعرب من امه له ان يتم مناقشة القانون خلال الدورة البرلمانية التالية نظراً للحاجة الشديدة لتطبيق هذا القانون الذى اعترته منظمة العمل الدولية مثلاً القوانين النموذجية التى تراعى مصالح جميع الانفراد ولم تنصص طرقاً على آخر من اطراف العملية الانتاجية. وتساؤل واشد اذا كان هذا هو الحال بالنسبة لقانون خاص بدولة واحدة فكيف سيكون فى وضع بالنسبة لقانون يمس مصالح 21 دولة؟

دراسة متأنية

ويطالب شابت الهارون رئيس اتحاد عمال الكويت بإجراء دراسة متأنية للتشريعات العمالية العربية على التفكير فى صياغة قانون عمل عربى موحد حتى يمكن تجنب المخاطر والمصالحبات الناجمة عن تضارب المصالح بين بعض الدول العربية ويؤكد ان الفكرة تحتاج إلى مزيد من التفكير والوقت قبل طرحها على الرأى العام العربى بحيث يتم تهييد الاجراء له وعلى كل حال لابد ان تكون الفكرة مسكونة من الصبب جدا طرحها قبل 10 سنوات على الاقل لان الدول العربية تحتاج فى الوقت الراهن إلى اقامة تكتل اقتصادى عربى لمواجهة التكتلات الاقتصادية العملاقة مثل «الاسيان» و«النافتا» والاتحاد الاوروبى. مستنداً إلى انه يبعد تحقيق الوحدة العربية الشاملة في امجال سيكون من السهل التفكير فى يده تعميمها فى المجالات الأخرى

الخصوصية الشديدة

اما مساعد بن محمد السناني وزير العمل السعودى ليرى ان التفكير فى صياغة قانون عمل عربى موحد فكرة غير عملية وأن يكتب لها ان قدر من التجاى نظراً للخصوصية الشديدة لكل دولة من الدول العربية بالإضافة إلى اختلاف عناصر النشاط الاقتصادى فى كل دولة لذا فمبادرة التشريعات العمالية العربية تحتاج إلى مناقشة على حد بعيد سبب هذا الاختلاف كما ان كل دولة عربية قامت بصياغة تشريعاتها العمالية حسب احتياجاتها وبما يتناسب مع خصوصياتها

ويقول ليس الطيب صياغة قانون عمل عربى موحد بقدر ما هو مطلوب لتفعيل جميع الاتفاقيات والقرارات العربية وإعادة الحياة إليها مرة أخرى بعد ان تجعدت فى ثلاثيات الانتظار سواء فى ادراج الوزارات بالنسبة للاتفاقيات الثنائية او فى مكاتب الجامعة العربية والهيئات العربية بالنسبة للاتفاقيات الجماعية لانه من باب الاولى ان تفعل الاتفاقيات لانه تمت صياغتها بدلا من الفحول فى عناء التفكير فى صياغة مواد وينتو قانونية جديدة لان فى ذلك مضيقه الكثير من الوقت والجهد والمال مشيراً إلى ان سوق العمل فى بلاده ظل مفتوحاً على مصراعيه امام العمالة العربية بدون مشاكل ولكن تمت إعادة النظر فى تنقيصه بعد تزايد الحاجة إلى تسهيل المزيد من الايدى العاملة البروليتية ما أدى إلى تقنين عمولة استخدام العمالة الأجنبية للمطابق على استقرار سوق العمل.

معتك صر!!

احمد خالدة الكتيب وزير العمل والتشؤون الاجتماعى السابق والكتبى اتفق مع رأتى وزير العمل السعودى فى ان كل دولة عربية لها خصوصياتها وبالتالى ما يناسب البعض فى يناسب البعض الآخر وبالتالى فأن مثل هذا القانون ان يمد موافقة جماعية من كل الدول العربية

ويقول الكتيب ان التفكير فى صياغة مثل هذا القانون يجب ان يؤجل حتى يتم اقرار ذلك لحين رسم سياسات التقانون العربى لى العرب حالياً فى امس الحاجة إلى الوحدة والتشرايط لان المنافسة العمالية لاترجم وقطار التطور التكنولوجى لانتظار احدا مستنداً إلى ان العرب اذا لم يتفقوا على الاتفاق على اسلوب وشكل التقانون فحما بينهم خلال السنوات القليلة القادمة التى ستشهد التطبيق النهائى لاتفاقيات الحات وبدء عصر الممارات المفتوحة والاسواق المتأهبة لاستقبال كل شئ بدون أى رقابة فانهم لن يستطيعوا ادا صياغة شكل وهودى وسيغفون صمك سر

الموضوع الرئيسي :	الجالت	اسم كاتب المقال :	محمد العماري
الموضوع الفرعي :	والعالم العربي	رقم العدد :	٢١٧٧
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٣/٢٨

ويركز الطائير على ضرورة تفعيل الاتفاقيات الخاصة بالعمل العربية وعلى رأسها حرية تنقل الايدي العاملة العربية داخل الوطن العربي وتوفير الحماية الكاملة لها. حيدر ابراهيم أمين عام اتحاد العمال الفلسطينيين تسلم من سولترم بتنفيذ بنود هذا القانون اذا تمت صياغته بشكل متضمر يرضى جميع الرغبات وافاضت عليه جميع الدول العربية بلا اثناء

تم اجاب : على نفسه بقوله ان يلتزم بهذا القانون الا اللغة الثقيلة من الدول العربية لان التجارب علمتنا ان العرب يفرقون على الاتفاقيات دائما ويسرع البرق ثم تقوم كل دولة بعد ذلك بتفسير بنود القانون او الاتفاق على امواتها الشخصية بل ان التناقض يزداد اكثر عندما يختلف التزام الاطراف العربية ببند الاتفاقيات في نفس الموقف فما لثورة انا في موقف معين قد يكون مقارضا شاما ما كره في نفسه الموقف اذا تكرر بعد فترة ذلك حسب الظروف السائدة الحالة المزاجية للقائمين على تطبيق النصوص وهو ما يتعارض اساسا مع روح القانون.

ويضيف حيدر ابراهيم ان الدول العربية والفقت بالاجماع خلال مؤتمر العمل العربي الذي عقد بالقرب عام 1974 على قرار بشأن حرية تنقل الايدي العاملة العربية داخل الوطن العربي ومع ذلك لم يلتزم احد بتنفيذ هذا القرار حتى الآن رغم مرور اكثر من 24 سنة على القرار وبالتالي فان معظم الاتفاقيات والقرارات والقوانين العربية لاتعدو ان تكون مجرد حبر على ورق" ولعل هذا اللبس وتفعيل هذه الاتفاقيات وعودة الصياغة اليها مرة اخرى يقول حيدر ابراهيم ان الامر سدا وميسور ويطلب ان يقوم وزر العمل العرب برفع هذه القرارات والاتفاقيات الى وزراء الخارجية الذين يقومون بدورهم برفعها الى الملوك والرؤساء العرب لامتدادها وادراجها وضمن تنفيذها وهذا هو السبيل الوحيد لاضفاء الشرعية على جميع القوانين والاتفاقيات العربية

ويطالب وزير العمل العراقي بتفعيل جميع الاتفاقيات والقرارات العربية الصادرة عن منظمة العمل العربية وخاصة الدول العربية بشأن حرية تنقل الايدي العاملة العربية داخل الوطن العربي والمطالبة على حقوقها وحمايتها وتوفير قدر من التامين الصحي والاجتماعي لها بالإضافة الى ضرورة تهنية الامور المتعلقة بالعماله عن اي خلافات سياسية تنشأ بين بعض الاقطار العربية لان قوة العرب في وحدتهم والوحدة ان تتحقق الا من خلال هدف قومي يسعى اليه الجميع.

قانون استرشادي

ويرى مطر حميد الطائير وزير العمل والشئون الاجتماعية في دولة الامارات العربية المتحدة ان صياغة قانون عمل عربي موحد ان يتم اصلا لانه سيواجه اعتراضات كثيرة من بعض الدول العربية حيث ستتمتع كل دولة بعض خصوص وينود القانون للقتح تنخلا من الآخرين في شئونها الداخلية ويقول وزير العمل الاماراتي انه يمكن صياغة قانون استرشادي لاساعدة الدول العربية في تسيير الامور والشئون العمالية بشكل متقارب ويكون هذا القانون متمتعا بقدر كبير من المرونة في مواده بحيث يتناسب مع طبيعة العمل والاداء ويقدم حلا فعالا للمشاكل المتوقعة في كل دولة عربية.

ويتساءل الكليب بدشة كيف ينادى البعض بصياغة قانون عمل عربي موحد وهناك بعض الدول التي ليست بها تنظيمات نقابية للعمل بل انها لاتعترف بمثل هذه التنظيمات مما دفع الاتحاد الدولي لنقابات العمل العربي بشكوى ضدما لنظرة العمل العربية اثناء انعقاد مؤتمر العمل العربي بالقصر في بداية الشهر الحالي وقد تم اعطاء الدول فرصة لتصبح اوضاعها وازالة اسباب هذه الشكوى حتى لا يتم اتخاذ عقوبات ضدها.

ويطالب الكليب منظمة العمل العربية بالتايم بدور اكبر في توثيق عرى التعاون العمالي العربي والمساعدة في تفعيل الاتفاقيات والقوانين والقرارات التي تمت صياغتها بشرف المنظمة ولم تدخل في حيز التنفيذ والتطبيق حتى الآن.

ويرى الدكتور عبدالصمد الصائغ وزير العمل العراقي ان الوطن العربي يحتاج الى مامو اهم من صياغة قانون عمل عربي موحد لانه على حد قوله ما اكثر الفوائت والاتفاقيات العربية التي هيست لها الافراح والزينات وتناقضها جميع وسائل الاعلام العربية ثم دخلت في حالة بيات شتوى دائم اما ما يراه وزير العمل العراقي اهم فيتمثل في ضرورة لم الشمل العربي من جديد وفتح اسواق العمل العربية امام العمالة العربية وعدم الاستعانة بالعمالة الاجنبية الاضيق الحدود وفي التخصصات والمهن غير المتوافرة في صفوف العمالة العربية.

ويشول الصائغ ان بعض الدول العربية تفشل الاستعانة بالعمالة الاجنبية على حساب العمالة العربية للتوافرة بكثورة في المهن والتخصصات المطلوبة بدون وجه حق مما يؤدي الى هجرة رأس المال العربي الى الدول الاجنبية المصدرة للعمالة وبالتالي لا يكون هناك اي استفادة من المال العربي داخل الحدود العربية الا في نطاق ضبة للغاية

الموضوع الرئيسي : الجات
الموضوع الفرعي : والعالم العربي
المصدر : العالم اليوم
اسم كاتب المقال :
رقم العدد : ٢٣١٩
تاريخ الصدور : ١٩٩٨/٩/٢٣

المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الصناعية في حوار مع **«العالم اليوم»**:

شروط الجات خطر يهدد الصناعة العربية

الصناعة العربية في خطر فهي الآن بين مطرقة الجات وسندان التبريد متعدد الجنسيات الأمر الذي يهددها بمخاطر عظيمة خاصة الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت تمثل طول التجارة الوحيد لإيجاد صناعة عربية قادرة على مواجهة التحديات العالمية. «العالم اليوم» التقى بالخبير طه بن ظافر الظاهر المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين وتطرح عليه هجمود الصناعة العربية وكيفية الخروج بها إلى افق الصناعة العالمية بهدف تزييد أبحاث موحدة في عدد من الدول العربية عن أهمية دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية ما هو وضع هذه الصناعات في الوطن العربي؟

حوار - أحمد الجبلاوي

■ ما أبرز للعقبات التي تقف حائلا دون بلوغ الصناعات الصغيرة والمتوسطة مستوى تنافسها في الدول للتنمية؟
● أولا لا يجب أن تكون العراق الرافضة بين صناعات الصغيرة والمتوسطة وبين ما هو قائم في الدول للتنمية أساسا لإيجاد حلول في التقديم بل على العكس حالنا لتخطيت المشاكل بطريقة مرئية وباعة خاصة أن معظم المؤشرات التي سبق ذكرها تشير نحو الأفضل خلال الفترة من عامي 1990 - 1995 ولعل أبرز المشاكل والعقبات التي تواجه هذه الصناعات ضعف البنى التحتية والاحتياجات المتزايدة من الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العديد من الدول العربية ويرجع السبب الرئيسي إلى عدم رغبة المسؤولين في هذه الصناعات في نشر هذه الطموح للاحتفاء بسرعة العمل والتفكير وغياب استراتيجيات واضحة للتخطيط بعيد وقريب المدى لخدمة الصناعات ومجتمعاتها وأصحابها وترتيبها الجغرافي وعدم تكتل هذه الصناعات فيما بينها وبين الصناعات الكبيرة وخضع الدراسات الاقتصادية التي تعد لإنشاء هذه للصناعة وعدم أخذ

وقد ارتفعت الإنتاجية العامل العربي في الصناعات الصغيرة والمتوسطة خلال الايام 90 - 1995 بنسبة 736 في حين أن نسبة الارتفاع في الصناعات التحويلية كانت بحدود 17٪ وفي إجمالي الصناعة بحدود 12٪ فقط ومن ناحية أخرى فإن القيمة المضافة للصناعات الصغيرة والمتوسطة بلغت 12 مليار دولار عام 1990 وارتفعت إلى 20 مليار دولار عام 1995 بزيادة قدرها 70٪ وقد بلغت صادرات منتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة حوالي 14,6 مليار دولار عام 1990

وارتفعت إلى 17,9 مليار دولار عام 1995 بمعدل زيادة قدره 23٪ بينما بلغت واردات منتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة 24 مليار دولار عام 90 وارتفعت إلى 29,9 مليار دولار عام 95 بزيادة قدرها 10٪ وما يتم أن نسبة زيادة الواردات لهذه الصناعات أقل من نسبة الزيادة في الصادرات الأمر الذي يجب تداركه بتقليل هذه الصناعات ونهجا بتكثيف الفعالية المدرية واللائق للإلام لتخطيها

تشكل الصناعات الصغيرة والمتوسطة حوالي 89٪ من الصناعات التحويلية في منطقة الدول الصناعية القديمة وتشكل الصناعات التحويلية جوهر عملية التصنيع والذي الذي تصل إليه أي دولة في إقامة صناعاتها التحويلية سواء كان ذلك من ناحية الكمية أو النوع مرحلة التقدم التي خلفتها تلك الدول في طريق التنمية حيث تمثل الصناعات التحويلية مدى لفتلال الثروات الزراعية الطبيعية لاستخراج علم متقدمة من أغذية ومنسوجات وغيرها وقد سجلت الصناعات الصغيرة والمتوسطة معدلات مرتفعة خلال الايام القليلة الماضية على مستوى الدول العربية إذ بلغ حجمها في عام 1990 114 ألفا أربع إلى 131 ألف منشأة عام 1995 بمعدل زيادة بلغ حوالي 75٪ تزامن ذلك مع ارتفاع عدد العاملين بهذه الصناعات من مليون و815 ألف عام 1990 إلى 2 مليون و397 ألف عام 1995 بزيادة حوالي 32٪ وقد ارتفعت قيمة إنتاج الصناعات الصغيرة والمتوسطة من حوالي 35 مليار دولار عام 1990 إلى حوالي 60 مليار دولار عام 1995 بزيادة قدرها 71٪ وارتفعت قيمة إنتاج هذه الصناعات من قيمة إنتاج الصناعات التحويلية من 48٪ عام 1990 إلى 52٪ عام 1995 ما يدل على تنامي هذه الصناعات على حساب الصناعات الأخرى.

جميع الاستثمارات والتغيرات الداخلية والاقتصادية في الاعتبار أيضا من العوامل ضعف أو غياب الدراسات المسبقة للاستثمار وكيفية الحصول على مصادر التمويل وقلّة الجهات المساعدة لضمان الاستثمار ونجاح الأساس والشروط الواجب للاسقاط من خدماته وبما يصب ذلك ضعف المؤسسات والشرطات الوطنية أو العربية المتخصصة في إنشاء المشاريع الصناعية وتركيب وتشغيل الصناعات وتشغيلها بالشكل الاقتصادي وصيانتها وتطويرها ومن المشاكل الأخرى في الصناعات الصغيرة والمتوسطة سبب اختيار التكاليف العالية وتدريبهم المصيبة التي تجعلهم ملائمة للإدارة وتشغيل المعدات وتسيير العمليات الإنتاجية واستثماراتها مع صعوبة التكاليف مع انخفاض القدرة على المنافسة العالمية وبسبب التطورات الحديثة الخاصة بالأساليب التخطيطية والإنتاجية والبشرية الفرعية والصغيرة على الفرز ونضع اللزوم في القوانين والتشريعات الخاصة باستيراد المواد الأولية أو المستلزمات الصناعية أو استقدام الخبراء أو التخصصيين ومن بين العقبات أيضا تعدد مصادر التمويلات المستخدمة وتباينها وضعف الرقابة الكلية على تنفيذها وأخيرا عدم توافر شركات أو مؤسسات معينة بدراسة وتوزيع مواد التجهيز والتكليف للائحة والتصدي

الموضوع الرئيسي :	الجات
الموضوع الفرعي :	والعالم العربي
المصدر :	العالم اليوم
رقم العدد :	٢٣١٩٠
تاريخ الصدور :	١٩٩٨/٩/١٣

الجال التحكيم بأن النظمة لتحت منذ ١
تأسيسها قبل 20 عاما. 1200
مواصفة قياسية. وسيتم خلال
السنوات الثلاث القادمة إنتاج 1200
مواصفة قياسية أخرى بواقع 200
مواصفة جديدة سنويا بالتعاون مع
الاتحاد الأوروبي.

■ في ذلك ما أهم التحديت التي
تؤثر على الصناعة العربية في ظل
نظام عالمي جديد؟

● إن أهم التحديت التي تواجهها
في النظمة العربية للتنمية الصناعية
هي منظمة التجارة العالمية وإتفاقياتها
التي تعرف بـ «الجسات» والتي تؤثر
سلبيا على صناعاتها العربية نظرا
للقيود والقيود التي تفرضها هذه
الاتفاقيات.

ومن واجبتنا أن نمصر من خطور؟
هذه الشروط والقيود لها لى نستطيع
معالجتها. وما لاشك فيه أن إنشاء
منظمة التجارة الحرة العربية بدف
بالصناعة العربية إلى الأسوأ وبكثا
من أن توليه التحديت الدولية خاصة
عندما تتم إزالة القيود الجمركية بين
الدول العربية.

■ ما أهم التوصيات التي اقراها
للؤتمر الثامن للتنمية الصناعية في
الدول العربية الذي انعقد مؤخرا في
سوريا؟

● لعل أهم توصيات هذا اللؤمر
الذي انعقد في ظل مستديرات دولية
عديدة هي التأكيد على الإسراع بإقامة
تكتل اقتصادي عربي يبرز موقف
البلاد العربية في النظام الاقتصادي
الدولي الجديد ويؤيد من القدرة
التنافسية لقطاعات الصناعة العربية في
الأسواق الوطنية والعالمية ويكسبها
موقفا تفاوضيا أفضل مع العالم
الخارجي في عصر يعتبر التكتل فيه
لاكتساب المزيد من القدرة على التنافس
والنفوذ - من أبرز سماته وأوضح
معلله. كذلك أوصى المؤتمر بإعادة
قضية تكتيف قطاعات الصناعة العربية
مع المستديرات الدولية لعديد قصور
بهذه المسألة على تطويرها وتسويق
نشاطاتها وضمان حصص العرب في
الأسواق الوطنية والعالمية مع زياتها

بالصناعات الصغيرة والمتوسطة
يشمل جميع عوامل الانتاج
ومستلزماتها وخدماتها للتطو
بالمصادر الطاقة الانتاجية والتنمية
والمواصفات والاولد الأولية والمتجدة
عرضها والأيدي العاملة والامصار
والتكنولوجيا والتأثيرات البيئية
وغيرها على المستويات الوطنية
والعربية والاقليمية والدولية
مستغلين من الخدمات التي تقدمها
شبكة الانترنت بهذا الخصوص. إنه
لكل ما سبق يستلزم العمل على
دراسة الانظمة والقوانين للتطو
بالصناعات الصغيرة والمتوسطة
وتعديلها وفق الاستراتيجيات المقترحة
للمساهمة في تفعيل وتطوير هذه
الصناعات سواء كانت تلك القوانين
لها علاقة بالاستيراد والتصدير أو
الضرائب أو استخدام الخبراء...
والعمل على تكامل هذه الصناعات
انقبيا لفيها بينها وبين الصناعات
الكبيرة وتميز حيلة التحالف من
السلطان بين هذه المشاريع على
الستويين الطرى والقومي.

■ حدثنا عن توجه التعاون بين
النظمة وتطويراتها على مستوى
الوطن العربي وعلى مستنوى
العالم؟

● بالنسبة للوطن العربي فلدنا
قنوات اتصال مستمرة مع جميع
الاتحادات والمنظمات النوعية العربية
ذات العلاقة وهناك دائما تنسيق
وتكامل فيما بينها مثل الاتحاد العربي
للمنظمات الفخائية واتحاد الاسمعة
العربي وغيره. أما على مستوى العالم
فهناك اتفاقيات متطفا مع الجهات
للغنية سواء لاستخدام خبرات او
للمصول على منح لدعم الصناعة
العربية وكثر هذه الاتفاقيات لثقافية
بين جامعة الدول العربية والاتحاد
الاوروبى ممثلا في اللغوضية
الاوروبية يتم ستخدامها منح النظمة
لمبرنى دولار على حوالى 3 سنوات
لتطوير المواصفات القياسية العربية
حيث يتكلف مشروع التطوير 3.5
مليون دولار تحصل منها للنظمة 1.5
مليون دولار - منحصرنى في هذا

■ وكيف يمكن تصحيح هذه
المشاكل ولتعودات في ذلك؟

● أعدت النظمة دراسة بهذا
الخصوص تتسم بالواقعية بفرض
تطوير هذه الصناعة وصولا بها إلى
مستويات اقرب المؤشرات الصناعات
الصغيرة والمتوسطة في الدول
المتقدمة. وأول هذه المقترحات لحل
مشاكل صناعاتنا الصغيرة. وضع
تعريف محدد من هذه الصناعات ويتم
بعدها تصحيح على جميع الدول
العربية ليكون تحريفا موحدا مع الأخذ
في الاعتبار الظروف والمؤشرات
الواقعية المتطفا بالصناعة العربية
والتي على أساسها يتم وضع
مؤشرات واضحة ومحددة لتعديد
الصناعات الصغيرة والمتوسطة في
الدول العربية.

● الاهتمام بالمواصفات الباخلية
والخارجية الخاصة بهذه الصناعات
وبث الوعي المعلوماتى لدى العاملين
في هذه الصناعات ليشعروا بأنها
لغائرتهم وللمساهمة في اتخاذ
القرارات المطلوبة لتطوير مشاتهم
وانشاء بنك معلومات خاص

